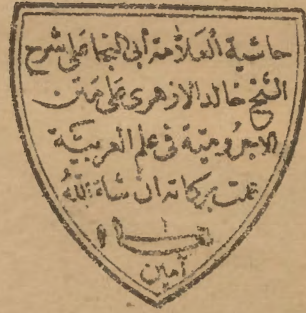


اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد عيسى الانبياء الذي شرفه به جميع
الاولاد والسبب لوجود كل انسان صلاة من هبة للتسيان وعلى اله
وصحبه وسلم



لعل القلب نور يقدسه الله تعالى في القلب له شعاع متصل
بالدماغ وحده قلب القلب وشعاعه في الدماغ
وغيره في العكس والنقص في

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فتح ابواب فضله لمن اصطفاه من عباده ورفع عن
 اخراج حضرته عوامل الجزم فذاقوا لذة اسمه ووداده وجمع لهم
 مفردات الفضائل جمعة السالمة ونصب لهم علامات الفواضل
 بنيل المرام والمكارم واشهد ان لا اله الا الله الواحد الاحد الذي اعز
 عن مستقر الاحوال بظواهر المقال وبني على ضم الشريعة العربية موضع
 الاغزاز والاجلال واشهد ان سيدنا محمد عبده ورَسُوله سيد من
 خفف جناحه بباب الافاده وافضل من ميز منصوبيا علام
 السعادة والسيادة صلى الله عليه وعلى آله واصحابه الذين اخلصوا
 في افعالهم الماضية على السنة والكتاب فلم يضار عوا في حالهم
 المستقيم يوم العرض والحساب وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم
 الدين آمين اما بعد فهذه عبارات شريفة وتكات ظريفة على
 شرح العلامة الشيخ خالد على متن الاجرومية اخذت اقلها من
 حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدابغي على ذلك الكتاب وضمت
 اليه ما تيسر من غيرها فيما كان من الحاشية المذكورة لم اغز اليها
 للاختصار وللعلم بانى اخذت منها المعظم اذ هي بحر زار وما كان
 من غيرها انسبه الى قائله في الغالب اذا كان امر عزيز المطالب *

وانبه على ما فهمه فسمى الفاتر وادركه ذهني الدائر حرصا على نسبة
المقال للقاتل ليعلم الحق من الباطل والحامل الى على اختصار هذه
الحاشية طولها على المتدئين امثالي وما فيها مما لا يناسب حالهم
وحالي مع قصور الهمة في هذا الزمان عن ادراك اقل ما كان فيرجوا
من الله ان تكون هذه الحاشية مقبولة نافعة وتدرجات الانحلال
طالعه والمؤمل من اطلع عليها فوجد فيها خلافا ان لا يبادر بالتشنيع
وان لا يحمله التقصير على ان يكون الحق غير مطيع بل يبادر لهذا
المسكين بالاعتذار فان المطلوب اقالة العثار خصوصا وهو
لم يقصد بها ان يقال بل هي خالصة ان شاء الله تعالى لوجه الكرم
الاكرم ذي الجلال وهو حسي ونعم الوكيل واساله السرا الجليل
قال السارح (بسم الله الرحمن الرحيم) الجار والمجور متعلق بمحذوف
اتفاقا قد ربه البصريون اسما الى ابتدائي والكوفيون فعلا اي
ابتدئ قيل يلزم على الاول عمل المصدر محذوف او ذلك ممنوع وجاب
بان عمل المصدر في الظرف وعديله بما فيه من راحة الفعل لا بالمثل
على الفعل ولفظ الجلالة مجرور لانه مضاف اليه والجار له المضاف
والرحمن الرحيم نعت بعد نعت هذا هو المشهور وقال في المغني الرحمن
بدل لانعت والرحيم بعد نعت له لانعت اسم الله اذ لا يتقدم البدل
على النعت وهذا القولان مبنيان على ان الرحيم علم او صفة قال
بالاول لا علم وابن مالك وبالثاني ان محشري وابن الحاجب قال في لغتي
والحق قول الاعلم وابن مالك اه ويظهر ان الخلاف في الجار للرحمن
ما هو فعل القول بانه نعت يجري فيه الخلاف في التابع للمجرور في
غير البدل اهو مجرور بماجر المتبوع او بنفس التبعية والاصح منهما
الاول وعلى القول بانه بدل يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل
في المتبوع لما تقرر ان البدل على نية تكرار العامل على الاصح افاده الله
في اعزابه على الالفية يقول فعل مضارع واصله يقول بسكون
القاف وضم الواو كينصر استقبلت الضمة على الواو فنقلت الى
ما قبلها واعتض بان الضمة لا تستقبل على الواو اذ اسكن ما قبلها

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول

ولذلك ظهر الاعراب على الواو والياء اذا سكن ما قبلها كدلو وظي
واجيب عن ذلك بان حكمة نقل النعمة الى ما قبلها في يقول مشاكلة المضارع
اصله وهو الماضي فتكون ساكنة في المضارع كما هي ساكنة في اصله وهو
الماضي الذي هو قال فان قلت هي في الماضي محركة بحسب الاصل لقولهم اصل
قال قول اجيب عن ذلك بان قولهم اصل قال قول انما هو ندرية وتعليم ولم
تنطق به العرب وتعبير المصير بالمضارع مشعرا بان الخطبة قبل التاليف
افاده عبد المعطي العبد فاعل يقول والمراد به هنا الانسان حرا كان
اورقيا لانه مملوك لباريه وهو صفة في الاصل وغلبت عليه الاشمية
فصار من الاسماء التي غلب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد
ما خوذ من العبودية التي هي السذلل والخضوع لامر العبادات التي هي غاية
السذلل والخضوع امر من عبد المعطي الفقير صفة لعبد اي دائر الفقر
اي الحاجة ان كان صفة مشبهة او كثير الفقر ان كان صفة مبالغة
الى مولاه اي سيده وناسره وقوله الفتي يحتمل ان يكون بالجر صفة
لمولاه وهو الظاهر الذي لا يحتاج الى غيره بل كل ما سواه محتاج اليه
ويحتمل ان يكون بالرفع صفة للعبد اي الفتي بمولاه عن سواء وهو بعيد
خالد بدل من العبد او عطف بيان عليه فان نعتا المعرفة اذا
تقدم عليها اعراب بحسب العوامل واعربت هي بدلا او عطف بيان وصار
المتبوع تابعا ونعت التكررة اذا تقدم عليها انتصب على الحال **بن عبد الله**
بدل او عطف بيان من خالد وقوله ابن الى بكر بالجر على انه تابع لعبد الله
على انه بدل منه او عطف بيان عليه وقوله للارهرى بالرفع صفة
لخالد ويجوز ان يعدجره صفة لعبد الله بناء على انه كان ازهرى ايضا
عامله الله اي قابله وجازاه والمفاعلة ليست على بابها فاعني عطف اصل
الفعل وهذه الجملة المراد منها انشاء الدعاء لنفسه واللفظ التوفيق
والحق اي الظاهر من باب اسماء الاضداد امر من عبد المعطي واجراء
المراد بالاجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة والعوائد جمع
عائدة اسم فاعل عاد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمعني اللهم
أدم عليه مرات برك العائد ولا حاجة الى تقدير مضاعف قبل عوائد اي استمرار

العبد الفقير الى مولاه الفتي خالد بن زيد رضي الله
عنه واقره في قوله الازهرى عامله الله بلفظه الفتي
واجراء

عوائد الخ كما فعل المحشي لاضاء معنى لاجراء المتقدم عنه مع لزوم
الركبة في العبارة عليه لان الغنى حيث ذل المصداق وادع عوائد الخ
قامل ويجعل ان يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى الصلة والمعرفة
فالاضافة بيانية اي عوائد هي برك والبر اسم جامع لكل خير الحق
بالحاء المهملة بعد ما فاء وهو البالغ في الاكرام والكبرياء الحمد لله
هو مبتدأ خبر الجار والمجرور المتعلق بمحذوف تقديره كان واستقر
والحمد هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختياري حقيقة او حكما
على وجه التعظيم ظاهر او باطنا كما عرفت السيد الصغوي وقوله او
حكما لا دخال الحمد على صفاته تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او للزاق
وغرهما ما يوههم اختصا من الحمد بوصف دون وصف اي قال الله
اشارة الى استحقاقهما الحمد بكل وصف رافع بدل من لفظ
الجلالة لامسفة لانه نكرة فان اضافة اسم الفاعل لمفعوله لا تنفيده
التعريف ولفظ الجلالة اعرف المعارف وقوله مقام بالجر ولا يصح نصبه
لان اي لفظ رافع ليس فيه ال وقول بعضهم يجوز فيه النصب على
والمراد بالمقام المترتبة والرتبة الحسية وهي الدرجات في الجنة
او المعنوية وهي الكرامة عند الله تعالى وقوله المنصبين مضاف اليه
اي المشهدين وفيه وفي قوله رافع براعة استهلال افاده عبد الغني
لنفع العبيد اي ايصا الى الخبر اليهم والعبيد احد مجموع العبيد الاحد
ضمر المعلومه الخاضعين جناحهم اي المملين جانهم في الكلام
استعارة تصريحية تبعية حيث شبه الالة جانهم لطالب الفائدة
بخفض الطائر جناحه واطلق الخفض على الالة الجانبة ثم اشتق من
الخفض معنى الالة خاضعين بمعنى مملين واثبات الجناح ترشح
وفيه احتمالا لتأخر فراجعها في الحاشية وقوله للمستفيد معناه طالب
الفائدة التي هي لغة ما استفيد من علم او مال واسطلاحا ما يترتب
على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لاجله الاقدام
على الفعل او كان ما لاجله الاقدام على الفعل اهشواني الجار

على عوائد الخ الحق الحمد لله رافع مقام المستفيدين
لنفع العبيد الخاضعين جناحهم
بان نسبيل النظم الى العلو ومن الله

من غير شك ولا تردد والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
من غير شك ولا تردد

اي القاطعين يبينهم وقوله بان تسهيل اي تيسير وقوله التحوير
بالمعنى اللغو اي اللمحة والطريق وقوله الى العالمين جار ومجرور
متعلق بالتحوير من غير شك اي من غير تردد لان الشك هو التردد
بين امرين لا يترتب لاحدهما على الآخر فقطف التردد عليه عطف تفسير
وتكون العطف للتفسير اذ اريد بالترديد المساوي فقطف اما اذا
اريد به المطلق الاعم من الرجوع والرجوع والمساوي كان عطف عام
على خاص وعلى كل فالترديد بمعنى التردد لانه القائم بهم وليس المراد
به المعنى المصدرى لانه هو فعل الفاعل افاده المحشى وعبد المعطي
والصلاة والسلام انما جملة خبرية لنفا قصد بها انشاء الدعاء
بالصلاة اي الرحمة عليه والسلام اي السلامة من النقائص والمطلوب
بهذه الجملة امر زائد على ما حصل له في كل وقت من الصلاة والسلام
في العبارة حذف والتقدير والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل
له صلى الله عليه وسلم على سيدنا الضمير العقلاء في غيرهم اولى او
للجميع وهو انبى محذوف من سيدنا او عطف بيان عليه لاصفة
لانه علم والعلم يفت ولا يفت به الجوده نعم يصح ان يكون صفة نظرا
لاصله فانه في الاصل اسم مفعول لفعل المضعف والحاصل انما ان
نظر الى اصله صح جعله صفة وان نظر الى ما بعد العلمية كان بد لا اولى
عطف بيان فقطف المقرب من الاعراب بالمعنى اللغو وهو الالفاظ
والاظهار اي المبين وقوله باللسان يحتمل ان يراد به اللفظ من اطلاق
اسم المحل على الحال فيكون وصفه بالنصب بالمعنى المقرر عند علماء
المعاني والبيان ويحتمل ان يراد به الجارحة المخصوصة فيكون وصفه
بالنصب بمعنى خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق على ضميره اي عن
كل شيء في ضميره والعموم مستفاد من المقام اذ هو مقام مدح الكمال
النفصاحة ولا يكون النصب فصيحاً حتى يبرح عن كل شيء مما في ضميره
من غير غرابة والمراد بالضمير السرافاده عبد المعطي من غير غرابة
الغرابة هي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا ما لوقفة الاستعمال
خوما لكم تكا كما تم على كذا كنتم على ذي جنة افرنقوا له عبد المعطي

(قوله)

ولا تنافر ولا تعقد وعلى له واصحابه اول
الفصاحة والبلاغة والتجديد وبطلان

ولا تنافر هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتنافر ما
في الحروف فهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وصدر
الناطق بها نحو مستشترأت أي مرتفعات واما في الكلمات فهو كونها
ثقيلة على اللسان نحو قوله وقبر حبيب عمكان قفر وليس قرب قبر
حرب قبر او عبد المعطي ولا تعقيد هو كون الكلام معقدا لا يظهر
معناه بسهولة كقول الشاعر وما مثله في الناس الا مملكا ابواقه
حتى ابوه يقارب واصحابه ليس جميع صاحب اذا لا يجمع فاعل على افعال
ولا يجمع محب باسكان الحاء لان فعلا الصحيح العين لا يجمع على افعال بخلاف
المقتل فانه يجمع على افعال كقوب واتواب وبيت وايات بل هو جمع
صحيح كسر الحاء كخرج مخفف محب باسكانها او هو اسم جمع صحيح بالاسكان
اولى بمعنى اصحاب مجرور بالياء لانه ملحق بجمع المذكر السالم
وهو نفت للآل والاصحاب الفصاحة هي ملكة في النفس يتقدر
بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها الكلمة وكلام
والتكلم او عبد المعطي والبلاغة هي ملكة في النفس يتقدر بها
على كلام بليغ ويوصف بها الكلام والتكلم فقط او عبد المعطي
والتجديد بالاراء اي الذين تجردوا عن النقائص وفي بعض النسخ بالواو
الذين جردوا الحروف في المقال ولا يتخفى اشتغال هذه الخطبة في مواضع
عديدة على مراعاة الاستهلال وبعد الواو فيها نائبة عن اما واما
نائبة عن هما واصل الكلام ما يمكن من بعد البسملة والجملة الخ
فهما مبتدأ والاسمية لازمة لها ويكسر شرط والفاء لازمة له فحين
تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزوما لزمها وهي الفاء والاسمية
اقامة للآزر وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو هما ويكن
وابقاء لآثره في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية بما لا يكونا حرفا
الصفوها للاسم اي وقعوا قبله بلا فاصل وقولنا في الجملة يصح
ان يرجع لقولنا مقام الملزوم وذلك لان الفاء وان قامت مقام
الشرط ليست موضوعة حقيقة لان موضعها حقيقة ما قبل الظرف
الذي هو بعد على القول بأنه من معمولات الجزاء والاسمية بمعنى لصوق

الاسم لم تقع في موضع المبتدأ إذ موضع حقيقة موضع امتا
 لانها نائبة عنه ويصح ان يرجع لقولنا وابقاء لاثره وذلك لان
 آثار المبتدأ اي علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحمل بينهما
 فلتصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة وكذا علاماته الشرط كثير
 من الشرط اي التعليق والفاء والجزاء فلزم البقاء لهما في الجملة
 اه من الشرط واي على التحرير واما هنا المجرد التوكيد اي توكيد مضمون
 الكلام اوله ولتفصيل الجمل الواقع في ذنبه بناء على ان التفصيل
 لا يفارقها وفيه تكلف والحق ان التفصيل يفارقها وبعد هذه لا تقع
 بين كلامين متحدين لكونها الانتقال من عرض الى آخر فلا يقال
 السلام عليكم اما بعد فالسلام عليكم وانما تقع بين كلامين
 متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا فلا تقع اول الكلام ولا اخره واما
 تقيض قبل وتكون طرف زمان كثير او مكان قليلا وهي هنا صالحة للزما
 باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم ولها اربعة احوال من جهة الاعراب
 مشهورة والعامل فيها ان قلنا انها من متعلقات كسر فعل الشرط
 والتقدير مما يمكن من شيء بعيد ما تقدم والعامل فيها اما او الواو والثاني
 منها وان قلنا انها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء والتقدير
 مما يمكن من شيء فاقول بعد البسملة والمجدة هذا هو وهذا الثاني اولي
 لانه يكون المعلق عليه وجود شيء مطلق عن التقييد بكونه بعد البسملة
 والمجدة وذلك امر محقق لان كونه لا يخلو عنه فيكون معلق عليه
 ايضا فحقا بخلافه على الاول فان المعلق عليه وجود شيء مفيد بكونه
 بعد البسملة والمجدة فهذا اي الحاضر في الذهن من الالفاظ
 سواء تقدمت الخطبة على التأليف او تأخرت عنه لان المسار الىه
 على الراجح هو الالفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني
 شرح اي الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معاني
 مخصوصة بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من اسماء الكتب
 وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها
 على معان مخصوصة لطيف اي قصير اللفظ الاجرومية

فهذا شرح لطيف الالفاظ الاجرومية
 في اصول علم العربية

متعلق بشرح لانه في الاصل مصدر وقد علمت مما تقدم فرياً ان
 اسماء الكتب عبادة عن الالفاظ المخصوصة فتكون الاجرومية عبارة
 عن الالفاظ ايضاً وح فاضافة الالفاظ اليها يحتمل انها من اضافة السمع
 الى الاسم اي الالفاظ مسماة بالاجرومية ويحتمل انها من الاضافة الالية
 اي الالفاظ هي الاجرومية وعلى كل يلزم من شرح الالفاظ ان يكون
 شرحاً للمعاني ايضاً من المحشى وعبد المعلى واجرومية نسبة الى
 مؤلفها ابن اجروم على القاعدة التي هي اذا نسب الى المركب الاضافات
 المبداوية باين اواب يحذف صدره وينسب الى المعجز قال ابن مالك
 وانسب لصد درجته وصدورها * ركب مزج اولئ ان تمسما
 اضافة مبداوية باين اواب * او ماله التعريف بالثاني وجب
 واجروم هـ مزة مفتوحة معدودة فيجيم مضمومة ثم راء مشددة
 مضمومة فواو معناه بلسان البربر الفقير الصوفي وهو ابو عبد
 محمد بن اود الصنهاجي نسبة الى صنهاجة وهي قبيلة بالمغرب نسب اليها
 وكان من اهل فاس اهـ من المحشى في اصول علم العربية اي في
 بيان ذلك اي في بيان جنس اصول الفقه وقرينة ارادة الجنس المشاهدة
 اي وفي بيان انفروغ ايضاً وانما اقتصر على الاصول لانها اعم فهي
 اولى بالنسبة عليها اهـ من عبد المعلى والاصول جمع اصل وهو لغة
 ما بنى عليه غيره واصطلاحاً قضية كلية يتعرف منها احكام جزئياً
 موضوعها اي احكام الافراد المندرجة تحت موضوعها مثلاً قولنا
 الفاعل مرفوع قضية كلية نعم زيد او عمراو بكران فاعل زيد
 وقعد عمرو وورق بكر ويتعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرو
 وبكر مثلاً الذي هو حكم من الاحكام ويراد في الاصل القاعدة والاساس
 والضابط والقانون فكل واحد منها معناه لغة واصطلاحاً ما ذكر
 في الاصل ثم ان الظرفية ظرفية مجازية على سبيل الاستعارة بالكناية
 حيث شبه الحال والمدلول بالظرف والمظروف فتشبهها مضمراً في
 النسب والاشبات في تخيل وفيها احتمالات اخبر فراجعها في المحشى علم
 العربية المراد به هنا خصوص علم النحو والاضافة فيه من اضافة

ينتفع به المبتدئ ان شاء الله تعالى ولا يحتاج
 اليه الشيخ علمه للصغار في الفن والاطفال
 ولا للممارسين في فنون الرجال على علمه
 في الوقت والطريقة ومعدن السلوك والحقبة
 سيدى ومولاي العارفي

المسمى الى الاسم لان العربية اسم للعلم الذي اريد به هنا النحو واصافة
 اصول الى علم من اضافة العام الى الخاص وتسمى بالبيان اى اصول
 هي علم اى مسائل وفائدة الاضافة تعريف العهد الخارجي اى اصول المعينة
 المعلومة عند اهل هذا الفن مسائل فيلتنفع به المبتدئ اقتصصر عليه لان
 تنفعه برأيه والا فهو نافع لغيره ايضا ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهى
 ولم يقل ولا ينتفع به المنتهى ويحتمل انه اقتصصر على المبتدئ تواضعا
 وهضما ولم يذكر الله المتوسط لانه لم يخرج عنها لانه بالنسبة الى ما
 اتقنه منتهى الى ما لم يتقنه مبتدئ ان شاء الله تعالى اتي بها
 تتركها وامثالا للآلية ومعلوم ان شاء فعل ماض والله فاعل ومفعوله
 محذوف اى ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله
 علمه اى لقنه للصغار في الفن وال في الفن للمهدى الفن
 المعهود ذهنا وهو النحو وقوله والاطفال عطف مرادف للممارسين
 للعلم اى المستعملين على الاستغناء برؤاى في العلم للعهد والمراد به النحو
 فيكون المقام للاضمار واتى بالمظهر للايضاح من فنون الرجال
 من اضافة النسبة برأى الى النسبة اى الرجال الذين هم كالفحول جمع فحل
 وهو ذكر الابل اذ كان كرميا في ضمير اى مثلهم في الهمة حبلني
 عليه اى امرني بتأليفه او اعانتني عليه بحاله وقالة شيخ الوقت
 اى اهل الوقت والشيخ في الوقت وشبه الوقت بتلميذ على سبيل
 الاستعارة المكنية وابيات شيخ تخيل والطريقة اى شيخ
 اهل الطريقة وهم السادة الصوفية ومعدن بفتح الميم
 واسكان العين وكسر اللام على المشهور والسلوك بضم السين
 المهملة مصدر سلك اى موضع التشليك والعمل بالطريقة الموصلة
 الى الله تعالى والحقبة هي ان يشهد بنو داود عه الله في سويده قلبه
 ان كل باطن له ظاهر وعكسه وفي باطن الشريعة ومازور لها والحقبة
 بدون الشريعة باطلة والشريعة بدون الحقيقة باطلة اى من عبث
 المعطى سيدى ومولاي لفظان مترادفان بمعنى المرتقي
 قدره العارفي اى المتصف بالمعرفة وهي حصول العلم بعد ان لم يكن

ولهذا لا يقال لله عارف بل عالم والمراد بها عداهل الله ما كان عن
 كشف صريح بعد تهذيب صحيح والمراد بها ملاحظة ذاته وصفاته في كل
 انعامه بربراي ما لكه العلى الى المرتفع نفعى لله تعالى جملة
 خبرية لفظا انشائية معنى اللهم انتفعن ببركاته والبركة لغة الزيادة
 والفا والمراد بها هنا علومه ومعارفها من عبد المعطى وكان الاولى
 ان يعصم هنا فيقول نفعى والمسلمين ان كما صنع في السجدة الثانية الا
 ان يقال حذف من الاول دلالة الثانى عليه وان كان الاكوار العكس
 واعادى افاض لان العود الرجوع الى الشئ بعد انصرف عنه
 وليس مراد الله اذ المراد اذ امر او جدد مرة بعد اخرى او من عبد المعطى
 على قدم نفسه لخير ابد انفسك ولقوله تعالى مقدما النفس
 ربنا اغفر لي ولا تخأه من عبد المعطى زيادة صالح دعواته من اضافة
 الصفة للموصوف اى دعواته الصالحة اى التى يحصل منها خير الدنيا
 والاخرة او من عبد المعطى انه يجوز فتح الصغرة على تقدير
 لام التعليل ويكون تعليل لا مفرد اى لقدرة على ما يشاء ولكونه
 حقيقا بالاجابة ويجوز كسرها على الاستثنا فى البيا فى فيكون
 تعليل لا جملة هى جواب عن سؤال مقدركان قال قال له لاى شئ قصرت
 سؤالك عليه فقال انه اخ على ما يشاء قدر المشيئة والارادة بمعنى
 واحد وهى صفة ازلية متعلقة فى الازل بتخصيص الحوادث بأوقات
 حدوثها والقدرة صفة ازلية تؤثر فى المحدثات عند تعللها بها فيما
 لا يزال اى فى المستقبل هـ شوائى وقوله تؤثر فيه مسامحة لان التأثير
 للذات بواسطة انصافها بالقدرة قال والفعل للذات بذى الصفات
 اه محضى وبالاجابة جدير اى حقيق الكلام او لما كان الكلام
 مقصودا بالذات بالنظر الى الكلمة لان التقاهر يقع به بخلاف الكلمة
 قدومه المع عليها واخرها فى قوله واقسامه اى على ما ياتى من انه تقسيم
 للكلمة ولم يوجب له لانه واقسامه من المقدمات بخلاف الاعراب
 وما بعده من الابواب فانه مقصود بالذات من الغن فيجند الكلام
 مقصود بالذات وغير مقصود باعتبارين مختلفين فبالنظر الى الكلمة مقصود

بربر العلى سيدى الخ عبا من الان هـ
 نفعى الله تعالى بركاته واعاد على
 وعلى المسلمين من صالح دعواته على ما
 يشاء قد يروى بالاجابة جدير الكلام

بالذات وهي تبع فقد مر عليها وبالنظر الى الاعراب وما بعد من الابدان
مقصود بالبقية وبعضهم قدم الكلمة عليه نظر انكونها جزءه والجزء
مقدم على كله طبعاً فتاسب تقديمه وضعا ثم ان ال في الكلام يحتمل ان
تكون عوضاً عن المضاف اليه اما الضمير اي كلامنا او الظاهر اي كلام
الحاجة ويحتمل ان تكون لتعريف العهد الذي في اي الكلام المهور عند النحاة
المعروف فيما بينهم وقد اشار السمر الى هذين الاحتمالين بقوله في اصطلاح
النحويين وعلى كل من الاحتمالين يخرج كلام اللغويين فانه ما يتلفظ
به مهمل كان او مستملاً مفرداً او مركباً مفيداً او غير مفيد وما
تحصل به الفائدة وان لم يكن لفظاً كخط واسارة فالنسبة تح بينه
وبين كلام الحاجة العموم والخصوص المطلق فكلام الحاجة اخضر فكل
كلام نحوي كلام لغوي ولا عكس فيجتمعا في الكلام النحوي لصدره
عليها وينفرد اللغوي في لفظ مهمل او مستعمل غير مفيد او في مفيد غير
لفظ كخط واسارة في اصطلاح النحويين الاصطلاح لغة مطلق
الاتفاق واصطلاحاً اتفاق طائفة مخصوصة على امر معروف بينهم متى
أطلق انصرف اليه وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الكلام
ولا يقال أنه في حال من المبتدأ ومجى الحال منه ممنوع على الصحيح لانه
ليس جالاً من المبتدأ وذلك لان قوله الكلام على حذف مضاف
تقديمه تفسير الكلام ان غذف ذلك المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فارتفع ارتفاعه فهو حال من المضاف اليه ومجى الحال من
المضاف اليه صحيح مع المستوع ومن المستوع عمل المضاف في المضاف
اليه كما هنا فان تفسير المصدر فهو على حدك الله مرجعكم جميعاً
قال في الخلاصة ولا يخرج جالاً من المضاف له انه هو اللفظ أي
سماء اللفظ أي الكلام مقصور على اللفظ ومنصرفه كما يفيد
تعريف الجزئين اعني المبتدأ وهو الكلام والخبر وهو اللفظ والبيان
بضمير الفصل يؤكد لذلك فهو من قصر المبتدأ على الخبر وليس المراد
ان اللفظ مقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر على المبتدأ ان
يجري في الكلمة والكلام وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ

توضيح
النحويين
هو اللفظ

أي الصوت المشتمل على بعض الحروف

وهي المركب وعن صفة المركب وهي المفيد فإن لوحظ انصاف الخبر
بذلك قبل الاخبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدأ على الخبر وانعكس
الا أنهم صرحوا بان الجملة المعرفة الطرفين انما تفيد حصر المبتدأ
في الخبر ثم ان اللفظ في الأصل مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقا
ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخض عما يلقظه اللسان والخلق والشفقان
فلهم فيه تصرفان وصاح حقيقة عرفية في ذلك فلا يرد أن في ذلك
تحجاز والحدود تصان عنه وهذا يحجب عما قيل المراد باللفظ الملقو
به حقيقة كريد او حكما وهو المقدر كالضمير فيكون مستعملا في حقيقة
ومجازة أي فيجاب عن هذا بان استعماله في المعدل حقيقة عرفية
ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصا بالمستعمل بخلاف اللفظ
لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد نحو قال السافعي كذا بمعنى
رأه واعتقد أي الصوت هو في اللغة ما يسمع سواء اعتمد
على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ
او لم يعتمد عليه ويقال له ساذج وفيل كماليا أصوات الحيوانات
فهو على قسمين وعرفا هل السنة الصوت بأنه كيفية تحدث شخص
خلق الله تعالى من غير تأثير لتقوج الهواء ولا للقرع الذي هو امتسا
بعنفائ بسدة ولا للقلع الذي هو انفصال بعنف بشرط كون
كل من المقلوع والمقلوع منه والقارع والمقروع ذاتا متلازمة لا
كالقطن فإنه اذا اصدمه شيء لان معه ولذا وانفصل بعضه
عن بعض لم يخرج له صوت المشتمل أي المحتوي على بعض الحروف
جميع حرف وهو الصوت المعتمد على مقطع أي يخرج من مخارج الحروف
محقق وهو اللسان والخلق والشفقان او مقدر وهو الجوف فالمراد
صوت خاص واشتمال مطلق للصوت عليه من اشتمال العام على الخاص
فلا يعترض عليه بنحو واو العطف مما هو على حرف واحد فانه صوت
وكيف يشتمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف
فيشتمل المشتمل والمشتمل عليه والشيء لا يشتمل على نفسه وقد علمت
الجواب وان المراد أن الصوت المطلق يشتمل على واو العطف مثلا وهو صوت

الجائزة التي اولها الالف واخرها الياء
 (الركب) ما تركب من كلمتين فمما قد
 (التقيد) بالاسناد فائدة عين سكوت
 المتكلم عليها بحيث لا يصير السامع متظنرا
 لشي آخر (بالوضع)

مقيد بالاعتقاد على مخرج الجائزة نسبة الى الجاء وهو تقطيع الكلمة
 لبيان الحروف التي تركبت منها بدكر اسماء تلك الحروف فاذا عددت
 الحروف ملفوظة بانفسها لم يكن ذلك تجييا وخروج بالجائزة حروف
 المعاني كن وعلى التي اولها الالف هو على حذف مضاف في الاول
 اي اول اسمائها الالف او في الثاني اى اولها مسمى الالف وهكذا قوله
 واخرها الياء والمراد اولها واخرها ما ذكر في الذكر عادة وقال بعضهم
 اولها واخرها اي شرعا المركب اي حقيقة او حكما فالاول كما مر زيد
 والثاني كزيد في جواب من قال من الجاني فصاحدا حال حذف
 عامله اي فذهب المركب صاعدا عن كلمتين يعنى ما تركب من كلمتين او
 اكثر المفيد نفى التركيب ولم يجعل صفة ثانية للفظ لانه اذا اجتمع
 فصول في حد كان كل فصل منها مقيدا فيما قبله لكونه اعم منه وهو
 لغة المفيد مطلقا واصطلاحا المفيد بسبب الاسناد ولم يقيد
 المتن بذلك المقيد اذ بسبب الاسناد كما زاده السارح لعله انكالا
 على الموقف ولجواز التعريف بالاعم سكوت المتكلم وقيل
 سكوت السامع وقيل هما وانما اقتصر السارح على الاول لانه المختار
 اذ السكوت يناسب المتكلم دون السامع وحده او مشاركا لانه ليس
 متكلما حتى يقال بحسن سكوت وان كانت الاقوال متلازمة كما هو
 ظاهر عليها فيه حذف اي على الكلام المفيد لها بحيث لا
 اى بشرط ان لا يصير الالف الجائزة للتقيد منتظر الشيء اخرى
 انتظارا تاما بعد فهم المعنى فان شرط عدمه هو الانتظار التام
 بعد فهم المعنى كانتظار المسند بعد المسند اليه والعكس فخرج الانتظار
 الناقص كانتظار المفعول والحال فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار
 قبل فهم المعنى لانه واقع ولا بد لشي اخر اى للفظ آخر غير
 ما سمعه بالوضع متعلق بالمفيد فهو قيد له والحاصل انه
 يشترط في الافادة ان تكون بامر الاول ذكره السارح بقوله
 بالاسناد والثاني ذكره المتن بقوله بالوضع اى النوعى لا الشخصى
 فان المركب حقائق ومجازات والمفرد المجازات ومنها نوعى لا شخصى

الخلاف المفردات الحقيقية العزى خرج الجحى كما سيذكره الله
وهو جعل اللفظة أى الوضع بقطع النظر عن صفته اعنى العزى
فالضمير راجع الموصوف بدون صفته والمراد الوضع من حيث اعتبار
الالفاظ فيه بدليل قوله جعل اللفظة أى والافتعريف اعم بما هنا
لانه وضع شئ بازاء شئ آخر بحيث اذا فهم الشئ الاول فهم الشئ
الثانى فكلامه فيه اطلاق من جهة ان هذا التعريف اعنى قوله جعل
اللفظة أى يشمل وضع غير اللغة العربية وفيه تقييد من جهة ان المراد
خصوص وضع الالفاظ كما قال بعضهم راجع لتفسير الوضع
بالعزى لا لقوله وهو جعل اللفظة أى والكاف لتسبيه ما قاله الشر
من تفسير الوضع بالعزى كما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد
النسبة والنسبة به الحصول المغايرة بينهما بالقاتل وهذا كاف
هنا فى حد الكلام افادة السامع أى مخاطب أى
انما هو معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه فيفعل افادة
محذوف وهو معنى الخ له التفات أى له ابتناء على الخلاف
فان دلالة الكلام هل هو وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع
العزى او عقلية فيكون المراد به التقصد هذا اولنا ان يقول لا
نسلم ابتناء تفسير الوضع بالتقصد على القول بان دلالة الكلام
عقلية بل يصح اعتبار التقصد فى الكلام على القول بان دلالة الكلام
وضعية كما لا يخفى هل هى هل هنا بمعنى المصرة أى هى وضعية
فلا يعترض على الشارح بان هل لا يوثق لها اعتماد وهو قد اثنى
به لما فى قوله او عقلية فلا يقال هل زيد او عمر والاذا جعلت
هل بمعنى المصرة او جعلت او منقطعة والاصح الثانى
هذا خلاف المختار والمختار ان الكلام موضوع بالوضع النوعى
ان دلالة وضعية اما على انه موضوع بالوضع الشخصى ففى
عقلية جزعا مثلا مفعول محذوف أى مثل زيد مثلا فثابه
عمر وذكره خالد الخ قائم أى مثلا كذا قد وقاعد الخ ومسمى زيد
الذات الشخصية ومسمى قائم ذات انصفت بالقيام فاذا عرف

العزى وهو جعل اللفظة دليلا على المعنى
بان يكون من الاوضاع العربية كما قال
بعضهم وقال جمهور الشارحين المراد
بالوضع هنا التقصد وهذا الخلاف له التفات
افادة السامع ودلالة الكلام هل هو
الخلاف فان دلالة الكلام هل هو
وضعية او عقلية والاصح الثانى فان من
عزى مسمى زيد فانه

كل واحد منهما على تفرداه وسمع انه باعرب المخصوص متعلق
بحال محذوف من مفعول سمع وهو زيد قائم أي وسمع لفظ زيد
قائم معربا باعرب المخصوص فهم بالضرورة اي عقل بمجرد نظر
العقل من غير احتياج الى نظر وفكر ومعرفة وضع بن مجرد السماع
معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد والمراد فهمه ان لم يكن به
له قبل فقه كلامه قيد محذوف ثم ان قوله بالضرورة اي من غير
احتياج الى معرفة وضع مبنى على الاصح عنده الذي هو ضعيف عند غيره
كما تقدم فعلى الراجح يتوقف الفهم على الوضع وهذا الحداي تعريف
الكلام بما ذكره المتن الى اعتبار امور اربعة زاد ابن مالك الشبه
خامسا وهو انه حيث قال الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع
المقصود لانه لاخراج صلة الموصول وجلة الشرط فقط وجلة الخبر
وحله ورد بان هذا القيد يفغ عنه قيد الافادة لان ما ذكره لا يفيد الا
في حال اعتبار مضمون لا غير مثال اجتماعا زيد قائم مبتدأ وخبر اي
مثال اجتماعها هذا اللفظ وهذا الحمل غير صحيح لان المراد من الاجتماع
وجود جميعها وهذا الاجتماع غير لفظ زيد قائم ويجاب عنه بانه على
حذف في الاول اي مثال ذي اجتماعها اي الكلام الذي اجتمعت فيه او
في الثاني اي مثال اجتماعها اجتماعا في وقت فم فيصدق انه المراد بالصدق
هنا الاخبار اي يجبر عنه بانه لفظه لان الصدق في المفردات معناه
الحمل اي الاخبار وفي الجمل معناه عدم التناقض على الزاي الخ اي
مساء الى اخرها متعلق بمحذوف اي وفاقى وانه في العدد الى اخرها
من كلمتين اي ملفوظين فلا يرد ان قائم ضمير مستترا لم يكن
عند السامع مبنى على خلاف الراجح من اشتراط تجديد الفائدة
ويصدق على زيد قائم انه مقصود اي كما يصدق عليه انه وضع عربي
وانما اقتصر على ما ذكر لان مذهبه ترجيح اعتبار القصد وهو ضعيف
كما تقدم السرودة اي الخالية عن الاسناد بخلاف الاعداد المركبة
مثل هذا واحد هذان اثنان فانه كلام والمعلوم انما قد عرفت
ضعفه فالراجح دخوله في الكلام النحوي والمعلوم انما اي والاسناد

باعتبار المخصوص فهم بالضرورة معني
هذا الكلام ويرجع الى اعتبار اربعة امور
واللفظ وان التركيب والافادة والوضع مثال
اجتماعها زيد قائم فيصدق على زيد قائم
والدال والعاقل والاعرف والعاقل والعاقل
ويصدق على زيد قائم على الزاي والياء
من كلمتين على زيد قائم انما هو الى اخرها
ويصدق على زيد قائم انما هو الى اخرها
فان قد يكون عند السامع كونه لا يفاد
افادة المقصود لان التكلم يفيد على زيد قائم
والاقتناء والتأنيب فيقول هذا اللفظ
الاربع وعوها يخرج بقوله اللفظ الاسناد
كريد وعوها يخرج بقوله اللفظ الاسناد
ولقد اثنان في قول لا حاجة لذكر التركيب
لاستغناء عنه بالاسناد فيقول اللفظ الاسناد
غير للغة لا يكون الامر كما يخرج بقوله الاسناد
والمراد كما في التركيب الاصناف يخرج بقوله الاسناد
الناهي والاسناد فيقول اللفظ الاسناد
خوان قائم زيد والمعلوم انما هو الى اخرها
وغيره فيقول اللفظ الاسناد يخرج بقوله الاسناد
والاول ما ليس بعرب كالاسناد

فقال وقاسمه (اي اجزاء الكلام في تركيبه) في مجموعها الاسم جميعها (مثلا من) لادراج لها بالاجماع

قال وقاسمه ولم يقل واجزؤه وذلك المجاز بالاستعارة المصروفة
 واجزؤها ان يقال شبهت الاجزاء بالاقسام بجامع الاندراج فان الاجزاء
 مندرجة تحت كلها والاقسام مندرجة تحت قسمتها واستعمل للفظ الدال
 على النسبة به وهو لفظ الاقسام واستعمل في النسبة وهو الاجزاء فقال
 عطف على معبراً بآويله بالنفل اي عبر فقال قال في الخلاصة
 * واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل مجدة سهلاً *
 اي اجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها اي جملتها لان جميعها
 وكلها اشار بهذا الى دفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة اجزاء وهو ان
 يقال ان اجزاء الشيء لا يوجد بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحرف
 كاسم فلا يصح تسمية هذه الثلاثة اجزاء وحاصل الجواب ان هذا السؤال
 لا يرد الا لو اريد بالاجزاء الاجزاء الحقيقية ونحن لانسلم ذلك بل المراد
 الاجزاء العرفية اي التي اشتهر اطلاق الاجزاء عليها في عرف النحاة وهي لا
 يلزم من عدمها عدم ما هي جزؤه الا ترى انه يحد في العرف الشعور والظن
 واليد والرجل اجزاء لزيد مثلاً ومع ذلك لا يقال بانفاد زيد بانفاد
 هذه الاجزاء فمعنى كون هذه الثلاثة اجزاء الكلام انه يتركب من جملتها
 وهو يصدق بتركيبه من كلها بخلاف زيد قائم من اثنين منها نحو
 زيد ومن واحد نحو زيد قائم وتلخص من ذلك ان هذا التقسيم اي تقسيم
 الكلام الى اذن الثلاثة من تقسيم الكل الى اجزائه اي اجزائه العرفية
 لوجود ضابطه وهو عدم صحة الاخبار بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة
 فلا يصح ان يقال لاسم كلام انهما بينهما من المغايرة فان الاسم
 يشترط فيه الافراد والكلام يشترط فيه التركيب وتنافي اللوازم
 يقتضيه تنافي المتزومات وذلك كله بناء على ان الضمير في واقسام يرجع
 الى الكلام وهو الظاهر ويصح ان يرجع الى اللفظ لا بقيد التركيب وما بعد
 ويراد باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم الكل الى جزئياته لوجود ضابط
 ح وهو صحة الاخبار بالمقسم عن كل من الثلاثة فيصح ان يقال الاسم
 كلمة الفعل كلمة انه وتكون الاقسام مستعملة في معناها الحقيقية وهو
 الجزئيات ولا حاجة للتجاوز الذي ذكره الشرح ولا يرد السؤال المتقدم

الذي اشار الشارح الى جوابه بقوله من جهة تركيبه من مجموعها
 كما هو ظاهر لان ذلك مبني على ان الضمير راجع للكلام هذا ايضاح مراد
 الشارح وما في الحاشية لمن زاد اى لزيادة من زاد اى فهو على حذف
 مضاف وعدم الالتفات الى هذا القول وابطاله من وجهين الاول
 انه بعد ان مقام الاجماع على انه لا رابع وخرف الاجماع متمنع بناء على ان
 اجماع النخاعة في الامور اللغوية معتبر بتعين اتباعه وتمنع خرفه
 ووقع لبعض العلماء ترد فيه والثاني ان ما زاده داخل في اول الثلاثة
 وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة
 الثلاثة خالفة بكسر الهمزة من الخلافة اى سماه خليفة لامن الخالفة
 وعنى بذلك اى اراد بذلك الرابع اسم الفعل اى اى اسم فعل من الافعال
 فاسم الفعل في كلام الك مفرد مضاف في سائر اسماء الافعال وان كان الذي
 مثل له اسم فعل الامر لان المثال لا يخص فانه خلف على اسكتائ خليفة
 عن لفظه في افادة ما يفيد وفي هذا بيان لوجه التسمية بخالفة وهذا
 مبني على ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل المتخا عند المحققين انه وضع للدلالة على
 المعنى للمصدرى وهو السكوت في صه ثم استعمل في معنى الفعل مجازا اسم
 اى وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصح الاخبار
 بالواحد عن الثلاثة او التقدير اولها اسم انه وهذا ما ننظر لما اعترض به
 من تقدير البند اعنى قوله وهذه الثلاثة اما بقطع النظر عنه وابقاء
 كلام المتن على حاله فاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل
 وهو ثلاثة اقسام تسميه الى هذه الثلاثة ليسا كل ما صنع في الفعل
 والحرف من تقسيم كل ثلاثة اقسام والا فالاسم قسمان فقط لان المهم من
 المظهر نحو هذا والذى وليس المهم غير اسم الاشارة والموصول
 جاء اى وضع ليعنى وفي ذلك وصف الشئ بوصف ناقلة لان الجنى لا يتصف
 بالحرف بل ناقلة اى واضعه ليعنى اصله معنى تحريك الياء وانفتح ما قبلها
 قلبت الفاء وجلة قوله جاء ليعنى في محل نصب لانه لم علم على الكلمة
 التي دلت على معنى في غيرها فقط هذا هو الظن نحو هل اى قد حلت في الفعل
 نحو هل اى زيد وعلى الاسم نحو هل زيد فانه في محل كونها مشتركة ان لا يكون

ولا التفتات لمن زاد رابعاً وسماه فاسم
 خالفة وعنى بذلك اسم الفعل خصوصاً
 خالفة عن اسكتائ وهذه الثلاثة من خبر زيد
 وهو ثلاثة اقسام فاسم وفعل وهو ثلاثة
 ومبهم غير هذا من خبر زيد وهو ثلاثة
 اقسام رابع وحرف جاء ليعنى
 وامر كاضرب وحرف مشترك بين الاسماء والافعال
 اقسام رابعة وحرف مشترك بين الاسماء والافعال
 نحو هل ويل وحرف مختص بالافعال ونحو
 وحرف مختص بالافعال ونحو
 جاء ليعنى من حروف واخر من يقول

اذا كانت اجزاء كلمة كراي زيد وماره وقاله
 لا مطلقا لان حروف التبعي اقام على ذلك
 كانت اجزاء لمعان فيم مثلا اسم جود الدليل
 على انها اسم فقولنا لعلنا لا اسم جود الدليل
 جيا ومن الجيم احسن في جيم

الفعل في جزها فان كان في جزها فعل اختصت به ومن ثم ذكر وان في باب
 الاشتغال ان نحو هل زيد قام فاعل فعل محذوف ويفسره المذكور في نحو
 هل زيد اريته مفعول فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل رأت
 زيد اريته اذا كانت اجزاء كلمة انرا علم ان حروف التبعي من زيد مثلا
 انما هي زيد واما زاي وياه ودال فبن اسماء تلك الحروف وان حروف التبعي
 المذكورة لا معنى لها مطلقا سواء كانت اجزاء كلمة كالمثال المتقدم او لا كتبت في
 وقع لا يصح تعييد الشارح لما في الاحتراز عما اذا كانت اجزاء كلمة لا قضائه
 انها اذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع انه ليس كذلك وايضا الذي احترازه
 بذلك القيد ليس منها بل هو اسماء وهي سمياتها ويحتاج الشارح بان اراد
 حروف التبعي الحقيقية وهي المسميات والمجازية وهي الاسماء من اطلاق اسم
 المدلول على الدال في الثاني فالتمتع بقوله اذا كانت اجزاء كلمة بالنظر
 للحقيقة وما خرج بذلك القيد منظوره في المجازية فالاعتراض مبنى
 على ان المراد الحقيقية والحاصل ان الحروف على ثلاثة اقسام الاول حروف
 المعاني كمن ومن وهي قسم الاسماء والافعال في قوله وحرف جاء لمعنى
 الثاني حروف التبعي وهي سميات الف باء وفسى حروف المعاني الثالث اسماء
 سميات الحروف وهي اسماء حقيقة لغتها علامتها الاسماء كما ذكره الشارح ولا
 يطلق عليها حروف التبعي الا مجازا من اطلاق اسم المدلول على الدال كما مر ومن
 هي التي اطلق عليها الشارح حروف التبعي فسأغله الاحتراز عنها بقوله اذا
 كانت اجزاء كلمة كما تقدم وجنبه فالاحتراز بقوله جاء لمعنى من حروف
 التبعي الحقيقية وهي المسميات التي يتركب منها الكلمات اما المجازية وهي اسماء
 تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لانها داخله في اول الثلاثة وهو الا
 هذا ايضا كما في الحاشية كراي زيد لا بد من تقدير بعضها اى كسميات
 ان لان غرضه التمييز للحروف التي هي المسميات وهو انما مثل باسمائها
 لا مطلقا اى لم يجر من حروف التبعي المطلقة سواء كانت اجزاء كلمة وم
 الحقيقية ام لا وهي المجازية اذا لم تكن كذلك اى اجزاء كلمة اسم
 جده اى اسم مسماه به كتبت جيا ومن الجيم احسن من جيمك فالدليل
 على انها اسماء دخول التسمية في الاولى الدال على الثاني ومن الاضافة على الثالث

وكذا الباقي أي باقي الحروف نحو كفت الأوهة الدال احسن من ذلك وإذا أردت الإشارة به إلى أن قولك فالاسم نحو جواب شرط مقدر وعن الفاء تسمى فاء العصيحة لأنها تفصح عن الشرط المقدر في رابطة للشرط المقدر بالجزء الظاهر فالاسم أي أفراد والمراد بعضها لا كلها إذ من الأسماء ما لا يقبل العلامة التي ذكرها كترالودراك وليس المراد حقيقة وما هيته لصدقها بفرد واحد المقدر فيه إشارة إلى أن الالف واللام للهد الذي لتقدم مصحوبها ذكر في قوله اسم والقاعدة أن النكرة إذا عييت معرفة كانت عين الأولى وبذلك ظهر حكمه تجريد الثلاثة من ال في قوله وإقسامه اسم وفعل وخر وتخليتها بها في قوله فالاسم نحو بالحذف عبارة كوفية والجر عبارة بصورية والحذف خاص بالاسماء وهو مقابل للجزء في الأفعال وإنما اختص الحذف بالاسم حتى جمع جعله علامة لأن كل مجرور مخبر عنه في المفعول ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يجوز إلا هو فإن قيل كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق الأخبار عنه لا بخصوص الحذف فالجواب أن الأخبار عنه علامة جقية إذا أخبر عنه لا يدركه البسدي بخلاف الحذف ثم اعلم أن الاسم في اللغة كل ما بان عن مسماه فيصدق به وبالفعل وبالحرف إذ الغالب أن المعنى اللغوي عام من الاصطلاح وفي الاصطلاح كلمة دلت على معنى في قسم ولم تقترن بزمان وضعاً فقولنا كلمة يشمل كل كلمة لأنه بمنزلة الجنس وقولنا دلت على معنى في نفسها أي بلا واسطة يخرج الحرف إذ دلالة على معنى في غيره وقولنا ولم تقترن بزمان وضعاً يخرج الفعل إذ لا بد من قترانه بأحد الأزمنة الثلاثة وقولنا وضعاً قيد في القيد مدخل لما عرضت دلالة على الزمان من الأسماء كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ومخرج لما استلحق عن الدلالة على الزمان من الأفعال كصير وليس والحذف أي لفظه لأجل صحة الأخبار عنه بقوله عبارة وليس إلى الهد لأن لم يرد مفهومه والمراد بالعبارة المعبر به عن الكثرة الخ فيه قصور ووراما المقصور فلا قصار على الكثرة فلم يشمل البناء والفتحة التائبتين منها وأما الد ورفلا حذ العرف في التعريف وحياب

وكذا الباقي وإذا أردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف (فالاسم) التقدير في التقسيم (يعرف) من قسميه الفعل والحرف (أو الحذف) في آخره وانخفض عبارة من الكثرة التي حدثت

البدوة توفد إلى نفسه

عند دخول عامل الحذف ككسرة الدال
 من زيد في نحو قولك مررت بزيد فزيد
 اسم ويعرف ذلك بكسرة آخره (والشوازي)
 وهو فون ساكنة تتبع آخر الاسم في الحذف
 وتفاوت في الخط استثناء عنها في الحذف
 المشكلة عند القبط بالفتح

من الاول بانه اقتصر على الكسرة لانها الاصل وعن الثاني بانه تعرف
 لفظه بالمخاطب من علم الكسرة التي تحدث بخواب الجرو ولا يعلم انها
 تتبع خفصا فالمقصود ببيان اللفظ والتسمية ثم ان تعريف الحذف
 بهذا التعريفا عما هو تعريف للفظ الحذف كما مر منه اليه تقدير المضاف
 المتقدم لصحة الاخبار عنه بقوله عبارة والتعريف لم يمت للالفاظ
 وانما هي للمعاني وكان الاولى للشراح ان يقول في تعريفه على ان الاعراب
 لفظي وهو نفس الكسرة وما ناب عنها او يقول على ان الاعراب معنوي وهو
 تغيير مخصوص بعلامته الكسرة وما ناب عنها هذا البصاح مافي الخامسة
 عند دخول عامل الحذف المراد بعامل الحذف الحرف والاسم ولا ثالث
 لها على الاصح ومقابلته ان الجرو قد يكون بالتبعية وقد يكون بالجاورة
 وسياتي مافي ذلك ان شاء الله تعالى ويعرف ذلك كما كونه اسما والتشوي
 الواو يفتح او التي تسع الخلو يعني ان الاسم لا يخلو عن احد هما وقد يجتمعان
 لا يفتح مع لانها تسعر باشتراط اجتماعهما وهو اى مطلقا واما اللفظة
 فهو مصدر فونت اى دخلت فونا فاطلاقا عليها مجاز من اطلاق اسم المعلق
 بالكسرة على المعلق بالفتح ساكنة اى اصله فلا يرد تحريكها للعارض
 نحو محظورا انظر تتبع آخر الاسم فيه دور لا تقتضاه توقف معرفة
 الاسم على معرفة التنوين لكونه علامة له وتوقف معرفة التنوين على معرفة
 الاسم لكونه ما خور في تعريفه وقد يقال الجهة منفكة لانه قد يعرف
 الاسم بغير التنوين من العلامات فلم تتوقف معرفته اى الاسم على معرفته
 ثم المراد بالآخر الآخر حقيقة كدال زيد او حكا كدال يد وما منافاة آخر
 الى الاسم خرج فون التوكيد في نحو لنسفن لانها في آخر الفعل ولهذا
 يخرج الى زيادة قول بعضهم في التعريف بغير توكيد وتفاوت في
 الخط اى في غالب الاحوال وهو الرفع والجرو فلا يرد انه يرسم الفاني حالة
 النصب استثناء عنها علة لقوله تفاوت في الخط اى الاستثناء
 عنها بالمشكلة المكررة فهو من اضافة الصفة للموصوف والمكرر هو
 المشكلة الثانية اما الاولى فهي لسيا الاعراب واعرض هذا التعليل بان الكلمة
 قد لا تشكل فالاولى قول الرضى وانما المرسم للتنوين يدل لان الكتابة

نحو زيد رجل وصه وسلم فهذه اسماؤه
لوجود التنوين في آخرها

مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جرا ورفع نحو زيد
ورجل وصه ومسلمات اشار بتعداد الامثلة الى اقسام التنوين الخاصة
بالاسم وهي اربعة الاول تنوين التمكين ويقال له تنوين التمكين وتنوين
الامكانية وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفه غير جمع المؤنث
المسالم وقائدة الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم
يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الضم نحو زيد ورجل وقيل ان تنوين
رجل تنوين تنكير وورد بانه معرب وتنوين التنكير كما سياتي لا يدخل الاعلى
المبنيات المضاف الى تنوين تنكير من اضافة الدال للدلول وهو اللاحق
لبعض الاسماء المبينة فربا بين معرفتها وتكرها فانها تون منها كان تكرة ومالم
يتون كان معرفة فهو يدل على ان ما لحقه اريد به غير معين ويقع سماعا في
باب اسم الفعل كصومه وايمه وقبائل في العلم المختوم بويه كسبويه وعمرو
ونفطويه تقول يسبويه بلاثون اذا اردت شخصا معينا اسمه سبويه
وايمه بكسر الهمزة بلاثون اذا استردت مخاطبا من حديث معين فاذا
اردت شخصا اسمه سبويه او اردت استراة من حديث فاى اى
كانونتها فسبويه بلاثون معرفة بالعلمية وايمه كذلك معرفة من
قبيل المعرفة بالعلمية وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدى مدلول
وهو الحدث وهو الصحيح كما تقدم واما على القول بان مدلوله الفعل
فلا لأن جميع الافعال تكررت كذا في الحاشية وقوله لان جميع الافعال
تكررت كذا في النص يح ايف واعترضه بحسب الرد ان يانه اسم للفظ الفعل
لا المعناه الذي هو تكرة حتى يكون تكرة بل اسما لفظ مخصوص فلا يشك
في انه علم له اى علم شخصي وانما كان علما شخصيا لان اللفظ لا يتعد بتعدد
المتلفظ والتعدد يتعدده تدقيق فلسفي لا يعتبره اربابا العربية اه من
الحقنى على الاشوقى قال في الحاشية وفي كلام بعضهم انه اذا قدر اى
الفعل معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذى هو بمعناه كما في اسامة واذا
قدر تكرة كان لواحد من احاد الفعل الذى يتعد بتعدد اللفظ
فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس فصح ذلك وان كان مدلوله فعلا
وقوله لمعقولية الفعل انما اى للفعل من حيث حصوله في العقل من غير

اعتبار اللفظ به وغرضه بهذه العبارة صحة جعل اسم الفعل معرفة
وتكرره على القول بان مدلوله لفظ الفعل الثالث تنوين المقابلة وهو
اللاحق نحو سلمات مما جمع بالفتح وقاء مزيدتين سمى بذلك لانهم جعلوه
في مقابلة النون في جميع الذكر السالم فان الالف والنون في جميع الموزن
علامة الجمع كالواو والياء في جميع الذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون
الرائدة لدفع توهم اضافة او افراد فريد التنوين لذلك حتى لا يلزم
مزية الفرع على الاصل اذ لو لم يزد التنوين للزوان في الفرع زيادة
بخلاف الاصل والفرع هو جمع الذكر السالم لكونه معربا بالحروف والاصل
هو جمع الموزن السالم لكونه معربا بالحركات لان الاصل في الاعراب الحركات
والحروف نواب عنها كما سيأتي في الرابع تنوين العوض وهو ثلاثة اقسام
الاول عوض عن جملة او جمل وهو اللاحق لاذ عوضا عما تضاف اليه
في نحو يومئذ وحينئذ والاصل يومئذ كان كذا وحينئذ كان كذا فحذف
الجملة وحيثما التنوين عوضا عنها اختصارا فالتنوين ما كان اذ والتنوين
فكسرت الدال على اصل التقاء الساكنين والاضافة في ذلك من اضافة
الاعم الذي هو يوم او حين للاختصاص الذي هو وقت اذ كان كذا او كذا
الساكن في عوض عن كلمة وهو تنوين كل في نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته
اي كل انسان وتنوين بعض في نحو قوله تعالى فضلنا بعض النبيين على بعض
اي على بعضهم الثالث عوض عن حرف وهو اللاحق للجموع المعتلة الالة
على وزن فواعل نحو جوار وغواش وقواش في جالي الرفع والمجرى على ان
الاعلال مقدم على منع الضم وهو المختار لان الاعلال متعلق بجوهر
الكلمة ومنع الضم حال من احوالها بعد تمامها فاصله جوارى بالضم
او بالكسر والتنوين استغنى الضمة والكسرة على الياء فحذف ثم حذف
الياء لالتقاء الساكنين ثم وجده صيغة منتهى الجموع الاقصر فقد برأ
لان المحذوف لعله كالثابت ولهذا لم يجر الاعراب على الراء فحذف تنوين الضم
ثم خاف اوجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستغنى لفظا لكونه
منقوصا ومنه يكون فرعا فعوضوا التنوين من الياء ولست قطع لما عساه
وجوعها وذهب بعضهم الى ان منع الضم مقدم على الاعلال قل كما تشهد به

لغة من أنت الياء حال الجر مفتوحة فاصل جوار جوارى بلا تنوين
استغلت لضة على الياء وحذفت واى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت
الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر وانما كانت الفتحة في حالة
الجر ثقيلة لئلا يتأخر عن ثقل وهو الكسرة فعلى هذا يكون التنوين عوضا عن
حركة وهي اللفظة والفتحة النائية عن الكسرة لا عن حرف وبذلك صرح المبرد
والزجاجي وقيل هو طية أيضا عوض عن حرف بان يقال استغلت اللفظة
على الياء ثم وجد في آخره مزيد ثقل لكونه ياء مكسورا ما قبلها وقد
اعل مع ال والاضافة في الرفع والجر مستندرا غير استسقا لا فاد اخلا
من ال والاضافة تطرق اليه التغير وامكن فيه التقويض فحققت
الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون باللفظ اخلاص بالصيغة
وذخول الالف واللام الأولى ودخول ال ليكون جارا على القاعدة
من ان الكلمة التي على حرفين ينطق بلفظها وظاهره ان كل اسم تدخل عليه
الالف واللام فيرد عليه الاعلام واسماء الاسادة والضمائر ويجاب بان
المراد ان الاسم الصحيح للالف واللام يعرف بصحة دخول الالف واللام عليه
وبان هذه علامة فلا يضر انفكاكها ثم لا فرق في ال بين المعرفة والزائدة
والموصولة كالضارب ومنها امر في لغة حمير ولا يرد دخول الموصولة
على المضارع في قوله (ما انت بالحكم التزمى حكومتها) لانه ساذ على الرابع نعم
تستثنى الاستفهامية في قولهم ال فعلك فحققت فتت في اوله تفسير
عليه او بدل ودخول حروف الخفض فيه باعادة المضاف الذي هو
لفظ دخول على ان حروف الخفض معطوفة على الالف واللام في اوله
اي على اوله سواء كان اسما صريحا نحو من الرسول ومؤولا نحو مجت من
ان تقوم وسواء كان مدخولها الذي هو الاسم مذكورا كما مثل او مقدرا نحو
والله ما ليلى بامر صفا لان مدخول حرف الجر اسم قد يراد بلى مقول فيه ناصبا
وعكس الترتيب الطبيعي المراد بالترتيب الطبيعي هنا ان يتكلم او اعلى ما يدل في
الاول واخر اعلى ما يدل في الاخر وكلمة الله تعالى خالفه هذا فتكلم او اعلى ما يدل
في الاخر واخر اعلى ما يدل في الاول وعذره طول الكلام على حروف الخفض لان
عادهم تقديم ما قبل الكلام عليه كما ذكره الله ويكون المراد بالترتيب الطبيعي

وذكر في الالف واللام عليه في اوله
نحو الجبل والقدام فالجبل والقدام اسمان
للدخول الالف واللام عليها في اوله
وذكر الحروف الخفض (اللفظ) عليه في اوله
نحو من الرسول فالرسول اسم لدخول حرف
الخفض عليه في اوله وهو من وحاصل
اللفظان الاسم في آخره وهما الخفض والتنوين
والاسمان تدخولان عليه في اوله وهما الالف
واللام وحرف الخفض على حروف الخفض

ما تقدم سقط ما يقال ان الترتيب الطبيعي هو ان يكون وجود الثاني متوقفا على وجود الاول ويكون الاول علة للثاني كوقوف الابن على الاب وما هنا ليس كذلك وعطف العلامات فيه تغليب فان لم يعطف كل العلامة ضرورة ان الاولى ليست معطوفة اشعارا فيه ان لا اشعار للعطف بذلك نعم هو صادق بذلك وقد لا يجامع انه هذا في معنى قوله في الجملة والى به للايضاح كالالف واللام مع السنون لان يكون للتكثير وهي تكون للتعريف ولا يجمعان في مادة واحدة لتضادها وكذا السنون مع الاضافة لانه يؤذن بالانقصال وهي تؤذن بالانضال وما احسن قول بعضهم كافي سنون واثناضافة فابن تارني لا عمل مكانيا ثم استطرد عطف على متوهم اى قال ذلك ثم استطرد والاستطرد ذكر الشيء في غير محله لمناسبة لان محل حروف الخفض آخر الكتاب وانما ذكرت هنا لمناسبة انها من خواص الاسم وفي كون ذلك لنا استطراد او قفة لانه لما ذكرنا الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احضاج الى بيانها فكان قائلا يقول له وما هي حروف الخفض فقال من الخ من اى وما عطف عليها فسقط ما يقال انه اخبر بالمفرد الذى هو من عن الجميع الذى هو حروف لانه مرجع هي ولا يقال ان من حرف وهو لا يقع مبتدأ ولا خبر لان المراد لفظها والحرف اذا اريد لفظه صار اسما فيصح الحكم عليه وبه الابتداء اى زمانا كثر من يوم الخميس الى يوم الجمعة او مكانا كثر من البصرة الى الكوفة والمراد بالغاية في قولهم لا ابتداء الغاية للمسافة من اطلاق الجزء واردة الكل ومن معانيها الانتهاء اى انتهاء الغاية اى المسافة المخصوصة من زمان او مكان المجاوزة هي لغة بعد شئ عن شئ واصطلاحا بعد شئ عن الجور بها بواسطة ايجاد مصدر الفصل المعدى بها اما الذى قبلها وتكون حقيقة في الاجسام كرميت السهم عن القوس ومجاذا في المعاني خواخذ العلم عن زيد رميت السهم عن القول اى باعذ السهم عن القوس بسبب الرمي وهذا مثال للمجازة الحقيقية والمعنى فيه صحيح مستقيم وتقدم مثال المجازية وهو اخذ العلم عن زيد والمعنى فيه غير صحيح لان المعنى جاوزت العلم عن زيداى باعدته عنه بواسطة الاخذ وهذا لا يصح وانما المعنى انه سبحانه وتعالى

وعطف العلامات بالواو المفيدة لطلاق الجميع اشعارا بانك تمضيها قد يجامع بعضها في الجملة كالخفض مع التنوين او مع واللام مع اللام وقد لا يجامع كالالف مع حمله مع السنون ثم استطرد في ذكر اى حروف الخفض فقال الاول (من) بكسر الهمزة والفتحة (الانتهاء) والابتداء (والى) ومن معانيها الى الكوفة وما هنا صرف من البصرة لدخول حرف الخفض عليها وهو من في الاول والى في الثاني (وثنى) ومن معانيها الى في الثاني (وثنى) ومن معانيها انقوس فالقوس اسم لدخول من عطف

خلق فيك علما بواسطة اخذك عنه كما خلق فيه العلم فكان العلم كالحال
 لا تجاوز منه اليك والمعنى في رضى الله عنهم ان الرضى كان لما عنهم وفاق
 تجاوز عنهم كالماء اذا امتلا مكانه تجاوز عنه الى غيره الاستقلاء أى
 العلوفاتيين والثناء فاقدتان والمعنى ان معانيها ان شيئا علا وتغوق
 على الجور وبها حقيقة كمال السابح وهو صفة بكسر العين كقربت على الجبل
 او بجارنا نحو عليه دين الطرفية هي جلول شئ في شئ وهي حقيقة في
 الاجسام وضابطها ان يكون للظرف احتواء والظروف تحيز ككان لكم
 ومجازية وضابطها ان يعقد التحيز والاحتواء واحدهما مثال ما فقد
 فيه معا الحاجة في الصدق ومثال ما فقد فيه التحيز دون الاحتواء العلم
 في صدق زيد ومثال مكسه زيد في البرية بضم الراء اى وفتح الباء
 مسددة او مخففة وبهما قرئ قوله تعالى ربما يورد الله الذين تكفروا ومن
 معانيها التقليل اى على قلة والتكثير على كثرة وقيل لم يوضع لواحد منهما
 بل يستفاد احدهما بالقرينة وعليه في التعبير بقوله ومن معانيها منظر
 لا يقتضاه نسبة المنع اليها وقد اشأوا المشهور فيها مع شروطها بعينهم
 خليلي التكثير وبكثيرة وجاءت لتقليل ولكنه يقل
 وتصديرها شرط وتأخيرها حال وتكثير مجرورها هكذا انقل
 وزيد على هذه الشروط ان يكون عاملا فعلا ماضيا لانها في مجزئ ماض
 متنى اما ظاهر او مقدوك كقولك ذب رجل كرمي لقيته جوابا لمن قال ما لقيت
 رجلا كرمي اى لا تنكر لقاء الكرام بالمرء فالى لقيته منهم قليلا ولهذا لا يجوز
 رب رجل اضربه وهي فعل ظاهرة كما مثل ومقدرة قال ابن مالك وحذف رب
 فحرت بعد بل نحو وباشترط تكثير مجرورها يعلم انها لا تخر الضمير وقد تجزئ
 قليلا بشرط ان يكون ضمير عيبة مفردا مذكرا ابدا مفسرا بضمير مطلق
 للمعنى المراد نحو دبر رجلا دبر امرأة دبر رجلين دبر امرأتين دبر رجالا دبر
 نساء ثم ان رب حرف شبيه بالزائد وفتح عليه ابن هشام في المعنى ان عمل
 مجرورها في نحو رب رجل عندي دفع بالابتداء وفي نحو رب رجل صالح
 لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته دفع او نصب كما
 في هذا القية وزيد اضربه التعدي اعلم ان باء التعدي تسمى باء النقل

وعلى ومن معانيها الاستقلاء
 نحو معاني على الجبل في الجبل اسم
 على عليه (روى) ومن معانيها النظرية
 نحو الماء في الكوز فالكوز اسم لدخول
 في عليه (ورب) بضم الواو ومن معانيها
 التقليل نحو رب رجل كرمي لقيته في الجبل
 لدخول في عليه (والباء) الفتح ومن
 معانيها التعدي نحو رب بالوادي فالوادي
 اسم لدخول الباء عليه

ايضا وهي المعاقبة المهيمنة في تفسير الفاعل مفعولا والمقدمة بهذا المعنى
مختصة بالباء مثال ذلك ذهبت زيد بمعنى اذ هبته اي صيرته ذاهبا
واما المقدمة بمعنى ايها المعنى الفعل للاسم مشتركة بين احرف الجر التي
ليست زائدة ولا شبيهة بالزائد والاولى حمل التعدية في كلام العرب
على الاولى حتى تميز الباء بها عن ساثر الحروف كقولهم عليه المثال هو
قوله مررت بالوادى فانه محتمل للتعدية العامة اعني المشتركة بينها وبين
حروف الجر لانه محتمل ان الباء فيه بمعنى في وان تكون للاضمار وان تكون
للتعدية الخاصة اي صيرت الوادى ممرورا به لكن المناقشة في المثال ليست
منه اب المحصلين وكان الاولى للمر ان يذكر بدل التعدية الاضمار لانه
الاصل في مقابلة الباء ولم يذكر لها سبب غيره وهو حقيق بخبره داء اي
التصديق به داء ويجازى نحو مررت بزيد اي التصديق مروري بمكان يقرب
منه فكانه التصديق به التشبيه هو في اللغة مفعول به الشيء بالشيء
اذا جعله شبهه قال تعالى ولكن شبه لهم اي التي لم يشبهه على غيره وفي
الاصطلاح الحاق ناقص في الشرف بالكمال فيه بقوله زيد كالبدر ومثال
الحاق الناقص في الخسة بالكمال فيها زيد كالحار فان الحار في المبالغة
اكمل من زيد فيها ومن معانيها الملك بكسر الميم واسكان اللام وضابطها
ان تقع بين ذاتين وتكون داخلية على من يملك نحو المال الخليفة وتكون
شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص وضابطها ان تقع بين ذاتين وتكون
داخلية على ما لا يملك نحو البيت للدار وتكون للاستحقاق اذ اوقعت بين
معنى وذات نحو الحمد لله الخليفة بالغاء الذي يخلف غيره فعبارة بمعنى
فاعل والذي استخلفه غيره فعبارة بمعنى مفعول والسين اي وفي السين
بمعنى العين اي الحلف وحروف القسم بالرفع معطوف على من ويجعل ان يكون
المان قول المتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من ويجعل ان يكون
محجورا عطفها على الالف واللام اي ودخول حروف القسم ويكون من ذكر
الخاص بعد العام ونكتة اختصاصها بالذلة على القسم مع الجر بخلاف
ما في حروف الحذف فانها جادة ولا تدل على القسم ثلاثة اشارة الى ان

(والكاف) ومن معانيها التشبيه نحو زيد
كالسدر قال بذر اسم لدخول الكاف عليه
(واللام) ومن معانيها اسم لدخول اللام عليه
للتخفيف فالخليفة اسم لدخول اللام عليه
(وحروف القسم) يقع الحاق ناقص في الشرف
بالمعنى اي بين حروف القسم من
حروف الحذف ولكن يثبت حروف قسم
لدخولها على القسم به (وفي) ثلاثة

الخبر يجمع الواو والباء والهاء فلا يقال اخبر بالمعزذ عما مرجه الجمع
الواو والباء والهاء وسرروط الواو ثلاثة أحدها حذف فعل القسم
معه فلا يقال اقسم بالله وذلك لكثرة استعماله في القسم في أكثر استعماله
من اضلهما اى الباء والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله
اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال
وك كما يقال بك وهذه الشرط في التاء المثناة فوق وتريد اختصاصها
بلفظ الجلالة كما لله وحكي الاخشى ترى وترى ككيفية وهو شاذ وما الموضع
فلا يشترط فيها شيء من ذلك وقد جمع بعضهم هذه الشرروط وما فيه يقول
* في ظاهر مع حذف فعل القسم * بالواو مع ترك السؤال اقسم *
* وهذه الشروط في التاء وزد * تخصيصها بالله والباء عظم *
وكان الاولى للمع تقديم الباء الواو والواو لاصلها وكونها اعم
الحروف لان لا يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قد مدت الواو لكثرة
دورانها على السته وان كانت الباء اصلها وقد تجعل هاء اى تبدل
التاء على قلة هاء هاء الله بقطع الميم ووصلها وكلاهما مع اثبات الالف
وهذا في الله لا يؤخر الاجل بكسر اللام ونقل فتحها اى مع جميع الظهور
والاصل والله لا يؤخر الاجل ويؤخر يصح ان يكون مبنيا للفاعل والاجل
مفعول له والفاعل ضمير يعود الى الله ويصح ان يكون مبنيا للمفعول والاول
ناصب الفاعل وعلى كل الجملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب والفعل
الخ هو لغة الحدث الذي يحدث الفاعل من قيام وقعود وغير ذلك وامثالا
كلمة دلت على معنى في نفسها واقرئت بزمان وضعا فكلما بمنزلة الجنس وخرج
بقوله دلت على معنى في نفسها الحرف وخرج بقوله واقرئت بزمان الاسم
وخرج بقوله وضعا اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كضروب وخرج
ايضا اسماء الانفال كيهات فان اقرئها بالزمان ليس بحسب الوضع لانها
اما موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما
ذهب اليه بعضهم واما لانها وضعت للمعنى المقترن ثم استعملت فيما
في معنى الفعل كما ذهب اليه آخرون ودخل نحو عسى وليس ونعم وبئس مما
هو فعل ويدل على الزمان في الاصل وعدم دلالة عليه عارض كونه

(الواو) وتختص بالظاهر نحو والله
والطور والواو والباء الواو وتدخل على
الظاهر بالله وعلى الضمير ككثرة استعماله
(والتاء) المثناة فوق وتختص بلفظ
الجلالة غالبا نحو بالله واصلاح الواو وقد
تجعل هاء نحوها الله لا فعلان وقد تخلص
اللام نحو لا يؤخر الاجل (والالف)

بكسر الفاء (يعرف) في فسيحة الاسم
والحرف (يقال) الحرفية وتدخل على الماني
تخوفه فاد وعلم المضارع تخوفه يقوم
فقام ومقوم فعلان لا دخول قد عليه ما
تختلف قد الاسمية فانها مختصة بالاسماء
لانها تعلق بحسب تخوفه زبد درهم

اسمه الحرف في الجود وعدم التصرف فالتسليم عن ذلك والمراد بالوضع
ما يشمل المقدري لان لم يثبت في غير وضعه الزمان لكن لما وجدت
فيه خواص الفعل وهي تاء التانيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجا له
في نظم اخرنا فان قلت هذا التعريف منقضى بما لا يتصور معه زمان
تخو اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الازادة والخلق
قلنا يمكن في ذلك توهم العقل الزمان بكسر الفاء لاعترازا عن مضمونها
فانه مصدر واما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب الاصطلاح
والا فها في اللغة مصدران لفعل يفعل بعد أي يتصوره ودخل قد
الحرفية عليه وهي المفهومة عند الاطلاق فتفيد اليها البيان الواقع
والا فها المرادة للمع فلا اعتراض عليه لان المراد به فتح اليراد اذ ادل عليه
دليل والدليل هنا انصرف الاسم اليها عند الاطلاق وتدخل على الماني
اي لتحقيق في غالب الاحوال تخوفه فاد زيد وقد اقلح المؤمنون وتقر
الحال تخوفه قامت الصلاة وعلى المضارع اقل التقليل امانى وقوع الفعل
ولا يكون الا في غير كلام الله عز وجل تخوفه يقوم زيد وقد يصدر في الكثرة
وقد يجوز التخيل واما في متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ويكون في
القرآن تخوفه يعلم ما انتم عليه اي من الاحوال اي ما انتم عليه اقل معلوما
فقد افادت في هذا المثال التحقيق والتقليل معا لكن الاول باعتبار
الفعل والثاني باعتبار متعلقة لانها بمعنى حسب وتستعمل مبنية وهو
الغالب لشبهها بقدر الحرفية في لفظها وكثير من الحروف في وضعها
تخوفه بسكون الدال اي حب زيد درهم فقد اسم مبتدأ مبني على السكون
في محل رفع وزيد مضاف اليه ودرهم خبره وتستعمل معرفة لاضافتها للمانعة
من تحتم البناء فتقول قد زيد درهم برفع قد على الاستداء ودرهم على الجبرية
مثل قولك حسب زيد درهم وقد تكون اسم فعل بمعنى كفى فترفع الفاعل
وتنصب المفعول تقول قد زيد درهم اي يكفيه درهم ويوصف الاضافة
بالممانعة من تحتم البناء يندفع الاعتراض بانها كيف تنبذ مع انها مضافة
والاضافة من خواص الاسماء فيضعف شبهها بالحرف ومما حصل الجواب ان
الاضافة لا تمنع جواز البناء بل وجوبه فيجوز معها البناء والاعراب

والسين وسوف ويتبعها
 بالمضارع ثم سوف وسوف
 فعل مضارع لا دخول السين وسوف عليه
 وناء التانيب الساكنة والحرف

والسين الى العهد الذهبي اي السين المعبودة عند النخاة وهي سين الاستقبال
 التي معناها التفسير يخرج السين المجامعة وسين الصبرورة كما سيجر المن
 اي صار حجرا وغيرهما وسوف هي كلمة تنفيس كالسين لانها تدل على
 الاستقبال البعيد دون السين فانها تدل على الاستقبال القريب فهي أكثر
 تنفيسا لانه زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وهذا كله على ان السين سوف
 كلمتان مستقلتان وهو مذهب الجمهور وقيل ان السين منقوصة من سوف
 دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل ومعنى التنفيس تأخير الفعل في الزمان
 المستقبل وعدم التصيق في الحال يقال نفسته اي وسعته ونفسته اي
 وسعت له وانما لم يعرف الم سوف بال كما عرف السين لان سوف اريد بها
 لفظها والكلمة اذا اريد بها لفظها صار كعلم جنس والاعلام لا تدخل عليها
 الى الاسماء اذا تمتع اجتماعه ان تعرف على معرف واحد وهو معنى التنفيس
 لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة حرفيته سفتت
 الى سين وجعلت اسما وصار معرفا بدخول ال فاعرب وناء التانيب
 اي الدالة على تانيب السندانية اي كونه مؤنثا فاعلا كانا وناء تانيبها
 كان فخرجت ناء ربت وفت اذا سكتا لانهما فيها التانيب اللفظ الساكنة
 اي اصاله فلا يضر بحرهما لعارض نحو قالنا اخرج قالنا ايتنا
 طاعتين فخرجت الحركة اصاله فان حركتهما ان كانتا عرابا اخضت باللام
 كما طاعة وان كانتا غير عراب دخلت على ثلاثة كلاقوة وربت وتقوا
 هند واعلم ان ما ذكره المصنف من علامات الماضي والمضارع فقط وهي ثلاثة
 اقسم اما اشترك بينهما وهو قد لا يدخل الاعلى المتصرف المبني المجرد من
 ناصب وجازم فلا يدخل على الانشاء فلا يقال قد رحم الله زيدا بمعنى
 اللهم ارحمه وما اخض بالمضارع وهو السين وسوف وما اخض بالماضي
 وهو تاء التانيب الساكنة اصاله ولم يذكر المصنف ما اخض بالامر وهو دلالة
 على الطلب مع قوله ياء المخاطبة كما خضرتي ونون التوكيد كما خضرتي ولعل
 تركها للصرف على المبتدى بسبب انها مركبة من شيئين كما علمت ولا تخرج
 على مذهب الكوفيين كما ثلث بان الفعل قسمان ماض ومضارع والامر
 قطعة من المضارع والحرف حول لغة الطرف واصطلاحا ما دل على معنى

في غيره ولم يكن احد جزئى الجملة فقولنا ما دل على معنى في غيره معناه
انه يشترط في دلالة على معناه الافرادى ذكر المتعلق فاذا قلت سرت
من البصرة مثلا فمعنى من وهو ابتداء لا يستفاد الا بذكر البصرة الا ترى
انك اذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يوثق بما بعده
وبذلك يخرج الاسم والفعل فانها يدلان على معنى في نفسها فانه يفهم من
زيد الشخص المعروف ومن قام وحده قيام ماض فالقيام من الحروف والضمة
من الصيغة ويقولنا ولم يكن احد جزئى الجملة يندفع ايراد الموصول ونحوه فاما
وان كان يدل على معنى في غيره وهو الصلة الا انه يكون احد جزئى الجملة نحو
اجتنب الذي قام ابوه وكذلك اسماها الاستفهام وسببها الا ترى انك اذا
قلت من ابوك فقد دلت على معنى في غيرها وهو الاستفهام عن الأب
مالا يصلح ان اى كلمة لا يصلح معها انما وبايقاع ما على كلمة تدفع ايراد الجملة
فانها يصدق عليها قوله ما لا يصلح معه دليل الاسم ولادليل الفعل فكان
حق التعبير تأنيث الضمير في معه الا انه ذكره مراعاة للفظ ما فان قيل ان
أريد بدليل الاسم والفعل خصوص ما ذكره فقط ووجه عليه ان لنا كلمات
كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وان اريد ما ذكره وما لم يذكره فهو
حوالة على مجهول اوجب بان لنا ان تختارا الاول وغاية ما يلزم كون هذا
التعريف تعريفا بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز
في الجملة ولنا ان تختارا الثاني ونقول المقصود بهذه المقدمة المبتدى
وهو لا يستقل بالافادة والموقف بين له ما لم يذكره المع وعلى الاول
تكون اضافة دليل الى ما بعده للعهد الذي ذكرى وعلى الثاني تكون الاستعارة
وكان الاولى ان يعبر المع بالعلامة بدل الدليل لان الدليل دلالة قطعية
والعلامة دلالتها ظنية والمراد هنا الدلالة الظنية ولعله انما عبر بالدليل
لان الدليل والعلامة والبرهان والجمعة عند اهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد
بالصلاحية المنقبة الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية لان الكلام
في بحث اللفاظ وهذا امر لغوى لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعنى ان
يشهد اهل اللغة ان دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول من اوال
لوسوف مثلا على الماء او رب مثلا ولادليل الفعل عطف بالواو ودون

وما لا يصلح معه دليل الاسم اعني ما في
والاسم من الضمير والضمير هو الذي
واللام وحروف الضمير (وا) ما لا يصلح معه
دليل الفعل اعني ما في الفعل في قوله
والحين وسوف وناه الثاني المتكررة

بكسر الحنة (الاعراب) في اصطلاح من
يقول انه معنوي (هو تغيير) احوال

الربعة الخ والاعراب في اللغة له معان كثيرة المناب منها هنا الا بانه
والتغير لظهور نقله في الاصطلاح عنهما لان الكلمة اذا اعربت فظهر معناها
وبان وتغيرت عن حاله الوقف واما في الاصطلاح ففيه مذهبان احدهما
انه لفظ اي نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما وعليه فخذ ما جئ به
لبيان مقتضى العامل من حركة او حرفا وسكون او حذف في شئ جئ به
لبيان الامر الذي يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والاضافة ويقابله
البناء فخذ ما جئ به لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية
ولا نقل ولا اتباعا ولا تحلها من سكوني والثاني انه معنوي والحركات
دلالة على عليه وعليه فخذ ما قاله المصنف تغيره ويقابله البناء فخذ لزوم
آخر الكلمة حاله واحدة تغير عامل فخرج نحو سمان الله ولا اعتلال فخرج
الفتح ونحوه والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها السوئية ويعلم
من تعريف الاعراب والبناء تعريف ما استقى منهما وهو المعرب والمنه
بكسر الحنة احتراماً من الاعراب بفتحها وهو اسم لسكان البوادي
في اصطلاح من يقول ان هذا المذهب الاعلم وكثيرون وهو ظاهر من
سبويه واعترض هذا المذهب بأنه يقتضي ان التغير الاول ليس اعراباً
لان العواويل لم تختلف وليس كذلك تغيره اعترض بان التغير
فعل الشخص والعقد تفسير الاعراب الذي يتصف به اللفظ فلا يصح
تفسيره به وحله عليه مع ان الخبر عين المبدأ واجب بان المراد بالتغير
اثره وهو التغير لانهم كثيراً ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل
بالمصدر من اطلاق اسم السبب على المسبب وهو هذا المعنى صحيح وصف اللفظ
به احوال جميع حال وهو الصفة اشاد به الى ان المتغير انما هو صفة
او آخر الكلام لاذاتها وفيه قصور لانه لا يستعمل تغير ذات الا وخر بان يبدل
حرف بحرف اخر حقيقة كما في المتن والجميع حال التصيب الجرا وحكما كما فيها
حال الرفع لان الالف والواو صار الشيتين بعد ما كانا شئ واحد لانهما
صارا علامتين للتنبيه والجمع وعلاصتين للاعراب بعد ما كانا الاول
فقط وعبارة المتن بدون ذلك التغير صوابه بذلك ويتغير الصفة
بان يبدل حركة بحركة اخرى حقيقة كما في زيد حال نفسه وجره او حكاية

كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه ويمكن ان يجاب عن كانه بانما
يبد بالاحوال نظر الى ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات
اواخر الكلام لاختلاف العوامل اعترض بان الاواخر جمع واقله ثلاثة
فيلزم ان لا يتحقق الاعراب بالتغيير ثلاثة اواخر والامر بخلافه واجب
بان الاضافة للجنس وهي تبطل معنى الجمعية فالمراد جنس الاواخر الصادق
بالواحد وبالاكثر واعترض ايضا بان الكلام اسم جنس جمع اقل ما يطلق عليه
ثلاث كلمات فلا يدخل في التعريف تغير آخر كلمة واحدة او كلمتين واجيب
بان لاه للجنس فالمراد جنس الكلام واعترض ايضا بان العوامل جمع اقله
ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف ثلاثة عوامل والامر بخلافه
واجب بجواب ما تقدم قبله وهذا الاعتراض بعينه وارد على قولك احوال
وجوابه ان الاضافة للجنس وتقيده بالاواخر بيان لمحل الاعراب لا للاختلاف
فلا يقال ما خرج به يخرج بقوله لاختلاف العوامل لان التغيير بسبب العوامل
لا يكون الا في الاواخر وان جعله الاعتزاز من الاوائل والاواسه التغيير
التكسيري والتصغير في قولك في زيد زيد وزيد ولا يصح خروج ذلك
بما بعده لان هذا سابق وقع في مركبه والاعتراض بالمتاخر على المتقدم
موجب حقيقة واحكاما لان من اواخر يعني اواخر الكلمة قد يكون
اخر حقيقة بان لم يحذف منها شيء كدال زيد وقد يكون اخر احكاما بان
يحذف منها آخرها كبودم فان اصلها يدي ود محذوف الياء جعلت
الدال واليم في حكم الآخر بان صارنا محل الاعراب وكالافعال اعلمت نحو
يفعلان فان علامة الاعراب فيها ثبوت النون مع انها ليست احوال متصلة
بالاخر بل بالضمير الذي هو الفاعل لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل
لم يعد فاصلا وكانت مترتبة مترتبة الآخر تصديره مرفوعا اخر الضمير
راجع للآخر وهو يقتضي ان المرفوع او المنصوب او المحفوض هو نفس الآخر
وليس كذلك لان الذي يوصف باحدة هذه الثلاثة انما هو الكلمة بتمامها
واما الآخر فهو محل ظهوره ويحاج بان الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة
بتمامها فهو من اطلاق الجزاء واردة الكل ثم ان قوله مرفوعا اخر فيه قصود
لانه لا يتناول الجزاء في الفعل المضارع مع انه داخل في الكلام كما سيذكره

او اواخر الكلام حقيقة كما خرد او
كما خرد وودم والمرفوع او المنصوب
تصديره مرفوعا او منصوبا او مفعولا

بعدان كان موقوفا قبل التركيب والمراد
 بالاسم هنا الاسم المطلق والفعل المضارع
 الذي لم يتصل بغيره فون الاناء ولم يتنزه
 فون التوكيد لا اختلاف العوامل استقال
 تغير على له والمراد باختلاف العوامل
 معاً على الكلام لا الاختلاف عليها

بعد ويجب بانه اقتصر في البيان على اعراب الاسم لشرفه وقوله بعدان
 كان موقوفا فيه اعتبار الانتقال من السكون الى أحد هذه الثلاثة على
 المبدل ولم يعتبر الانتقال من أحدها الى الآخر وهذا حكم ويجب بأن
 الانتقال من أحدها الى الآخر يعلم ان اعراب بالاولى لانه اذا كان الانتقال
 من الوقف يسمى اعراباً بالاولى الانتقال من حالة من حالات الاعراب الى اخرى
 بعدان كان موقوفاً أي ساكناً لا متحركاً بحركة اعراب ولا بناء هنا
 أي في تعريف الاعراب الاسم للممكن أي المغرب سواء كان أمكن أي منصرفاً
 كزيد أو غير أمكن أي غير منصرف كأحمد فون الاناء أي فون النسوة والمراد
 الفون الموضوعه لهن وان استعملت في المذكور كما في قوله في صفة النصوص
 يمرؤن بالدهنا خفا فاعيا بهم * ويرجع من دارين بجر الحقايب
 ولم يتأشرو فون التوكيد أي لفظاً أو تقديرافها لم يتأشرو نحو
 ثيلون وليصده ذلك فها من المغرب على انزعة له أي علة لوجوده
 وتسميته اعراباً فني وجد اختلاف العامل وجد التغير ومتى انعدم الاختلاف
 انعدم التغير وورد عليه انه قد يوجد اختلاف ولا يوجد التغير كما في
 ضربت زيداً وان زيداً ورايت زيداً وقد يوجد التغير ولا يوجد اختلاف
 العامل كما في المغرب ابتداء النقول من الوقف الى وجهه من وجه الاعراب
 واجب عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل وهي
 في ضربت زيداً وان زيداً ورايت زيداً لم يختلف عملها لانه واحد وهو
 النصب فلذا لم يتغير الآخر فاختلافها في العمل يلزمه تغير الآخر وعن
 الثاني بان المراد باختلاف العوامل اختلافها ولوم من عدم الى الوجود
 وهذا غير محال كراهه كذا يفهم من الحاشية اقول هذا لا ينافي ما في الشرح
 لاحتمال ارتكاب التجوز في التعاقب الذي فيه بأن يراد به ما يشمل الوجود
 بعدا لعدم من اطلاق المنزوع وهو التعاقب واردة التلازم وهو الوجود
 بعدا لعدم فتأمل بانصاف وخرج بقيد اختلاف العوامل تغير الاواخر لا
 بسبب كبح اذا فقت بعد ضمها او بسبب آخر كالنفي بسبب الاتباع كالحمد
 بكسر الدال فان ذلك لا يسمى اعراباً الداخلة عليها عطف للعوامل وجاز
 ذلك وان كان الموصوف جمعاً لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد

من يعقل والضمير في عليها راجع الى الكلام والكلم اسم جنس جمعي يجوز
 في ضميره التذكير والتانيث والتذكير احسن واحد بعد واحد
 منصوب على انه مفعول مطلقا و دخول واحد بعد دخول واحد وعلى
 الحال اى حال كونها مترتبة في الدخول فلا يجمع اثنان منها على تركيب
 واحد من جهة واحدة جميع عامل وانما ساغ جمعه على فواعل مع شذوذ
 جمع فاعل على فواعل لان محل ذلك في غير مسائل مستثناة منها ما لم يكن فلا
 مستعلا اسما والاساغ كما هنا فان العامل صار علما بالغلبة لا مخصصا
 والمراد بالعامل المقام للاختصار ولم يقل بالعوامل بالجميع لان التقادير
 الحقيقية المدلول عليها بالمعزوم وليست للأفراد المدلول عليها بالجميع
 ما به يتقوى واخر اى شئ ملفوظ به او مقدرا ومعنوى بسببه يتحصل
 معنى من المعاني المقترضية اى الطالبة للاعراب اى لبيان الحركات والسكنات
 لفظيا اى ظاهرا او مقدرا نحو جاء اى جاء ونحو كرجع وذهب
 فانه يطلب الفاعل اى المصنف بالفعل وقوله المتقضى اى الطالب للرفع
 اى من حيث فاعليته لا من حيث ذاته فانه دفع ايراد ان المتقضى للرفع انما
 هو الفاعلية لا الفاعل كاعلم من تعريف العامل وانما كانت الفاعلية متفصلة
 للرفع لانه علامة عليها فافهم وقس عليه ما بعد فانه اى ايت بجملة
 من الفعل والفاعل على ما هو متاخر كلامه وهو احدى اقوال اربعة ذكرها
 في شرح التوضيح اسمها ان الفعل وحده هو الذى يطلب المفعول الواقع
 هو عليه المتقضى اى الطالب للنصب من حيث المفعولية لا من حيث
 الذات كما علم ما مر فانها تطلب المضا فاليه المراد بالمضاف اليه هنا
 هو المجرور لان احرف الجر تستحق حروف الاضافة لانها تصيغ معاني
 الافعال الى الاسماء وتوصلها اليها ولا فرق في المضا فاليه بين الحقيقي
 كما مثل والتجكي كافي بحسبك زيد فان الباء فيه وان كانت زائدة حصل
 بها كون الشئ مضافا اليه حكما وصورة فلا يقال ان تعريف العامل لم
 يشملها المتقضى اى الطالب للجراى من حيث الاضافة لا من حيث
 الذات فلا تقفل الابتداء اى في المبدأ والتجدة اى في الفعل
 المضارع مجيئها لما تقتضيه اى حصولها وتحققها مع الكلام

واحد بعد واحد والعوامل مع عامل
 والمراد بالعامل ما به يتقوى الفعل
 للاعراب سواء كان ذلك العامل لفظيا
 او معنويا فاعلم ان المتقضى للرفع لا يجمع
 يطلب الفاعل المتقضى للنصب
 فانه يطلب المفعول المتقضى للنصب
 ونحو الباء فانها تطلب المضاف اليه
 المتقضى للتجدة والعامل المتقضى هو الابتداء
 والتجدة والمراد بدخول العامل على

وتسلطها عليها فدخلت العوامل المقدرة والمتأخرة والمعنوية
من الغالبة الخ بيان لما والياء فيه وفيما بعده ياء المصدر فيها مصدران
فالغالبة كون الاسم فاعلا حقيقة او في حكم الفاعل في كون عمدة والمعنوية
كون الاسم مفعولا حقيقة او في حكم المفعول في كون فضلة او ممتها بها كما في
اسم ان ولما كانت الاضافة مصدرا بنفسها لم تنجح الى الحاق ياء المصدر بها
وهي كون الاسم مصدرا اليه فكلامه على تقدير اليه وسواء تقدمت
او مثل ذلك ما لو قارنت كالابتداء في البتة نحو زيد قائم جري على
الاصل الغالبة و مراده ان العوامل لا يكون الا قبل العربية بحسب الرتبة
يعني ان رتبة العوامل التقدم على العربية وان تأخرت لفظا وعلى هذا تكون
لفظة قبل في كلامه مستحالة في حقيقتها ومجازها وقول المص لفظا
او تقديره انما اعرابها هذه الجملة الواقعة من الشئ ان يقال قول مبتدأ وهو
بمعنى المفعول وقوله لفظا او تقديره لا بد منه او عطف بيان مرفوعان
بضمه مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية اى حكاية كلام المتن وقوله
حالان خير المبتدأ ومعها الاسماء عنه وهو مفرد بذات مع كونه متنى لانه
وان كان مفرد اللفظ متنى معنى لان القول اثنان قوله لفظا وقوله
تقديره حالان وعليه يكونان مصدرين بمعنى المفعول والخير حال كون
التقدير ملفوظا اى ملفوظا اثره اى ما يدل عليه وهو علامته من الحركة
وما نابع عنها او تقديره اى مقدار اثره او ما يدل عليه فيها حالان سببيا
وبذلك السعد يراى اندفع ايراد ان التغيير معنى من المعاني وهو لا يكون لفظا
ولا تقديره اى في الحاشية او جهة اخرى اعراب المتن فراجعها ان شئت
قادة منصوب على المفعول المطابق نحو ضربته مرة او على الظرفية اى في مرة
يكون اى التغيير اى علامته لما تقدم قريبا وقوله في اللفظ اى ظاهرة
في اللفظ فلفظ بالرفع اى بانه او علامته لان الرفع معنوي بناء
على قول المص ان الاعراب معنوي وبالجزى اى ولفظ بالجرم فيه خفاء
لان كلامي الجرم وعلامته ليس لفظا لانه عدم اى اذ هو عدم الحركة نعم
يصح ان يقال في علامته التى هي السكون انها لفظية بمعنى انها متعلقة بلفظ
لان السكون حذف الحركة والتقدير عطف تفسير وهو المنوحي اى

في الغالبة والمعنوية والاضافة سواء
استقرت ام حذفت وسواء تقدمت على العوامل
كما تقدمت او تأخرت نحو زيد قائم او زيد قائم
العوامل لا يكون الا قبل العربية جري على
الاصل الغالبة في قول المص لفظا او تقديره
حالان في تقديره بمعنى ان تغيير او تقديره
تأخره لا يكون في اللفظ بمعنى ان تغيير او تقديره
اخره حالان في اللفظ بمعنى ان تغيير او تقديره
في تقديره و زيد في اللفظ بمعنى ان تغيير او تقديره
وبالجزى اى ولفظ بالجرم فيه خفاء
يكون التقدير اذ ذهب وبالجري عن مرفوعة
وهو المنوحي كما استقرت في المتن واللفظ
واللفظ في ان اخفى المتن في معنى
لا بد من اى اخفى المتن في معنى
معددة والارضى مخصوصة بحركة معددة

في الفعل المضارع الذي آخره واو او ياء نحو يدعوني وتظهر الفتحة
 عليها للفتحة ثلاثة احوال حال تقدر فيه الحركة للاستقبال
 وحال تقدر فيه للتقدير وحال تظهر فيه حيث لا تعذر ولا استقبال
 كذا في الحاشية واقول لتقرير السابق لم يظهر منه احوال الفعل
 المنقوص فتأمل وان الانتقال الى اي وظهران الانتقال الى
 التحول من الوقف الى حالة الوقف اي السكون الى حالة الرفع اي ظهر
 ذلك من قوله فيما سبق والمراد بتغيير الآخر حيث فسر التغيير الواقع
 خبرا عن الاعراب بتغييره مرفوعا انه ومن النصب الى غيره اي خبر
 في الاسم والخبر في الفعل ثم ان كلامه معترض باقتضائه ان الانتقال
 هو نفس الاعراب وليس كذلك وانما الاعراب هو الحال الحاصل بالانتقال
 فالاستقبال من الوقف الى الرفع مثلا ينسب اعرابا بل الاعراب هو الرفع المنقل
 اليه وهو التغيير المخصوص واجيب بان المراد بالانتقال تغيير حالة
 الوقف بحالة غيرها فهو من ذكر المزور واردة لازمه مجازا حال
 من انواع احواله تكون الانواع مجتوزا بها عن معناها الاصلي وانما كانت
 اطلاق الانواع على ما هنا مجازا لان النوع كل مقول على كثيرين متفقين
 بالحقيقة وذلك غير متأت هنا لان الرفع مثلا مقول على كثيرين مختلفين
 لان حقيقة بالضمه غير حقيقته بالواو مثلا وكذا البقية وهذا التجوز
 انما يظهر على اذهب اليه غير المص من كون الاعراب لفظيا وان نفس
 الرفع وما بعده هو الاعراب وذلك لانها ح لم تندرج تحت جنس مقول
 على كثيرين مختلفين بالحقيقة ولم تندرج تحتها اشياء متفقة بالحقيقة
 فليست انواعا منطقية بل انواع عرفية واما على ما ذهب اليه المص من كون
 الاعراب معنويا في انواع حقيقية لاندولجها تحت الاعراب بمعنى التغيير
 للطلق فالرفع مثلا تغيير مخصوص مندرج تحت مطلق التغيير وله افراد
 تغيير بالضمه وتغيير بالواو وفي انواع منطقية ح كذا في الحاشية
 واقول في قول الساج وان تلك الاحوال هي ذلك لانه لم يظهر من كلامه
 السابق ان تسمية تلك الاحوال المنقل اليها انواعا تسمية مجازية وانما الذي
 ظهر من قوله السابق والمراد بتغيير الآخر ان هذه انواع للاعراب واما

ثلاثة احوال وان الانتقال من الرفع
 الى الرفع ومن الرفع الى النصب ومن
 النصب الى غيره هو الاعراب وان ثلاث
 الاحوال المنقل اليها تسمى انواع الاعراب
 مجازا وقد بينها بقوله

(واقسامه) اقسام الاعراب بالنسبة
 الى الاسم والفعل والرفع والنصب
 فاسم وفعل نحو يقوم زيد وان زيد ان
 ينمو

المجازية في اطلاق لفظ الانواع عليها فمن عدم انطباق تعريف
 النوع عليها فتأمل بانضاف واقسامه احوال جواب عن سؤال مقدر
 كان ما ثلثا قال له انت قد ذكرت حقيقة الاعراب في هذه الحقيقة
 افراد اولافاجاب بقوله واقسامه احوال جزئيات لا اجزائه فالاقسام
 هنا مستعملة في حقيقتها وهي الجزئيات بخلاف ما تقدم في الكلام فانها بمعنى
 الاجزاء على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لان الكلام مركب فكل من
 الاسم والفعل والحرف جزء له واما الاعراب فليس مركبا لانه الفقير لم يوصف
 فكل من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغير فيه فهي جزئيات له
 وتقسيمه اليها من تقسيم الكل الى جزئياته لوجود ضابطه اي اقسام
 الاعراب اعم سواء كان في الاسم او في الفعل وسواء كان بالضمه او بغيرها
 فالمقسم الاعراب المطلق لا بخصوص كونه ضمة مثلا لئلا يلزم تقسيم الشيء الى
 نفسه وغيره وهذه الاقسام اقسام له على كونه لفظيا او معنويا اذ لو جلت
 له على احدهما لتوهم ان له على الآخر اقسام اخرى غيرها وليس كذلك فالرفع
 نفسه اعراب على القولين وكذا البقية واما الضمة مثلا فهي نفس الاعراب
 على انه لفظي وعلامة له على انه معنوي بالنسبة الى الاسم والفعل
 اي بالنظر الى مجموعهما وهذا جواب عما يقال ان اراد ان هذه الاقسام
 اقسام اعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض واقسام اعراب
 الفعل كانت ثلاثة ايضا الرفع والنصب وحاصل الجواب ان اراد اقسام
 اعرابهما من غير ملاحظة واحد منهما بخصوصه رفع او بدل من
 اربعة بدل مفصل من مجمل ثم اعلم ان لكل واحد من هذه الاربعة معنى
 في اللغة ومعنى في الاصطلاح على كلا القولين في الاعراب فالرفع لغة
 العلو والارتفاع واصطلاحا على ان الاعراب لفظي نفس الضمة وما نأى
 عنها وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها والنصب
 لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحا على ان الاعراب لفظي نفس
 الفتحة وما ناب عنها وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة
 وما ناب عنها والخفض لغة تقيض الرفع واصطلاحا على ان الاعراب لفظي
 نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة

وما ناب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحاً على ان الاعراب لفظي
نفس السكون وما ناب عنه وعلى انه معنوي اغير مخصوص بعلامته السكون
وما ناب عنه والمراد على وجه مخصوص في سائر هذه المعاريف اصطلاحاً
بان يكون في الاواخر لاختلاف العوامل فيخرج البناء وحقق اسم
وجزم في فعل وانما اخص الحفص بالاسم لثقله وخفة الاسم بواسطة
مدلوله وهو الذات واخص الجزم بالفعل لخفته وثقل الفعل بتركيب
مدلوله وهو الحدث والزمان فاعطى الثقل الخفيف والخفيف الثقل
للتقابل على سبيل الاجمال اي طريق هي الاجمال والمراد به عدم تعيين
متعلقها من اسم او فعل وقوله ولما على سبيل التفصيل اي طريق هي
التفصيل والمراد به تعيين متعلقها فالمصنف قسمها اولا في قوله واخص
اربعة باعتبار ذاتها وقسمها ثانياً في قوله فلا سماء انما باعتبار متعلقها
اي محلها من الاسم والفعل فلا سماء اي معرفة كانتا ومبنية بدليل
اطلاقها وتقيدها في الافعال بالمعربة واذا كان المراد الافعال بالمعربة
ورد ان يقال ان الافعال المعربة هي المضارع فقط فلا معنى للجمع ويجوز
بان الجمع بالنظر للافراد وبعضهم جعل كلام المص في خصوص المقرب
من الاسماء والافعال وقصره عليه بدليل ان فرض الكلام في اقسام الاعراب
فيكون في كلامه حذف الصفة في الموصفين خلاف ما صنفه السالك
المذكور اشار به الى ان اسم الاشارة واجمع للاربعة باعتبار تأويلها
بالمذكور والافعال اسم اشارة للمفرد والمشار اليه وهو الاربعة جمع
الرفع ظاهراً ومقدراً ومجلاً وكذا فيما بعده والحاصل
اي المتحصل من ذلك ان انما مشترك اي مشترك فيه فهو من باب
الحذف والايصال لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بنى وكذا اسم
مفعوله تقول اشتركت في كذا فهو مشترك فيه فالمشترك بهذا
خبره شيان وصح الاخبار به مع انه مشتق عن المشترك مع انه مفرد لان
لامه للجسع مدخولها صادق بالواحد والمتعدد وكذا ايصال في قوله والخص
شيان لانه كذا الرفع والنسب اذكرها مرة مع الاسماء واخرى مع
الافعال فلعلمنا انما هذا القسم اي قسم الرفع والنسب والافعال العبارة

(ونقص) في اسم نحو مروت زيد
في فعل نحو لم يقم هذا على سبيل الاجمال
واما على سبيل التفصيل (فلا سماء) من
ذلك المذكور من الاقسام الاربعة
الرفع نحو جاء زيد (والنصب
نحو رايت زيد) اي لا يجوز في الاسماء
نحو رايت فيها (من ذلك) المذكور
زيد (والمعربة) نحو انزل
روادف (والنصب) نحو انزل
الرفع نحو لم يقم (والنصب) نحو
ولكن في الافعال ترجع الى قسمين قسم
لاخمس الاربعة فاشترك في
الاقسام وقسم فاشترك في
الرفع والنسب ذلك ان الرفع والنسب
والجزم في الاسم والفعل والافعال
اشترك فيها الاسم والفعل والافعال
بالاسم من كلامه لا يشترط ان يكون
مستفاد من الافعال ونقصها انما يشترك
مع الاسماء بالنسب ونقصها انما يشترك
نقص الاسماء بالنسب ونقصها انما يشترك
الافعال بالجزم ونقصها انما يشترك

ثم كل من الرفع والخفض والجمع والفرع
علامات لا بد من معرفتها في هذا العلم
اعنيها بقوله (باب معرفة علامات
اقسام الاعراب)

انما علامات المراد بالجمع ما فوق الواحد بالنظر للجزء لا للكل
الاعلامان او يقال بالجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة
التحقق في افراد الفعل المنفرد اعقبها بقوله اي ان يعقبها بقوله باب الخ
باب معرفة علامات الاعراب
من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو
الجزائي في مسمى الكتب والابواب والفتوح انه الالفاظ المخصوصة
الدالة على المعاني المخصوصة اي هذا ال معرفة الخ والمراد بالمعرفة
الادراك وضافة الباب اليها من اضافة السبب للمسبب اي باب هو
سبب حصول معرفة الخ فلا ينافي ما تقدم من انه من اضافة الدال للمدلول
لان ذلك بالنظر لمدلوله اي الباب وهو علامات الاعراب واللفظ
المعرفة مستدرك وهذا بالنظر للمعرفة وانما غير مستدركة ثم ان
المصعب بالمعرفة مع انها لا تقال الا لادراك الجزئيات كريد وعمر
والسائط وهي ما لا يقبل الانقسام كنهاية المقطعة وما هنا ليس
كذلك لان علامات امور كلية فكان الاولى ان يعبر بالعلم لانه
يقال للكل كالجوان والانسان او المركب كالنسبة في نحو زيد قائم
واجب بان يجازي ذلك على ما ذهب اليه الاكثر من انهما بمنع واحد
انه نزل لعلامات لقلتها المفهومة من التمييز بجميع المؤثرات السالمة
الذي هو من جموع القلة منزلة الجزئي الذي لا تكثر فيه ثم ان كلام
المصعب عن شي آخر هو انه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره
وذكر شيئا وهو علامات الاعراب التي عقد لها الباب ولم يترجم له
والجواب ان المعرفة لما كانت تنقسم من هذا الباب اضافة اليها اضافة
السبب للمسبب كما تقدم لان من طالعها وفهم معاني مسائله حصلت
له معرفة علامات الاعراب وقد رتب لفظ اقسام لان لعلامات التي
ذكرت ليست علامات للاعراب المطلق والامدادت الصفة على
الرفع وانما كانت تدل على اعراب مطلق اي كانت تدل على الحقيقة والماهية
لا خصوص الافراد وانما هي علامات لاقسام الاعراب كما يدل على ذلك
قول المتن فاما الصمة الخ وايضا الاعراب نفسه ليس مشتركا مع غيره

حتى يحتاج الى علامات تميزه والعلامات انما يوثق به التمييز الاشياء
 المشتركة بعضها عن بعض واطراف علامات الى ما قدره الله وهو
 لفظ اقسام على معنى اللام على ما مشى عليه المص من ان الاعراب معنوي
 واما اصله لفظي فالاضافة بيانية اي علامات هي اقسام الاعراب
 التي هي الرفع والنعت ثلاث اقسام ولا يضر الفصل بالمضما اليه
 وهو الاعراب لان المضما يعين كاسم الواحد من حيث هو اي لا
 بقيد كونه في الاسم لان علاماته ثلاثة فقط الضمة والنون والواو
 ولا يقيد كونه في الفعل لان علاماته اثنان الضمة والنون ولا
 بقيد كونه فيهما لان علاماته خمسة ولا يقيد كونه بالضمة او بالواو
 او بالالف والنون لثلاثه تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وكذا
 يقال في النصب في الحذف والجزم فالحيثية حيثية اطلاق اربع
 علامات ذكر العدد لان المحدود وهو علامات مؤنث على الاصل
 متعلق بمحذوف اما نعت للضمة اي كائنته على الاصل واحال منها
 اي كائنته على الاصل والصفة لبيان الواقع والحال لازمة فلا يعترف
 بانها يقتضيان لنا ضمة اصلية وضمة غير اصلية وهو فاسد
 نيابة بالنصب حال من الاسرف الثلاثة بتاويله باسم الفاعل اي حال
 كونها نائية لكن وقوع المصدر المنكر حال الاسماعي وان كان كثيرا فالاولى
 نصبه على انه مفعول مطلق اي تنوب نيابة لاصلتها اي اوجحتها
 في الدلالة على الرفع دون غيرها وثني بالواو اي بالواو ثانيا
 تنشأ اي تحدث وقوله في بنيتها اي لتوذكها عنها وهذا التعليل
 تبع فيه السبق قول ابن جني في الخصائص وهو ان حروف العلة ناشئة
 عن الحركات ومركبة منها فالواو مركبة من ضمتين والالف من فتحين
 والياء من كسرتين وهو قول ضعيف والصحيح انها باسائط لا مركب
 فيها وعليه فيقال ان ثني بالواو لكونها فرعا في النيابة على الضمة
 وثالث بالالف اي ذكرها ثالثة لانها اخت الواو حقيقة الاخت
 ومذكورها وهو الاخ المشارك لغيره في الولادة او الرضاع ويستعار
 لكل مشارك لغيره في شيء كما هنا فان الالف اخت الواو اي مشاركتها

التي هي الرفع والنصب في الحذف والجزم
 من حيث هو اربع علامات
 الضمة على الاصل والنون على الضمة
 والنون نيابة عن الضمة والواو نيابة عن الضمة
 لاصلتها وثني بالواو لكونها تنشأ عن الضمة
 اذا شيعت فهي ثنيها وثالث بالالف لانها
 اخت الواو في المد

في المدائح فقيه استعارة مصرحة اصلية ولا يخفى تقريرها
 واللين عطف عام على خاص لان الواو والالف والياء حروف علة مطلقا
 وحروف لين ايضا ان سكنت الواو والياء مطلقا وحروف مد ايضا ان جالس
 الواو والياء ما قبلها بأن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء فكل حرف
 مد حرف لين ولا عكس وكل حرف لين حرف علة ولا عكس لضعف شبهها
 من اضافة الصفة للموصوف في الفنة بيان لوجه الشبه وقوله عند
 سكونها اي النون طرف للفنة فهو يقيدها بحروف العلة فيها فنة وان
 النون اذا سكنت كذلك فاشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف
 فاخرت النون لذلك ولكل واحدة انما اعترض بانه يقتضي ان لكل
 واحدة ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع مع ان الواو ليس لها الاموضع
 والالف والنون ليس لكل منهما الاموضع ولحد كما سياتي ولجيب بأن
 الجمع في مواضع باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد
 ماسياتي او بان المراد بكل هذا الكل المجموع ومن بيانية لا تبعضية
 اي للمجموع الذي هو هذه العلامات مواضع وهذا لا يستلزم ان يكون
 لكل واحد منها عدة مواضع الاول في الاسم المفرد قد ينظر فيه لانه
 يوجب اما ان يكون الشيء ظرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم المفرد او
 يكون الاول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الاجس ان يقول الله
 بعد قول المص في الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيه كلامه
 بان يكون التقدير الاول محي في الاسم المفرد من محي العام في الخاص بمعنى
 تحققة فيه لان ماهية الاول الذهنية اعم من الاسم المفرد وان كانت ايا
 بحسب الخارج قائله وقس عليه نظائره والمفرد المراد به هنا اي في باب
 الاعراب ما ليس بشئ حقيقة او حكما ولا مجموعا حقيقة او حكما ولا من
 الاسماء الخمسة ولو كان مركبا كعبد الله وبعيلك مخرجا زيدا مثلا
 للمذكر بمثاليين والمؤنث بمثاليين ايضا للاشادة الى انه لا فرق بين الاعراب
 اللفظية والتقديرية في كل منهما وكذا يقال في جميع التكسير والاسماء
 بفتح الهزلة ومنها جمع اسرى بفتح الهزلة جمع اسير بفتح الهزلة فالاسماء
 بفتح الجميع والعذارى جمع عذراء وهي البكر ما تغير فيه بناء

واللين وخم بالنون لضعف شبهها بحروف
 من علة العلة ما عدا الالف والياء حروف علة
 (فاما الفنة فتكون علامة للرفع في اربعة
 مواضع الاول في الاسم المرفوع في اربعة
 لفظ مخرجا زيدا والفنة اسم التثنية
 هذا وجب (و) الثاني في الجمع العكسي
 سواء كان لفظا مخرجا زيدا والرجال والاماري
 او لفظا مخرجا زيدا والرجال والاماري
 والمراد بفتح التكسير ما تغير فيه بناء مفردة

مفردة اي جمع وهو ماد ل على اكثر من اثنين تغيير فيه صيغة واحدة
 فالمراد بالمفرد فيه ما قابل المركب اي ما تغير فيه مفردة عن حالته
 قبل الجمع اي تغير الغير اعلان ولا الحاق علامة جمع ولا يعرب معه
 بالحروف فسقط بالاول ما تغير فيه بناء واحده للاعلان وهو
 جمع تصحيح نحو قاضون ومضطفون وبالثاني ما تغير فيه بناء
 واحده لاحاق علامة الجمع وهو جمع مذ كرسالم كزيدون او جمع
 مؤنث سالم كذات وبالثالث ما تغير فيه بناء واحد وهو معرب
 بالحروف كسئون وارضون وبايقاع ما على جمع كما تقدم لا يرد للثنى
 لكونه تغير فيه بناء الواحد ثم لا فرق في التغير بين ان يكون مشاهدا
 وهو ما ذكره السام او تقدير اكتملك فانه يستعمل في المفرد والجمع بلفظ
 واحد لكن ان جعلته جمعا فضمة اوله كضمة اسد وان جعلته مفردا
 فضمة كضمة قفل والتغير امر اعتباري لانه يقدرد ذوال الضمة الكاشة
 في الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع عند سيبويه ويعرف بالجمع من
 المفرد بالتغير او بالفتا ويغير ذلك فتقول فك ساثرة للمفرد وذلك
 ساثرات للجمع واشترتيه ان كان مفردا واشترتهن ان كان جمعا
 وهو اي تغير مفردة او ما تغير فيه بناء مفردة وعلى الثاني يحتاج
 لتقدير مضاف بعد قوله الاول والثاني نحو اي الاول صاحب التغير
 بالزيادة ثم ان هذا التقسيم الى الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة
 العقلية والافنى ثمانية لانها اما بزيادة فقط او بنقص فقط او بها
 معا او بعدمها وكل منها اما مع تغير شكل او لا لكنه اسقط منها تسما لعدم
 وجودها في كلامهم وهما وجود الزيادة والنقص وعدمها مع عدم التغير
 فيها نحو صنو وصنوان الصنوفرع الشجرة والصنوان يستعمل مثنى
 وجمعا ويفرق بتنوين النون في الجمع والاعراب بالحركات الظاهرة
 عليها وبعد التنوين في النون مع كسرها والاعراب في المثنى نحو
 تخم مفرد ونخم جمع نحو اسد يفتحين اسم للحيوان المفترس والجمع
 اسد بضمين ويخفف باسكان السين المهملة نحو غلام وغلمان اما
 الزيادة في غلمان فيا لفظ والنون واما النقص فنقص الالف التي كانت بعد

وهو ستة اقسام الاول التغير بالزيادة
 على المفرد من غير تغير شكل نحو صنو
 وصنوان الثاني التغير بالنقص عن
 وصنوان الثاني تغير شكل نحو تخم
 المفرد من غير تغير شكل بالاسد
 ونخم الثالث التغير بتبدل الاسد
 من غير زيادة ولا نقص على المفرد
 الرابع التغير بالزيادة على المفرد
 الشكل كرجل ورجال الخامس التغير
 بالنقص عن المفرد مع تغير الشكل كرسول
 وزسل السادس التغير بالزيادة والنقص
 تغير الشكل نحو غلام وغلمان فكلها
 تنفع بالفتنة

الاول (في جمع المذكر السالم نحو جاء الزيدون

كما مصطفون وقوله فتكون علامة للرفع اى على الرفع فاللام بمعنى على
اى اشارة عليه على سبيل التنبية الاول في جمع المذكر السالم تقدم الكلام
على هذه الظرفية ولا يخفى ان جمع في الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الى مثليه
فاكثر بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه والمراد به
هنا اسم المفعول اى المذكر المجموع جمع سلامة وما حمل عليه وهو
ما كان آخره واوا ونونا في حالة الرفع كالزيدون وعشرون اوياء
ونونا في حالتى النصب والجر كالزيدين وعشرين وهو قسمان علم وصفة
فخرج ما ليس علماً ولا صفة كرجل فلا يقال فيه رجلون الا اذا صغر
لانـه يخرج يلحق بالصفات فالاول نحو الزيدون والثاني كالسالمون
وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة في العلم والصفة ان يكون
كل مذكر عاقل خال من النساء الموضوع للثانيـة التى ليست عوضاً عن
غيرها ويختص العلم بان لا يكون مركباً تركيباً اسنادياً ولا مزجياً
ولا معرباً بجر فـان يختص الصفة بان لا تكون من باب افعل فعلاه
ولا فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث لكن العلم اذا جمع
زال علميته وفجبان يعوض عنها تعريفاً خراذ الزيد والتعريف
وذلك لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افرادة لموضوعه فهو لم
يوضع علماً الا مفرداً فهو دال على الواحد واذا جمع زال معنى العلمية
منه لانـه يصير دال على معنى متعدد والتعدد والوحدة متناقضان
فلم يصح جمعه باقياً على علميته لثاني مدلول الجمع والعلمية وكذا يقال
في العلم اذا ثبت فوجود العلمية شرط لاقدام على الجمع والتنشئة
وعدهما شرط لثبوتها فخرج بالمذكر من العلم نحو زينب ومن الصفة
نحو حائض وبالعقل من العلم نحو لاق اسم فرس ومن الصفة نحو ساق
صفة لفرس بخلاف صفة عاقل ومنه والسابقون السابقون وبالحلو
من النساء وان استعملت في غير الثانيـة كالبالغة من العلم نحو حمزة
وطحمة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التى ليست عوضاً عن غيرها قيد
في القيد وسأله الادخال فان كانت عوضاً مثل علة وثبة علين جاز
فيه عدون وثبون وخرج ما ركب تركيباً اسنادياً من الاعلام كبرق

نخره او مزجيا كسيبويه وما عرب بحر فين كريدان وزيدون علما
 فلا يجمع هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب افعال فعلا
 بفتح الفاء والمد كاحمر واسود وسد قول الشاعر
 * فما وجدت نساء بنى نعيم * حلا ثل اسودين واحمرين *
 بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلا بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالا
 فيقال لا فضلون لان مؤنثه فعلي وخرج ما كان من باب فعلان
 فعلي كذمان من ائذم فان مؤنثه ندمي اما ندمان من المناداة
 فيجمع هذا الجمع لان مؤنثه ندمانة وخرج ما استوى فيه المذكر
 والمؤنث كصبور وخرج فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فاعل
 اذا كان بمعنى المفعول كقتيل يقال رجل قتيل وامرأة قتيل اما لو كان
 بمعنى الفاعل فلا يستوي فيه مذكوره ومؤنثه بل يفرق بينهما بالنساء
 كعليهم المذكر وعلمي للمؤنث ويقولنا فيما تقدم والراد به هنا اسم
 المفعول اى المذكر اى مذكوره فعلا اعتراضا على المتن بان فيه قصورا لانه
 لم يذكر المثنى يجمع المذكر السالم في هذا الاعراب وحاصل الجواب ان
 في كلامه حذف المعطوف لستأينا اى لوجود صيغة المفرد فيه
 سالمة من التغير مع قطع النظر اذ في ما يقال ان هذا الجمع ليس
 سالما لانه زاد على المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة ان الواو
 اتى بها نيابة عن الحركة ودلالة على جماعة اذ كور والنون اتى بها جبرا
 لما فاتته من الاعراب بالحركات وفوات النون فلم يثبت بها المحض الجمعية
 والذي يجعل المفرد به متغيرا هو الذي يوثى به المحض الجمعية كصنوان
 جمع صنو وحموك بكسر الكاف فانه قريب من زوج الذي ذكر على المشهور
 فلا يضاف الا الى المرأة اى على المشهور واما الكاف في البقية فان اضيفها
 الى مذكر فحقت والا كسرت واستغنى عن اشتراط الخى عن التصريح
 باشتراط مفردة فلو ثبتت واجمعت اعربت اعراب المثنى والجمع
 فان جمعت جمع تصحيح اعربت بالحروف واجمع تكسيرا اعربت بالحركات
 الظاهرة كذا في الحاشية والذي في الحقة على الاستوى عن ابن قاسم انها
 ان جمعت بالالف والنساء ايضا بان اريد بها من لا يعمل اعربت اعراب

وسمى سالما لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع
 النظر عن زيادة الواو والنون (وقيل)
 والياء والنون نهيما وجرى (او) الموضع
 الثاني (ق) الاسماء الخمسة وهي ابو
 واخوك وحموك وحموك وحموك وحموك
 هذا النوع واخوك وحموك وحموك وحموك
 فترفع بالواو نيابة عن الضمة واستغنى عن
 اشتراط كونها مفردة فمكبر

الجمع بالالف والتاء وانها لا يجمع منها جمع سلامة لمذكر الا الا
والاخ والحم وان نافع في جميع الاخبار الهوتى مكبرة فلو
صغرنا عربت بالحركات الظاهرة مصافة فلو افردت عربت
بالحركات الظاهرة كجاء ابي ورايت ابا ومررت باب لغيرياء
المتكلم فلو اضيفت اليها عربت بالحركات المقدرة والذي ذكره
الشيخ اربعة شروط ويزاد عليها ان تكون غير منسوبة فلو كانت
منسوبة عربت بالحركات الظاهرة كجاء ابوتك وان يكون الفهم
خاليا من الميم والا عربت بالحركات الظاهرة وان تكون ذو معنى
صاحب فان كانت موصولة فهي مبذية على المشهور وان تضاف ذوا
الى اسم جنس ظاهر غير صفة وشذ اضافتها الى غيره نحو انا الله ذو بك
سواء كان اسم الجنس معرفة نحو والله ذو الفضل العظيم او نكرة نحو
ذو مال وقولنا اسم جنس ظاهر استرا عن الضمير العائد لاسم الجنس
نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه فانه لا يعامل معاملة والا فاسم
الجنس لا يكون الا ظاهرا وقولنا غير صفة قيد لا بد منه في اخراج الصفا
كعائنه وضارب فانها اسماء اجناس فتقول بعضهم انه لبيان الواقع
لان اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد والمراد بالنسبة ما اخذ من المصدر
تلك لانه على معنى ذات وانما لم تضاف اليها لان الغرض من وضعها كانت
المقصد باسماء الاجناس واذا كان المضاف اليه وصفا لم يحتج اليها اذا
علمت ذلك علمت ان الشروط ثمانية ولم يصرح بها المتن لانه ذكرها
كذلك كما قاله الشيخ لكن لوهم اشتراط اضافتها للكاف واصافة ذوا
الى لفظ مال ويوهم اشتراط التصريح بالاصافة وليس كذلك بل مثل
الاصافة الصريحة الاصافة المقدرة كما في قوله * خالط من سلمى
خياشيم وفا * اي خياشيمها وفاها واسقط المصدر المراد بالاسقاط
عدم الذكر اي تركه ولم يأت به الهن هو على الصحيح اسم كني بر عن اسماء
الاجناس مطلقا سواء كان يستقيم التفسير بذكرها ولا في تشبيه
الاسماء خاصة اعترض بان الالف علامة في المتن لا في التثنية التي هي
فعل الفاعل واجيب بان كلامه من اطلاق المصدر وادارة اسم المفعول

مكبرة مصافة لغيرياء المتكلم لغيره
ذكر على ذلك واسقط المصدر المتكلم
الفراء والزجاجي لان اعرابه بالحروف
لغة فليكن (واما الالف فتكون علامة
الرفع في ثنائية الاسماء خاصة نحو جاء
الزيدان فالزيدان فاعل وهو مرفوع وعلامة
رفعه الالف نيابة عن الضمة

واما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تشبيه وهو الالف

كالخلق بمعنى المخلوق فالاضافة الى الاسماء من اضافة البعض الى الكل فهي على معنى من أي في المثنى من الاسماء او من اضافة البعض للموصوف اي في الاسماء المثناة وقوله الاسماء لا محترز له لان غيرها لا يثنى كما ان قوله خاصة كذلك سواء رجع الى تشبيه اولي الاسماء وهو بمعنى خصوصها فهو من المصاد والتي جاءت على فاعلة كالعاقبة والعاقبة منصوبة على انه مفعول مطلق محذوف تقديره اخص تشبيه الاسماء بكون الالف علامة لرفعها خصوصاً بناء على المشهور من جواز حذف عامل المؤكد بكسر الكاف خلافا لابن مالك والبراد بالمثنى كل اسم فاعل من اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة اعنت عن العاطف والمعطوف فخرج بالقيد الاول نحو العمرين في عمر وعمر وبه وبالثاني نحو العمرين في ابى بكر وعمر وبالثالث كالا وكلتا واثنان واثنان لذل لم يسمع كل ولا كلمة ولا اثن ولا اثنه وهذه المخرجات ملحوظة بالمتن في اعرابه لانه ثم اعلم انه يشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله

شروط المثنى ان يكون معربا ومفردا منكرا ماضيا
موافقا في اللفظ والمعنى له مماثل لم يقص عنه غيره
كذا في الحاشية فلا يثنى ما كان مبنيا واما نحو دان و دان والذان
واللتان فصيغ موصولة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند
جمهور البصريين ولا يثنى المثنى ولا المجموع على احد ولا الجمع الذي
لا نظير له في الاحاد ولا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى وقد
مرت الاسادة الى ذلك في جمع المذكر ولا يثنى ما ركب تركيب اسناد
اتقاوا ولا مزج على الاصح واما المركب الاضافي من الاعلام فيستغنى
بتثنية المضاف عن تشبيه المضاف اليه ولا يثنى ما لم يتفق في اللفظ
واما نحو الابوان فمن باب التعليل ولا ما لم يتفق في المعنى فلا يثنى
المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم الفلم احد اللسانين فساد
ولا يثنى ما لا ثاني له في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر ولما قولهم القمر
للشمس والقمر في باب المجاز ولا ما استغنى بتثنية غيره عن تشبيهه فلا

يبنى سواء لأنهم استغنوا بتثنية سى عن تثنيته فقا لو اسيان ولم
يقولوا سواء ان ولما استغنى بالثني عن تثنيته فلا يبنى اجمع
وجعاه استغناء بكلا وكلتا افاده في التصريح تضرى بالفوقا
وهو يصلح للمخاطبين للذكرين نحو انما تضرى بان يازيدان والمؤنثان
نحو انما تضرى بان يا هندان والتاء فيه للخطاب ولا تكون الا لث
فيه الا اسما ويصلح للغائبين المؤنثين سواء كانت الالف اسما نحو
الهندان تقوم ان او حرفا على لغة اكلوني البراعيث نحو تقوم الهندان
والتاء فيه للتانيث لا للخطاب ففيه اربع صور ويضرى بان
بالتثانية للغائبين المذكورين اسماء كانت الالف نحو الزيدان يضرى بان
او حرفا نحو يضرى بان الزيدان على تلك اللغة ففيه صورتان
تضرى بان بالفوقانية خاص بجميع المذكور الحاضرين نحو انتم تضرى بان
ولا تكون الواو فيه الا اسما ففيه صورة واحدة ويضرى بان
بالتثانية لجميع المذكور الغائبين سواء كانت الواو فيه اسما نحو الزيد
يضرى بان او حرفا نحو يضرى بان الزيدون على تلك اللغة ففيه صورتان
المخاطبة هذا القيد لبيان الواقع اذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت
النون يتصل بضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحذر عنه نحو
تضرى بان ولا يكون الامبد وابتاء الفوقية ولا تكون الياء فيه
الاسما ففيه صورة واحدة فجملة الافعال باعتبار ما تقدم عشرة
وان نظر الى انه قد يغلب مذكر على مؤنث او مخاطب على غائب او بالعكس
والى انقسام المؤنث الى حقيقى التانيث ومجازية وغير ذلك زادت
الصور ثبوت النون اى النون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف
والنصب اى من حيث هو الى آخر ما تقدم اخذ الفتحه اى مشاركتها
في مطلق التحريك اى التحرك فلا يرد ان وصفها التحرك وان التحريك فعل
المتكلم تبعث المشابهة فيها اى تضعف المشابهة في الحذف فانضمير
في قوله فيها راجع للحذف وانته لاكتساب مرجعه وهو الحذف للتانيث
من المضاف اليه وهو النون في قوله بحذف النون او يقال انت باعتبار
العلامه مواضع جمعه باعتبار الافراد الشخصيه والافال لث

نحو تضرى بان بالفوقانية ويضرى بان
بالتثانية (او ضمير جمع) المذكورين
الواو نحو تضرى بان بالفوقانية ويضرى بان
بالتثانية (او ضمير المؤنثه المخاطبة
وهو الياء) التثانية نحو تضرى بان
وتسمى الافعال الخمسة وهي مفعلة وعلا
وفها ثبوت النون نيابة عن الضمة والكسرة
خمس علامات النون / قديم الفتحه لانها
والياء واعقبها بالالف لانها ثبوت النون
الاصل والكسرة لانها ثبوت الكسرة وختم
وليك بالياء لانها ثبوت المشابهة فيها
واعقبها بالنون بعد المشابهة فيها
بجذبات النون فكون علامه للنصب في ثلاثة
مواضع

الاول في الاسم المفرد نحو رايت زيدا
 وعبد الله والفتى (و) الموضع الثالث في
 جمع التكسير نحو رايت سارود والهنود
 في الفعل المضارع اذا دخل عليه تاسع ولم
 يتصل بآخره شيئا عما تقدم في علامات
 الرفع نحو يرفعون وفي علامات
 السقوط عند في علامات الرفع في الاسماء الخمسة
 واذا كان في علامات الرفع في الاسماء الخمسة
 وعلامة تضييقها واذا كان منصوبا بان يرتفع
 شبه ذلك من نحو رايت سارود في الرفع
 ماله (واما الكسرة فتكون علامة للنصب في
 جمع ذلك) من نحو رايت سارود في الرفع
 فاما السكون فمفعول به وقيل مفعول مطلق
 وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة مطلق
 على الفتح لانه جمع مؤنث سالم

والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الاموضع واحد والياء لها موضعان
 لا ثلاثة واما الجواب بان المراد بالجمع ما فوق الواحد فلس مطرد ابل هو
 خاص بالفتحة والياء ولا يجري في الالف والكسرة وحذف النون لما
 عرفت من انه ليس لكل منها الاموضع واحد الاول في الاسم تقدم
 ما فيه ولا فرق في الاسم المفرد بين كونه مضافا او غير مضاف ظاهر الامر
 او مقدرة للتقدير والمناسبة منصرفة او غير منصرفة اشار الى بعض
 ذلك بالامثلة ومثله رايت غلامي وقوله تعالى ووهبنا له اسحاق ويعقوب
 ولا يخفى اعرابه في جمع التكسير اى الجمع الكسري ويعم فيه بمثل ما قبله
 كما اشار الى بعض ذلك بالامثلة في الفعل المضارع سواء كان
 صحيح الآخر او معتل اذا دخل عليه ناصب لاحاجة اليه لان المشي
 لا ينصب الا بناصب كنه ذكره توضيحا ولم يذكره في نظائر هذا الموضع
 اختفاء بذكره هنا طلبا للاختصار وكان الاولى ذكر مثل هذا في اول
 الكلام في قوله فاما الضة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بان يقول
 هناك اذا دخل عليه رافع ويكتفى بذلك عن ذكر مثله في نظائره
 مما تقدم في علامات الرفع وهو ما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه وهو نون
 التوكيد بقسميها ونون النسوة والفاء الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة
 فان دخل عليه الناصب وكان متصلا بـ نون النسوة كان اعرابه محليا نحو
 ولا يحل له ان يكتمن المتقدمة اشار به الى ان ال في الاسماء للعهد المذكور
 وما اشبه ذلك قد يقال لافائدة له مع قوله أولا نحو رايت اباك
 واجيب بان نحو افا عدم الحصر في الذهن وهذا فاذا عدم الحصر في الخارج
 او بالنعكس قول الشمن نحو رايت سارود لا موقع للفظ نحو هنا لا يناسب
 غير هذا الثلاثة حتى يدخل تحتها واجيب بان ذكرها باعتبار كل فرد وحده من الثلاثة فيكون
 الرفع نحو رايتك من يقينه نحو رايتك من يقينه اخرا وهكذا ولو اسقطوا وقال
 من رايت جمالك ان كان احسن فالسهم مفعول به اى عند الجمود
 وقوله وقيل مفعول مطلق اى عند البحر جاني والزمخشرى وابن الحاجب
 وصوبير في المنع ووضحه بان قال للمفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي
 عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدا فان زيد كان موجودا

وانت فعلت به الضرب والفعل المطلق هو ما كان العامل فيه فعل
ايحاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا
والجمهور لا يشترطون هذا الشرط وبانفاق القولين نصب السموات
ونحوه بالكسرة وهذا حكمه تاخير الاعراب عن حكاية القول الثاني
وهذان القولان ليسا مختصين بجميع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة
بل باريان في نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة ثم اعلم انه
انما نصب ما جمع بالف ومزيدتان بالكسرة حملا للنصب على الجمع كما فعلوا
ذلك في اصله وهو ما جمع بالواو واليون ليلتحق الفرع بالاصل ولم
يعربوه بالحروف كاصله لاف ليس في آخره حروف فصل للاعراب بحذف
اصله واعلم ايضا ان هذا الجمع يطرد في ستة اشياء منظومة في قول الشاعر
في شرح الالفية

وقسه في ذي النان ونحو ذكرى ودرهم مصفرو صمرا
وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم ثلثا قل
في التنسية اي المثني واطلق الجمع انما اعتذار عن اطلاق
الجمع مع كون المراد جمع المذكور وقوته كونه على احد المثني اي طريقته في
الاعراب بالحروف وفي ان آخر كل منهما نون تحذف للاصناف لانه
انما اي لاجل ان المثني شريك جميع المذكور السالم في الاعراب بالحروف
بنيات النون اي بالنون الثابتة وتقدم انها كل فعل مضارع
لخفيه تسحق لان الذي تقدم قوله واما النون فتكون علامة للرفع
في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تنبيهية اخو ولم تقدم انها كل فعل مضارع
ان نعم تقدم ما يفيد ذلك وللخفص اللام بمعنى على لانها اخذت الكسرة
في التحريك اي مشاركتها في التحرك فاطلق التحريك على التحرك من اطلاق
النسب على السبب مواضع تحذفها الجمع باعتبار الافراد الشخصية
والافالفتحة ليس لها الاموضع واحد وهو الاسم الذي لا ينصرف
المنصرف اي حقيقة كزيد وحكما وهو غير المنصرف اذا اضيفا واقرن
بال بناء على انه باق على منفه من الصرف سواء ظهرا عرّب ذلك الاسم كزيد
او قدر للثقل او التقذر او للناسبة كحرف بالفاضي والفتى وغلاماي

واما الياء فتكون علامة للنصب
نحو رايت الزيدين فالزيد من منصوب
برأيت وعلامة نصبه الياء المنفوخ ما قبلها
الكسرة وما بعدها نابتة عن الفتحة لا يفتي
(و) في (الجمع) المذكور السالم نحو رايت وعلامة
العرب في النون فالعرب من منصوب ما بعدها
نصبه الياء الكسرة وما قبلها الجمع الكسرة على
لانهم جميع مذكور السالم مع المثني انصرفوا في
النون فان اذكر الجمع الاعراب بالتحريف
المذكور السالم لانها نون فيكون علامة للنصب
(واما حذف النون) التي تقع بها بنيات النون
في الافعال الخمسة التي مضارع اتصل به ضمير
وتقدم انها كل فعل مضارع تفعل او ضمير
تنبيهية نحو رايت يفعلون تفعلون فاعلم ان
جميع نحو النون في الفعل المضارع تفعلون تفعلون
انما هي علامة للنصب اخذت النون ثابته
بين وعلامة الخفص ثلاث علامات لانها الاصل
الفتحة او الفتحة بدلا بالكسرة لانها
والياء والياء لانها بنيت في التحريك وكل من هذه
ونى بالياء في التحريك وكل من هذه
اخذت الكسرة في الثلاث مواضع تحذفها
العلامات الثلاث فتكون علامة للخفص في
فاما الكسرة فتكون الاولى (في الاسم المنصرف)

وهو الاسم المنسك الإيماني غور (و) زبرد
ويعني منصرفا لا يتحول شيئا من الصفات
وهو المسمى بتوحي النكبات (و) الثاني
في الجمع التكبير المنصرف (و) غور در
زبرد وهو ذو سبائك ان غير المنصرف
يختص بالفتح (و) الثالث (جمع الموتر)
الاسم ولا يكون الا منصرفا غور در
بالفتح اذا لم يكن منصرفا غور در
فيه الصفوف وعلامة
عليها فاد كان علما جاز

وهو الاسم المتكّن الامكن يحتمل انه تعريف المختص من حيث هو
سواء كان مفردا او جمع تكسيرو ويحتمل انه تعريف للام المفرد المنصرف
ويكون تعريفا بالاعم ان لم يحتمل الاسم في التعريف على المفرد وقد اجازاه
المقدمون لانه يستفاد به التمييز في الجملة والاسم المتكّن هو العاري
عن شبه الحرف فلم يبين والامكن الزائد في التمكن وهو العاري عن شبه
الفعل فلم يمنع من الصرف واعلم ان اقسام الاسم ثلاثة متمكن امكن وهو
الاسم المغرب المنصرف وممكن غير امكن وهو المغرب غير المنصرف ولا يمكن
ولا امكن وهو المبني كالمنزه واسماء الاستقام لدخول تنوين
الصرف عليه الاول ان يقول للحق تنوين الصرف له لانه لا يدخل يكون
في الاول والتنوين في الآخر وازافة تنوين الى الصرف من اضافة المستى
الى الاسم اى التنوين المستى بالصرف وما ذكره من ان الصرف هو التنوين اى
تنوين التمكن كما ذكره بقوله وهو السعى بتنوين التمكن هو مذهب
المحققين الذي اشار اليه ابن مالك بقوله

الصرف تنوين أتي مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا
وقيل هو الجرمع التنوين وقيل يطلق على تنوين التمكن والعوض والمقابلة
صرف وجمع التكسير المنصرف أى حقيقة كما مثل الشا وحا فدخل
غير المنصرف مضافا نحو اعتكفت في مساجدكم ومقرؤنا بال نحو وانتم
عاكفون في المساجد بناء على ما تقدم في المفرد هذا ولم يقل المنصرف الاسم
المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع انه اخبر بزيادة الايضاح للبشرى
لانهم لما توهم ان المنصرف مجموعهما وسأى ان غير المنصرف أى من
النوعين المفرد وجمع التكسير ولا يكون الا منصرفا واذ لم يقيد
المتن بالمنصرف كما فعل فيما قبله اذ لم يكن علما هذا قيد في قوله ولا
يكون الا منصرفا ولما قل ان يقول ولا ضرورة الى هذا القيد لان ما
جعل علما صار مفردا او كالام في الجمع نعم يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار
اصله فان كان علما نحو عرفات علما لموضع الوقوف واذ دعاء
قريه من قري السام واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسنن
على ثلاث فرق فبعضهم يعرب على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف

تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستحب بعد التسمية وهذه هي
 اللغة المشهورة وبعضهم يعرب على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة
 للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والثاني وبعضهم يعربه
 اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويحذف الفتح مراعاة للتسمية
 فقط فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط
 توسط بين الامرين راعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية
 والثاني فترك تنوينه وهو وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له
 في الصورة وقضية ذلك كما قال بعضهم انه لو سمي به مذكر كان سمي
 رجل مسلماء انهم يصرفون وقد روى باللغات الثلاث قوله
 تنودتها من اذرعها واهلها بيثرب اذ في دارها نظر عالي
 المعلقة اي التي اخرها حال الاضافة تحرف علة وانما قلنا حال الاضافة
 لتلازم عليه فوه فان اخرها حال الافراد هاء واصله فوه بفتح الفاء عند
 سيبويه والتخيل وبضمها عند الفراء وعلى كلا القولين هو باسكان الواو
 المضافة الى غير ياء المتكلم في التنسية مطلقا اي سواء كان
 المذكر او المؤنث السالم المذكر اي قال في الجمع للعلماء المذكرى والقرينة
 على ذلك ذكره مع التنسية كما مر في الاسم الذي لا ينصرف سواء كان
 مفرد او جمعا مكسرا ظاهرا لاعراب او مقدرة وضابطه انه المناسبه
 للفعل في اشتماله على اثنين فرعيتين معتبرتين مختلفتين مرجع احدهما
 الى اللفظ والاخرى الى المعنى او علة قرعية تقوم مقام عتين وذلك
 ان الفعل فيه عتان فرعيتان احدهما ترجع الى اللفظ وهي استفاق
 لفظ من لفظ المصدر عند البصريين والستق فرع المستق منه واما
 عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب لان الفعل يدل على الحد
 والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط والمركب فرع المفرد كذا
 في الحاشية ومثله في حاشيته على الاشعري ونعقبة ابن قاسم نقلا عن العلا
 الدينوري حيث قال وفيه تامل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى
 اهو والثانية ترجع الى المعنى وهي احتياجه الى الفاعل في الافادة وما يحتاج
 فرع ما يحتاج اليه فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فاذا اشت

واما الياء فتكون علامة التنفص في ثلاثة
 مواضع الاول ر في الاسماء الخمسة المعلقة
 المضافة نحو مريت بابك واخيت ومهلك
 وفيك وفي مال ففان تنفصه بالياء
 المعنوية وعلامته خفض الياء مطلقا
 الثاني في التنسية فان زيد
 المحدث وعلامته خفض الياء مطلقا
 الثالث في الياء الموحدة وعلامته
 الكسرة (و) الثاني في الياء الموحدة وعلامته
 نحو مريت بالزيدين والخدين فان زيد
 والخدين مخفوضان فالياء المكسورة
 خفضها الياء عن الكسرة (و) الثالث في
 خفضها الياء عن الكسرة (و) الثالث في
 بعد هاء الياء مخفوض ما قبلها المكسور ما
 الجمع السالم للمذكر نحو مريت بالزيدين
 فان زيدين مخفوض بالياء والوحدة وعلامته
 خفض الياء المكسورة ما قبلها المفتح ما بعد
 ياء عن الكسرة (واما الفتحة فتكون علامة
 التنفص في الاسم الذي لا ينصرف

الاسم في اشتماله على مطلق عليين ^{ان} وليس المراد في اشتماله على عین
 العلين اللتين في الفعل منع منه شيان ممنوعان من الفعل وهما
 الكسرة والثبوت وبوصف العلين بالمعتبرين اندفع اراد نحو هند
 اذا صرف مع ان فيه الفرعين اي لانها ليستا بمعتبرتين لانفاء بعض
 الشروط كما سيأتي فلو كانت العلان من جهة اللفظ فقط نحو اجمال
 بالجمع تصغيرا لجمع جمل فقيه فرعيان فان المجموع فرع المفرد والمصغر فرع
 الكبير وكلاهما من جهة اللفظ او كانتا من جهة المعنى فقط نحو خاض
 وطام في كل منهما فرعيان ^{ان} التامث وهو فرع التذكير والوصف وهو فرع
 الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم تمنع منه الكسرة ولا الثبوت لانه لم
 يصرب ذلك كامل الشبه بالفعل ثم اعلم ان حاصل العل الموجبة لمنع الشر
 تسع الاصل صيغة منتهى الجموع والثانية التانيث وهو ثلاثة انواع فائت
 بالالف المقصورة او الممدودة وتانيث بالياء الظاهرة وتانيث مفقود
 كما سيأتي والثالثة المعرفة والمراد هنا خصوص العلمية لا غيرها من بنية
 المعارف لعدم مدخلة المضمر والمبهم هنا لكونهما مبنيين والكلام
 في العربيات ولجعل ذي الاضافة او اللام غير المنصرف في حكم المنصرف
 والرابعة العجمة والخامسة وزن الفعل والسادسة زيادة الالف والنون
 والسابعة العدل والثامنة التركيب والتاسعة الوصف وان من هذه
 العل ما يقوم مقام عليين فيستقل بالمنع منفردة وهو شيان صيغة
 منتهى الجموع والعل التانيث المقصورة او الممدودة اما وجه قيام الاول
 مقام عليين فلان كونه جمعا بمنزلة علة وهي من جهة المعنى فقيه فرعية
 المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه اقصى بمنزلة علة اخرى وهي من جهة
 اللفظ فقيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الاتحاد العربية واما وجه
 قيام الثاني مقامها فلانه زيادة دالة على التانيث لازمة لبناء ما
 هي فيه فلا يقال في حمراء حمروا في جلي جلي فالثانيث بمنزلة علة وهي
 من جهة المعنى والزور بمنزلة علة اخرى وهي من جهة اللفظ كذا في الحاشية
 والذي في الحق على الاسموني ان التانيث بمنزلة علة ترجع الى اللفظ والروا
 علامته علة ترجع الى المعنى وان منها ما لا يستقل بالمنع بل لابد من علة ثانية

سبعة وهي السبعة الباقية وبعض الثامنة وهو الثاني بالثاء
والثاني العنوي وهذه على قسمين ما يمنع منها مع الوصفية وما
يمنع مع العلمية ضرورة ان الوصفية والعلمية لا يجتمعان لثاني مدلولها
فان مدلول العلمية الذات ومدلول الوصفية حالة من احوالها فيمنع
مع الوصف ثلاثة اشياء العدل كثنى وثلاث ووزن الفعل كاحمر
وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر
وزيد وعثمان وثلاثة اخرى وهي الجمجمة كابراهيم والثاني كطلحة وزينب
والتركيب كعدي كربا اذا علمت ذلك علمت ان تسمية كل واحدة من هذه
العلل السبعة وبعض الثامنة علة مجاز اذ كل واحدة جزء علة فالعلة
التامة الموجبة لمنع العرف مجموع علتين او واحدة تقوم مقامهما
كما قاله بعضهم وقد اشار الله لعظم ما تقدم بقوله وهو ما كان على
صفة منتهى الجموع الخ وهو ما كان اى الاسم الذى لا ينضم المشتل
على علة تقوم مقام علتين ما كان الخ اى هو الذى وجد على وزن صيغة
اى هيئة منتهى اى أقصى الجموع اى الذى لا يمكن ان يجمع جمع تكسير
مرة اخرى بعد حصوله على هذه الصيغة مثلاً كلب يجمع على كلب ثم
يجمع كلب على كالب وكذلك نعم يجمع على انعام ثم يجمع انعام على انايا
واكالب واناعيم لا يجعان بعد ذلك فهما على صيغة وقعت عندها
جموع التكسير وقلنا لا يمكن ان يجمع جمع تكسير لا ينافي امكاً جمعه
جمع سلامة نحو الصوابات جمع صواب فصولاً يجمع جمع تكسير
بعد هذه الصيغة التى هو عليها وان يجمع جمع سلامة على صوابات
وانما لم يكن الجمع جمع سلامة ضاراً فى دعوى ان صيغة صواب مثلاً
بلغت أقصى صيغة الجموع مع انه قد بقي من الصيغ صواباً يجمع سلامة
فلم يبلغ صواباً اقتضاها لان جميع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم
يخل نهاية الجمعية على جميع التكسير فهو بسبب ذلك كالعدم وضابطه
عند علم كل جمع مكسر بعد الف تكسيده حرفان كساجد او ثلاثة او سبعة
ساكنين كصايح ولا فرق بين ان يكون اوله ميماً كما مثل او غيرها كصوامع
وقناديل وسواء حذف منه الآخر كالناقص من الصيغة الاولى نحو جوار

وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع نحو حوررت
مساجد ومعابيح

اولا والخرج المستد بحر فين فتعود اب من الصيغة الاولى ونحوها
جمع بجنى من الثانية ويقولنا كل جمع مكسر خرج نحو تدان وتوانى
فانهما مفردان مصدران لتداني وتوانى ويقولنا اوسطها ساكن خرج
طواعية وكراهية وهما خارجان بالجمع ايضا لانهما مفردان وخرج ملا
ونحوه وبعضهم اخرجها باسقاط ان لا يكون في آخر هذا الجمع ثاء الثانية
وقد علم من ضابطه المذكور شروطه وبقي منها ان لا تلحق بياء النسبة في
الجمعية فتخرج نحو طفاري نسبة الى طفاري بوزن قطام مدينة باليمن
يجلب منها الطبيب السعي بالاطفار فهو مصروف لان الياء فيه للنسبة
تحقيقا وخرج نحو حواري بالحاء المهملة والراء بعد الالف وهو الناصر
وحالي وهو المحال فكل منهما مصروف لان الياء فيه ملحقة بياء النسب
لان سعي من العرب مصروفا فقد رفيه الانتساب وان لم يكن منسوباً
حقيقة او كان مختموما بالالف الثانية الممدودة اخر الف الثانية
الممدودة عند بعضهم هي الالف التي بعدها همزة وعند بعضهم الف
قبلها الف فتقلب هي همزة وعلى هذا فاطلاق الممدودة عليها مجاز لان
الممدود ما قبلها لا هي وهي تمنع مطلقا سواء كانت في علم كركرية او نكرة
كصحراء او صفة كصحراء او جمع كاصدقاء جمع صديق وصلحاء جمع صالح
واغراء جمع عزيز والالف الثانية المقصورة هي الفانية مفردة سواء
كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة او نكرة كدكري او صفة كحيلي
او جمع كرضي وجري او كان فيه العلمية والتركيب هذا شروع فيما فيه
علشان والعلمية كون الاسم علما لذكر او مؤنث والتركيب جعل اسمين بمنزلة
اسم واحد وشرط تاثيره منع الصرف مع انضمامه للعلمية كونه مزجيا
ليس عدديا ولا مختموما بويه فتخرج المركب الاضافي فانه يجري على جزئه الثاني
بعد التركيب ما جرى عليه قبله من الصرف وعدمه كغلام زيد وابي هريرة ولما
جزؤه الاول فيعرب بالحركات الثلاث لفظا ونقدا وخرج المركب
الاسنادي نحو شاب قرناها وتابط سزا فانه مبني محكي على حاله قبل العلمية
فلم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات كذا قيل
ولما قيل ان يقول الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية وان كانت

او كان مختموما بالالف الثانية الممدودة
كصحراء او المقصورة كحيلي او كان فيه
العلمية والتركيب الرجي نحو معد فكري

اجزاؤها

اجزاؤها معربة وبعد العلمية معربة اعراما تقديريا لاستئصال الحرف
الاخير بحركة الحكاية فتكون من المعربات تقديرا الامن المبني واذا كان
كذلك فينبغي ان يحكم عليها بالانصراف او بعده لان عدم ظهور الاعراب
لا ينافي الانصراف وعدمه كما في عصي وموسى وحلى ويمكن ان يقال الحكاية
مانعة من اعتبارها اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف او بعده وخرج
ايض المركب التقيدى مطلقا التوصيفي وغيره كجمله الشرط كالحيوان الناطق
وان قام زيد علمين وخرج ايض المركب العددي كخمسة عشر فانه مبني على
فتحة الجزئين الا ان شئ وعشروا شئ عشرفان الجزء الاول منهما يعرب اعراب
الشئ والجزء الثاني مبني على الفتح وخرج للزجى المختوم بويه كسيبويه فانه
مبني على الصحيح وقد اشار الله الى هذه الشروط بالمثال في قوله نحو معد
كريا وحضر موت وبعليك فيرفع الجزء الثاني بالضمه وينصب بحرف
بالفتحة بلا تنوين والجزء الاول باق على حاله من السكون كمال الله او الفتح
كاملنا وهذا هو الاصح ويجوز فيه الضم اية والبناء او العلمية
والتانيث سواء كان التانيث لفظيا او معنويا اما العنوى فهو ان يكون
اللفظ المجرد من التاء والالف موضوعا في الاصل الموثق سواء سميت به
مؤنثا حقيقيا كزنيب علم امرأة او مذكرا حقيقيا كالمثال علم رجل او
يكون في الاصل لمذكر ثم جعل علما الموثق كزيد علم امرأة وهذا التانيث انما
يكون بناء مقدرا لظهورها في التصغير ويترفع انضمامه للعلمية واحد من
اهور اربعة اما زيادة الاسم على ثلاثة احرف كزنيب وسعاد لان الحرف
الرابع ينزل منزلة تاء التانيث واما تحريك الوسط من حروف نحو سقر
اسم لجنهم لان الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء واما كونه
اعجميا فجور بضم الجيم وحصل اسم بلدين واما كونه منقولا من مذكر نحو
زيد اذ اسى به امرأة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عاد لحقة اللفظ
كثقله بالتاء هذا مذهب سيبويه والجمهور فان لم يوجد فيه واحد من
هذه الاربعة نحو هند ودعجا وفيه الوجهان والمنع اجود عند سيبويه
واما التانيث اللفظي فهو ان يكون اللفظ ملحقا باخره علامة التانيث
سواء كان موضوعا لمذكر كطلحة وخمزة او لمؤنث كفاطمة وان كان الثاني

مضويا أيضا ولا شرط لغير انضمامه للعلمية اذا علمت ذلك علمتان انفسا
 التانيث ثلاثة لفظ ومعنوي كخاطمة علم امرأة ولفظي فقط كطخه وخزرة
 على رجلين ومعنوي فقط كزبيب وسعاد على امرأتين وهذا ظاهرا وعلى جليل
 نظرا للاصل وقد اشار الى ما تقدم ابن مالك بقوله

- * كذا هو نث بهاء مطلقا * وشرط منع العاركونه ان يثني
- * فوق الثلاث او كجورا وسقرا * او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
- * وجهان في العاد مذكورين * وعجمة كهند والمنع احق *

او العلمية والجمجمة البجمة كون اللفظ مما لم تضعه العز وشرط
 منعها مع العلمية ان يكون ما هي فيه علما في لغة العجم قبل استعماله في اللغة
 العربية علما وهذا ما جزم به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك وهشام وهو
 ظاهر قول سيبويه كجهم والنخوين على انه لا يشترط وانما الشرط ان يكون
 علما في اول استعمال العرب وبجزم الرضي وقال الاتريمان قالون اسم جنس
 في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فلم يتصرف فيه فصا غير منصرف
 وشرطها ايضا عند سيبويه واكثر النحاة تحرك الوسط ووجه الرضي والمتأخرون
 واما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط احدا من انما تحرك الوسط او زيادة
 حروف الاسم على ثلاثة قال الاسموف ويتحصل في اثلاثي ثلاثة اقوال
 احدها ان الجمجمة لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح الثاني ان ما تحرك وسطه
 لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان الثالث ان ما تحرك وسطه لا ينصرف
 وما سكن وسطه ينصرف وبجزم ابن الحاجب واعلم ان اسماء الانبياء وكذا
 الملائكة العجمية الاربعة من كل منظومة في قوله

- * هود شعيب صالح محمد * اوضاعها في العجم ليست توجد *
- * رضوان مالك نكير منكر * امثالها في حكم ما قد ذكرنا *

تلك رضوان ممنوع من الضم للعلمية وزيادة الالف والنون بخلاف بقية
 الاربعة فانها منصرف وقد ذكرنا اسماء جميع الانبياء لا تنصرف لاسبعة منظورة
 في قوله * تذكر شعيبا نوحا وصالحا * وهو اول ووطا ثم شيثا محمدا *

او العلمية ووزن الفعل اي وزن مختص في لغة العرب بالفعل اصالة
 بمعنى ان الواضع وضعه اصالة للفعل ولم يوجد في الاسماء العربية من غير

او العلمية والجمجمة البجمة
 او العلمية ووزن الفعل
 نحو احمد

شدوذ الامتنولاعن الفعل كشميرتشد يدالميم علم فرس وأما بقم اسم
 نبت يصنع به معروف فيجى فلا يضر في اختصاص هذا الوزن بالفعل
 لما تقدم من تقييد الاسماء بالعربية وكضرب على وزن المجهول لم رجل
 من غير اعتبار ضمير والا بان اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكى وأما
 د ثل يضم الدال وكسر الهززة فشاوذ وقد تقدم اننا قلنا من غير شدوذ
 فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه ان يكون في اول الاسم الذي على
 وزن الفعل حرف ذائد كما يراذ في اول المضارع اى حرف من احرف المضارع
 الاربعة نحو اعد ونجد وتغلب يسكرا علما لا استخاض معينة فمى مجموعة من
 الضمير لانها مبدوءة بحروف خاصة بالمضارع فلم تكن في اصل الاسم وهاتها
 كلام نفيس فانظروا في الحاشية او العلمية وزيادة الالف والنون
 اى زيادتهما على حروف الكلم الاصلية فلا منع فيها فمى وهما اصليتان
 كاستعان او احدى كتيبان واذا اجتازت الكلمة اصلان اصل يقتضى الزيادة
 واصل يقتضى عدمها جاز الضمير وعدمه نحو شيطان ان كان من شطن بمعنى بعد
 النصرف لاهله النون وان كان من ساط شيطان اذ اهلك لم ينصرف ومثل
 ذلك حسا من الحق والحسن وعفان من العفة والعفونة او العلمية
 والعدل نحو عمر العدل في اللغة له معان منها يقتضى الجور وفي الاصطلاح
 تحول الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى مع اتحاد المعنى من غير اطلاق
 ولا الحاق فخرج بقولنا مع اتحاد المعنى المشتق فانه يختلف المعنى فيه وفي
 المشتق منه فصار ب قد خرج عن معنى الضرب كما خرج عن لفظه بخلاف
 نحو ثلاث فانه لم يتغير عن المعنى التكرارى المستفاد من ثلاثة ثلاثة ويقولنا
 من غير اطلاق ما تغير للاعلال كقيام فان اصله مقوم كذهب نقلت
 حركة الواو الى الفاف فصا مقوم حركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما
 قبلها بحسب الان فابدلت الفاف فصار مقام فهذا الايقال له عدل عندم
 لان التغير للاعلال ويقولنا ولا الحاق نحو كثر لانه اخرج عن الصيغة
 بزيادة الواو فيه لغرض الحاق بجعفر ثم ان العدل نوعان تحقيق وهو
 الذى ينزل عليه دليل غير منع الضرب وتقدرى وهو الذى لا يدل عليه
 الامنع الضرب فالتحقيق يمنع الضرب مع الوصفية نحو شتى وثلاث ورباع

او العلمية وزيادة
 الالف والنون نحو
 حسان او العلمية والعدل
 نحو عمر او كان فيه العفة
 وزيادة الفعل نحو افضل

والتقدير يمتنع مع العلمية نحو عمر فإنه لم يوجد لا علماً غير منصرف
ولم يمكن فيه تقدير بسبب آخر مع العلمية سوى العدل فقد رفيه لثلاث
يلزم هدم قاعدة تم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقبل أنه
عدل عن ما ذكره معدول عن زافر أو الوصف والعدل تقدم معنى
العدل وأما الوصف فهو اسم يدل على ذات مبهمة وحال من أحوالها
ولو عبر بالوصفية بدلالة الاسم كان أولى لأن تقدير كلامه أو وجد
في الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لأن الوصف اسم كما مر فكيف يوجد
في الاسم إذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وشرط تأثير الوصفية منع
الصرف مع علته أخرى إلاصاله أحيان يكون اللفظ موضوعاً للمعنى الوصف
أولاً وإن غلبت أسميته بعد ذلك فلا يضر أن يراد به ذات معينة مع حمله
حالتها أو بدون تلك الملاحظة بعد أن كان موضوعاً للدلالة على ذات
مبهمة وحال من أحوالها بخلاف العكس ولذا قال ابن مالك *

والغنى عارض الوصفية كاربعة وعارض الأسمية
نحو مثنى معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاث ثلاث
ورباع معدول عن أربعة أربعة ومثلها مثلث ومربع لأن كلامهما معدول
عن مكرر فإن الأصل تعدد اللفظ عند تعدد الغنى وتكرره وحيث لم
يتعدد اللفظ علم أنه معدول عن مكرر واختلفوا فيما وراء ذلك العشار
ومعشر هل جاء أم لا والصواب مجيبه أو الوصف وزيادة الألف
والنون تقدم شرط الوصف وهو الإصالة وأما الألف والنون فيه
فشرطهما أن لا يكون مؤنث ما هما فيه على وزن فعلانة عند الأكثر
وهو الراجح وقيل الشرط وجود فعل في مؤنثه ويظهر أثر الخلاف فيما
لا مؤنث له أصلاً فعلى الأول يمتنع من الضم لا انتقاء فعلانة الذي هو
شرط في منع الضم وعلى الثاني يصرف لعدم وجود فعل الذي هو شرط
ومن ثم اختلفوا في رجحان إذا تجرد من ال والراجح المنع بناء على الأول
فهذه كلها أحوال الأسماء المذكورة ونحوها أو تنزل سواء
كانت معروفة كقوله تعالى وأنتم عاكفون في المساجد أو موصولة كقوله
حالت باليقظان ناظره إذا نسيت بمن تهواه ذكر العواقب

أو الوصف والعدل نحو مثنى وثلاث
ورباع أو الوصف وزيادة الألف والنون
كسكان أو الوصف وشرط نقله من المطر لا
تفهم كلها تخفى بالفتحة بناءً على الكسرة
ما لم يصف أو تنزل فالنون تخفى بالكسرة
على الأصل نحو مثنى باضنكم وبالافضل

بناء على ان ال توصل بالصفة المشبهة او زائدة كقوله
رايت الوليد بن الزيد مباركا شديد باعجاب الخلافة كاهله
ومثلها ام في لغة حمير كقوله

ان شئت من نجد برقا نالقا تببت بليل ام ارمدا عتأ اولقا
ثم اعلم ان فيما لا ينصرف اذا لا صيغ او تبع ال ثلاثة اقوال احدها ان
يكون باقيا على منعه من الصرف مطلقا ثانيا ان يكون منصرفا مطلقا ثالثا ان
التقصيل وهو ان زالت منه علة فمنصرف نحو ما حذره ويعثماننا
فان العلمية زالت لان الاعلام لا تنصرف حتى تنكروا ان يقيت العلان
فلا نحو باحسنكم وللجزم هو لغة القطيع مطلقا واصطلاحا قطع الحركة
او الحذف من الفعل المستعمل علامتان السكون هولغة عند الحركة
واصطلاحا ما ذكره الشافعي والحذف هو لغة الاسقاط والقطع والوصل
واصطلاحا ما ذكره الشافعي سقوط حرف العلة اي من الفعل المقتل وقوله
او النونية اي من الامثلة الخمسة وقوله الجازم اي لاجله فان قلت حيث
كان السكون اصطلاحا حذوف الحركة كما ذكره الشافعي كان المناس ان يقول
المن والجزم علامة الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وهو
السكون ولحذف حرف العلة وحذف النون قلت انه ايراد التصريح بالتقصير
فان قلت العلامة ان المذكور ان هما نفس الجزم اذما حذفت الحركة او الحذف
والجزم هو ذلك فقد جعل السو علامة لنفسه وذلك غير مهمود قلت
هذا الاشكال ما قضا ما على ان الاعراب معنوي قضا هو ان الجزم غير الكون
والحذف لان الجزم حيث قد تغير مخضوض عن علامته السكون وما
ثاب عنه واما على ان الاعراب لفظي فالنقابة بالاجمال والتقصيل
في الخط اي منه وقوله يتبع حال من الواو اي حاله كونها تابعة
لالتقاء الساكنين علة لحذفها في اللفظ وفي بعض النسخ لا للتقاء
الساكنين وعليها كتب الشيخ البني في حيث قال اليس حذفا في الخط
لدفع التقاء الساكنين ايا اجتماع الساكنين وان كان حذفا في اللفظ لدفع
ذلك ومن غولبتلون فان النون حذفت لتوالي النونات الاصل لتبلاوا
بواويز ونون خفيفة بوزن زحون حذفت الواو الاولى للثقل فالسقي

(والجزم علامتان السكون) وهو
حذف الحركة (والحذف) وهو سقوط
حرف العلة او النون الجازم واحذرت
بقول الجازم من نحو سلع الزبانية لان
الواو حذفت في الخط تبعا لحذف
في اللفظ لا لتقاء الساكنين ومن نحو
تسبون فان النون حذفت لتوالي النونات

ساكنان فحذفت الواو الأولى التي هي لام الفعل لالتقاء الساكنين
 وإنما لم تحذف الواو الضمير لأنها نائب الفاعل فهي عمدة وكلية بخلاف لام
 الفعل فإنها جزء كلمة وحذف الجزء أولى من حذف الكلمة فصار ليلون
 فادخلت نون التوكيد المشددة وهي بنون على نون الرفع فاجتمع ثلاث
 نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت نون الرفع
 التي ساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها
 بل بحركة ما يسبها وهو الضم لكونه حقاً فقبل ليلون ولم تحذف
 النون لغوات الغرض الذي جئ بها لأجله وهو التوكيد وأعراب هذا
 الفعل أن تقول الدم موطئة للقسم وتبلون فعل جماعه المذكور المحذوف
 مبنى للمفعول مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الألف الأولى
 نائب كفاعل في محل رفع والنون للتوكيد فان قلت قد جمع بين ثلاث
 نونات نحو النساء جن في الماضي ويحذف في المضارع قلت لما كان فيها
 نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف ليلون
 فان الأولى للرفع وثنتان للتوكيد فالثلاثة زائدة على أصل الكلمة
 والثقل لما يحصل بالترائد مواضع جمع موضع باعتبار الأفراد
 الشخصية فلا يرد ان السكون ليس له الاموضع واحد والحذف له
 موضعان كما تقدم نظيره اوانه اراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة
 للحذف وغلبه على السكون ولم يتصل بآخره شيء اى يوجب بناءه
 او ينقل اعرابه من نون النسوة والتوكيد او ضمائر الفاعلين خلافاً
 للشيخ السنواني حيث اقتصر على الثاني فان الجازم اذا دخل على ما فيه
 نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبني على السكون محله جزم عالم
 يكن في آخره الف نحو لو اسقط في لكان أولى واظهر لان اثباتها يومهم
 ان آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك واذا كان حرفاً لعله
 هو الآخر يلزم على اثباتها ان يكون الشيء ظرفاً لنفسه ونجى ذلك
 في امثال هذه العبارة حرف علة اى اصلي فان كان غير اصلي بان كان
 بدلاً من همزة كيقرا من القراءة ويقرى من اقراء الضيوف وبوضوئهم
 الجازم جاز حذفه وتركه بناء على الاعتداد بالابدال وعدمه كما قاله الشيخ

والكل من السكون والحذف مواضع نحو
 (فاما السكون فيكون علامة للحذف
 في الفعل المضارع الصحيح الآخر
 عليه جازم ولم ينصب بالآخره
 لم يضره فيضرب فعل مضارع مجزوم
 بالآخره على ما في قوله السكون والمضارع بالآخره
 الاخر على ما في قوله السكون والمضارع بالآخره
 مؤنثين الا ان (في الفعل المضارع المجزوم
 بالآخره) وهو ما في قوله السكون والمضارع بالآخره
 افعال مجزومة لم يرفع في قوله السكون والمضارع بالآخره
 حرف العلة من آخرها بناء على السكون
 عليها والحذف في قوله السكون والمضارع بالآخره
 قبلها دليل عليها

في شرح الازهرية وعلامة جزئها حذف حرف العلة وذلك لأن
الجازم لما دخل ووجد الآخر منها ساكنا فلم يمكنه تجديدها بحذفه فيه بالسكون
وكان ذلك الآخر لضعفه شبهها بالحركة تسلط عليه فحذفه نعم لو انقل
بآخر الفعل نون النسوة أو التوكيد وجب بقاء حرف العلة نحو لم يخش
ولم يرمين ولم يدعون وهي كل فعل آخر الاولى اسقاط كل لانها لا أفرد
والتعريف للمحمية لكنه لما لاحظ معنى الضابط اتى بها البيان الاطراد
اي التخصيص على فرد فرد (فصل) هو لغة الكاخرين الشينين واصطلاحا
عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر
عند السيد وهو مصدر يجهل ان يكون بمعنى الفاعل وان يكون بمعنى المفعول
والمعنى على الاول هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فانه
ما بعد هاء قبلها التميزها عنها وعلى الثاني مفصولة عنها وهذا بالنظر
للاصل كما قاله الشبرايمسى والافهون قيل علم الجنس فهو ملحق بالاعلاء
الجامدة غير مراعى فيها معناها الاصل فلا حاجة لجعله بمعنى فاعل و
مفعول في ذكر الجار والجرور متعلق بمحذوف صفة لفصل
حاصل بمعنى محمول اي يحصل الكلام الطويل المتقدم من اول بنا
علامات الاعراب الى هنا من فيه البيان اي الذي هو اول علامات
الاعراب مستد الى هنا ولا يصح ان تكون من هنا لابتداء الغاية كقولهم
سرت من البصرة اذ السير ثابت في المبدأ دون الذكرونا واسرت بقولي
مستد الى هنا الى ان المتعلق بمحذوف كما اشار اليه بعضهم تمرنا
مفعول لاجله اي ذكر المصداق لتمرير المبتدى اي تكرير التعليم له ليسهل
عليه وهذا جواب عما يقال التكرير معيب على عادة المتقدمين متعلق
بمحذوف حال من ذكر اي حالة كونه جاريا على نحو هذا جواب عما يقال
المماخترع هذا المصنع او مسبوق به وحاصله اي ما تقدم
المعربات قسمان مبتدأ وخبر وفيه الاخبار بالمتنوع عن الجمع ومع ذلك
مع ان الخبر عين المبتدأ اما لان المراد بالمعربات الجنس لهادق بالابتداء
قال فيه للجنس والقاعدة ان ال الجنسية اذا دخلت في جميع انطقت منه
معنى الجمعية واما لان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم

(في) الموضع الثاني (في) الافعال (في)
الخمس (التي) زعمها شينات النون (في)
كل فعل مضارع انقل به ضمير تنبيه
نحو لم يضر يا ولم يضر يا ولم يضر يا
الذكر نحو لم يضر يا ولم يضر يا
ضمير النون في الخاطبة نحو لم يضر يا
فوق الافعال الخمسة فيجزمه بلم وعلامة
جزئها حذف النون نيابة عن السكون
(في) فصل
في ذكر حاصل ما تقدم من اول ما علامته
الاعراب الى هنا تمرنا التمييز
التقدمين (في) الله تعالى (في) التبعات
وحاصله ان يقال (في) التبعات (في) التبعات
يعرف بالحرركات او بالسكون (في) التبعات
والكسرة او بالسكون (في) التبعات
بالجوف (في) الاربع (في) التبعات
والنون او بالخطف

قالذي يعرب بالحركات اجمالاً الاربع
انواع نوع من الافعال وثلاثة من الاسماء
فانواع زائدة ورايت زيدا ورايت المفرد
وجمع التكسير نحو زيدا ورايت المفرد
الرجال ورايت نحو الرجال ورايت
الاسماء نحو زيدا ورايت المفرد ورايت
وفايت ورايت ورايت ورايت ورايت
(الفعل المضارع الذي لا ينفصل
نحو يضرِبون ويضرِبون ورايت
وكذا اي مجموع ون يضرِبون ورايت
جميعها تختلف بعض الاحكام في بعضها
زيد ورايت ورايت ورايت ورايت
نحو يضرِبون ورايت ورايت ورايت
بالكسرة نحو يضرِبون ورايت ورايت
(و نحو يضرِبون ورايت ورايت ورايت)

فالمستثنى في معنى الجمع فالمطابقة موجودة نظر المعنى على حد فاذا هم
فريقان يختصمون والحاصل انه لا بد انهما من التاويل في العربية ليوافق
قسمان او عكسه والمراد جنس العربي من حيث هي لا يقيدها كونها عربية
بالحركات ولا يقيدها كونها معربة بالحروف فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره وكونها قسمين بالاستعزاء يعرب بالحركات اي وجودها او
عدمها فدخل فيه العرب بالسكون وبذلك اندفع فيما بيننا ان العرب بالسكون
لا يدخل في العرب بالحركات او بالسكون لاحاجة اليه لدخوله فيما
يعرب بالحركات كما تقدم يعرب بالحروف اي وجودها او عدمها فدخل
فيه العرب بالحذف وبذلك اندفع ما يقال ان العرب بالحذف لا يدخل
او بالحذف اي حذف احد الحروف الاربعة وفيه ما تقدم اربعة
انواع جمع نوع والمراد اربعة ابواب اولفظ انواع زائدة للتوكيد واللباز
البيان ان المراد بقوله اربعة الانواع لا الافراد لان الافراد اكثر من ذلك
بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله تعالى على التفصيل حيث لم يكف بقوله
قالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد او بجمع او لا حيث قال اربعة
انواع انه محاذة على فائدة الاجمال ثم التفصيل الاسم المفرد وجمع
التكسير اي الاما الحق منها بالمثنى وجمع المذكر السالم ككلا وكلتا
فانه مفرد اللفظ الحق بالمثنى في اعرابه ان اضيف ضمير وكسيرة ويا به
فانه جمع تكسير الحق بجمع المذكر السالم في اعرابه وكلما المراد الكل
المجموع ولذا قال الله اي مجموع الانواع الاربعة وهذا اذا نظرنا
لكلام المص يقطع النظر عما استثناء بان يراد ضمير كلها ما يشمله وانما
كان من الكل المجموع يختلف عن الحكم المذكور في بعض الافراد الداخلة تحت
كل وهو المستثنى فيكون من الكل المجموع واما اذا نظرنا لكلام المصنف
مع اخراج المستثنى من اول الامر بان يكون المراد بالضمير غيره فيكون من
الكل الجميع لانه ليس هناك افراد مما دخل تحت كل يختلف عن الحكم المذكور
لعدم دخول ما يختلف تحتها قال العلامة السخاوي بل يصح ان يراد الجميع
مطلقا ولا يضر المختلف الذي ذكره الله لان المص قد استثنى ما يختلف فيه
ذلك بقوله الاتي وخرج نحو والحاصل انه لا حاجة لما ذكره الله بل يراد

بالكل الكل الجعبي لان المص اخرج ما دخل فيه مما خالف الامثل
 هذا اي المذكور من كون مجموع الانواع الاربعة ترفع بالضمّة
 ان هو الاصل في المعربات جمع المؤنث السالماى ما يصدق عليه
 لانفسه اى لفظ جمع اذ هو ينصب بالفتحة كما لا يخفى والاسم
 الذى لا ينصرف اى ما يصدق عليه هذا الاسم نحو احمد لانفسه اى لفظ
 الاسم الذى لا ينصرف لانه ليس فيه شئ من موانع الصرف والمراد ما
 لم يصف او يتل اى فلا تعقل العقل الاخر اى ما يصدق عليه هذا
 الاسم وهو يفرز ويخشي ويرى ونحوها نظير ما مر ان قلت لا حاجة
 الى تعييد العقل بالآخر ولا فائدة له لان العقل فى اصطلاح النحاة يخص
 بما آخره حرف طة والقيم اصطلاح صرفى قلت ان سلم ذلك ففائدة
 التقييد بيان الواقع ودفع التوهم والحاصل ان العقل عند النحويين
 ما كان آخره حرف طة وعند الصرفيين ما فيه حرف طة سواء كان
 اوله او وسطه او آخره فهو اعم مطلقا من العقل عند النحاة فيجتمعا
 فى نحو خشي ويدعو ويرى وينفرد العقل عند الصرفيين فى نحو وعكس
 وقال بحذف آخره وتقدم انه ينصب بفتحة مقدرة على الالف
 وظاهرة على الواو والياء فان قلت لم يجلو النصب فى هذا
 الفعل العقل على الجزم فيكون بحذف آخره كما ان الجزم كذلك كما حملوا
 نصب الافعال الخمسة على جزمها فكان بحذف النون قلت اجيب بانما كان
 ذلك فى الافعال الخمسة لتعذر الاعراب بالحركة فيها بخلاف ما هنا فاعرب
 نصبا بحركة مقدرة على الالف وظاهرة على الواو والياء على الاصل
 التنبيه وجمع المذكر السالماى ما يصدق عليه نظرا ما مر لا تعلقها لان
 لفظ التنبيه متعد ولفظ جمع ليس هو الجمع والاسماء الخمسة اى ما تصدق عليه
 لاهى نفسها كما مر اى تعرب بالحروف فى احدى لغاتها بالاسروط السابقة وتسمى
 لغة الاتمام وفيها الغنان التصريح وهو لزوم الالف فى الاحوال الثلاثة والامر بالحركة
 الثلاثة مقدرة عليها كالتقى والنقص وهو حذف احرف العلة والاعراب بالحركات
 الظاهرة على ما قبلها كما هو مبسوط فى المطولات والافعال الخمسة
 اى ما تصدق عليه كما مر وكوتها خمسة باعتبار مصيغها اما باعتبار

هذا هو الاصل وخرج عن ذلك الاصل
 (ثلاثة اسما جمع المؤنث السالم ينصب
 بالكسرة) نحو ذابت المنذات وكانت
 حقة ان ينصب بالفتحة (والاسم الذى
 لا ينصرف يخفض بالفتحة) نحو مروت
 يا احمد وساجد وكان حقة ان يخفض
 بالكسرة (والفعل المضارع والمفعول
 يجر بحذف آخره) نحو لم يفر ولم يخش
 ولم يرو وكان حقة ان يجر من انواع
 (والذى يعرب بالاسماء ونوع من الافعال
 ايتى ثلاثة من الاسماء الناذية (التنسية)
 فانواع الاسماء الخمسة (ويعرب المذكور السالم) نحو
 تخوف المتدين (والاسماء الخمسة) وعلى ابوك
 وانكول وجعل وفوق وذو مال

نثروا نظما قرئ قالوا ساحران تظاهرا اى تظاهرا فادعت النساء في
الظاء وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحبوا ولا
* ايتاسرى وبتيت تدل على * شرك بالعنبر والمسلك الذي *
ولا يقاس على ذلك وانما جاز حذفها حلا على اصلها الذي هو الفضة فانها
حذفت تخفيفا لقراءة ابى عمرو ولا يامرهم باسكان الواو واذا اجتمعت
هذه النون مع نون الوقاية جاز الانبات مع الفك والادغام وجاز
الحذف والحذف عند سيبويه ورجحه ابن مالك نون الرفع واكثر
المتأخرين على ان نون الوقاية علامات الاعراب لاضافة بمعنى اللام
على ان الاعراب معنوية وبيانية على انه لفظي

باب الافعال

اى هذا باب بيان حقائق الافعال وانما قدرنا حقائق لانه ذكر حقائق
الافعال بالمثال بقوله مخوضربا نحو ذلك بناء على ما قاله ابن الحاجب من
ان التعريف يفاد بالمثال الاصطلاحية اى لا الافعال اللغوية التي
هى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر اى الحدث الذي يحدثه الفاعل من
قيام او فعود او غير ذلك لانها لا تنحصر في ثلاثة واخذنا هذا القيد
من التقسيم الى ثلاثة لان ذلك ليس الا لافعال الاصطلاحية ولان
كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم ولهذا لم يحض المتن الى التصریح بهذا
القيد قال فيه للمهد الذي بخلافها في قوله الافعال ثلاثة نحو فانها
للمهد الذكرى لتقدم مدخولها في الترجمة والمراد بيان انواع تلك الافعال
لامتصفا لانها لا تنحصر في ثلاثة اى بيان انواعها من حيث زمانها لا
بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة وغيرها جمع فعل اى كسر الفاء
وهو جنس تحت ثلاثة انواع فكان الاخصر ان يعبر المتن بالمفرد الذي
هو الجنس ولكن اراد مزيد البيان للمبتدى ولأجل ذلك ذكر الافعال ثانيا
بالاسم الظار والافعال الاخصر ان يقول وهي ثلثة اقسام لارابع لها
اخذ الحصر من هذه الجملة لانها مفيدة له لان لام الجنس اذا دخلت على
مبتدأ كما هنا كان مختصرا فيما بعد فالمعنى الافعال منحصرة في ثلاثة كما
انها اذا دخلت على خبر كان مختصرا فيما قبله كقولك زيد الامير

وما اصل علامات الاعراب عشرة
اشياء الحركات الثلاث والركوب
والاخرى الثلاثة وحذفها للجازم
والنون وحذفها للناصب والجازم
رباب الافعال (جمع فعل وهي ثلثة)
(الافعال) لارابع لها

قال الشيخ على الجهوري

مبتدأ بلام جنس عزفا منحصري في مخبره وفا
وان عرى منها وعرف الخبر باللام مطلقا فبالعكس استقر
ودليل الحصر في ثلاثة ان الفعل ان تأخر اللفظ به عن وقوعه فهو الماضي أو
قارن ببعض وجوده فهو المضارع او تقدم اللفظ به على الفعل فهو الأمر
ماض قدم الماضي على المضارع ثم المضارع على الأمر اهذه بالكتاب
العزير فان الله سبحانه وتعالى ذكر اول الماضي بقوله انما امره اذا اراد وهو
ماض ثم ان يقول وهو مضارع ثم كن وهو الامر وهو ما دل ان هذا احد
الخصوص الماضي وسياق حد خصوص المضارع والامر واحد مطلق للفعل
الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره في بابا الارباب سابقا مستوفى فارجع
اليه ان شئت دل على حد انما دل بحسب الوضع دلالة تفسرية على
حدث انما بان يكون جزء معناه حدثا مقترنا بزمان ماض بحسب الوضع
بان يكون الحدث والزمان مقترنين في المعنى الوضعي اي فعل فهم منه حد
مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض اي ان الحدث والزمان
امصطحبان في الوضع لهما فحينئذ ساوى قول بعضهم ما دل على حدث
وزمان كما بانى فلا يعترض بانه لا يقتضى دخول الزمان في مفهوم
الفعل اه محشى ملخصها اقول قوله بان يكون جزء معناه حدثا الخ
لا يصح لان الحدث المقترن بالزمان الماضي ليس جزء للمعنى بل هو تمام للمعنى
كما يدل على ذلك تفسيره حاصلا معنى التركيب بقوله اي فعل فهم منه
حدث مقترن واذا كان كذلك فلم يصح قوله قبل اي دل بحسب الوضع
دلالة تفسرية بل كان الصواب ان يقول اي دل دلالة مطابقة لان
الدلالة على الحدث المقترن بالزمان اي المصطحب معه في الوضع دلالة
على تمام المعنى فهي مطابقة لاي جزء فتكون تفسرية وانما دلالة
التعيين هي الدلالة على الحدث فقط والزمان فقط هكذا ظهر قائل
بانصاف الحاصل كما قال سبط الرهاوى في حاشية الجاني ان الفعل يدل على
الحدث والزمان مطابقة وعلى احدهما تنفصا وعلى الفاعل والمكان التزاما
وقيل على كل منهما مطابقة ولم يتعرض للنسبة مع تصريح غيره بانه يد

ماضى او هو ما دل
على حدث مقترن

٧٣
 بزمان ماض وقبل ما الثاني الساكنة
 بخبرتها ومضارع (اي مشابه وهو
 ما دل على حدث مقترن

عليها بزمان ماض المراد بالماضي القوي فلا دور في التعريف
 ولا يقال هذا الحد غير مانع لفهده على المضارع المجزوم بم
 اولما احتها لان دلالة على الزمان الماضي عارضة نشأت من لم اولما
 وهو موضوع للمستقبل والاعتبار انما هو باصل الوضع وقيل ثاء
 الثانية الساكنة بيان لعلامة بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة اضافة
 فلا يرد انها تحرك لعارض كما مر فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل
 هذه التاء كقفل التجبى جب من جذا وخلا وعدا وحاشا اوجب بان
 تلك الافعال تقبل بالنظر الى اصلها لكن طرأ لها انما الزمت استعالات
 خاصة لا تقبل معها التاء وذلك انهم التزموا تذكير فاعلمها فان فاعل
 فعل التجبى يرجع الى ما وهي بمعنى شئ عظيم وفي فاعل خلا وعدا وحاشا
 الخلاف الآتي في الاستثناء من انه ضمير يرجع الى البعض المضمون من الكل
 او المصدور وفاعل جب هو ذا وهو من الامثال وهي لا تغير والغيرة بمل
 الوضع فقوله وقبل اى بحسب الوضع اى مشابه اشارية الى وجه
 تسميته بالمضارع يعنى انه سمي مضارعا من المضارعة التي هي في اللغة
 المشابهة ووجه المشابهة انه اشبه الاسم في اربعة في الابهام والتخصيص
 فان يضرب يحتمل الحال والاستقبال فان قلت الآن تخصص بالحال او
 عدا تخصص بالاستقبال كقولك رجل والرجل وفي قبول الامر لا ابتداء
 نحو ان زيد يضرب كما نقول ان زيد الضارب وفي جريانه على حركات
 اسم الفاعل وسكناته كيضرب فانه بوزن ضارب والمراد مطلق الحركة
 لا تخصصه فيل فيمخويقتل بالقياس الى اسم فاعله وهو قاتل ولهذا
 اعرب دون اخويه ورد ذلك ابن مالك بما يطول فراجع وهو
 ما دل على حدث مقترن باحد زمانى الحال والاستقبال اى فعل دل بحسب
 الوضع بالتضمن على حدث بان يكون جزء معناه حدثا مقترنا باحد زمانين
 بحسب الوضع بان يكون الحد واحد الزمانين مقترنين في المعنى الوضع
 اى فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحد بحسب الوضع فاهمضى
 ملخصا وفيه ما تقدم قريبا من المناقشة وخرج بقوله بحسب الوضع ام
 الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال نحو انما ضارب عدا لان الواضع

باحد زمان حال والاستقبال وقبل لم يخو
 لم يضر (وامر) وهو ما دل على طرف حدث
 في زمان الاستقبال وقبل ياء النخاطبة نحو
 اخبرني فله حقيقة الافعال الثلاثة (نحو
 موب ويضر وباضرب

لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى اعجب
 ولا يشكل بالفعل المضارع المتق لم يحول لم يضر فيكون التعريف غير
 جامع لان دلالة على الزمان عارضة والصحيح عند كثير منهم ان
 الحجابان المضارع مشترك بين زمان الحال والاستقبال اشتراكا
 لفظيا كما ان الاسم يكون مشتركا بين المعاني العديدة كالعين للباصرة
 والحارية وعين الذهب وغير ذلك فيكون موضوعا للحدث والزمان الحالى
 مادة للحدث والزمان الاستقبال تارة اخرى فهو حقيقة فيهما على
 الاصح عندهم مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر الى كل وضع مقترن بواحد
 فقوله مشترك باحد لاي موضع واحد فيكون جاريا على الراجح
 زمان حال والاستقبال الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولا يل
 ذلك يقال زيد يصلى الآن مع ان بعض ملامته ماض وبعضها مستقبل
 ويعرف ايضا بانه المقارن وجود لفظه لوجود جزء معناه نحو زيد يكتب
 الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال لأن وجود لفظه مقارن لوجود بعض
 الكتابة لا لوجود جميعها والحاصل ان الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل
 فهو طرفا الزمانين وليس زمان لان طرف الزمان جزء لا يتجزأ والزمان مركب
 من جزئين فصاعدا واذا عرفت ذلك فقولهم الحال اسم للخاصية تسامح
 لما علمت ولان الزمان لا يستقر غمضة عين كذا قال النسيبي وناقشه
 في الحاشية بقوله وقوله لان طرف الزمان انما يتأمل مع قوله انه طرفا
 الزمانين فان الطرفين اثنان فتأمل اه والاستقبال نقيض الاستدباب
 والمراد الزمان المستقبل اى الآتى وقبل لم يبين لعلامة بعد
 ذكر تعريفه والمراد بقبوله لم صحة دخولها عليه وآثرها على غيرها لانها
 اشهر عوامله ولان لها امتزاجا بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت تجزئة
 وامر هو لقة نقيض النهى وجمعه أمور واصطلاحا ما ذكره الشارح
 ما دل على طلب الخاى فعل دل بحسب الوضع بصيغته وقوله على طلب
 حدث من صانعة الصفة الموصوف اى حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث
 في زمان الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل اريد منه معنى اخر من معانيه
 المجازية الكثيرة كالاباحة والتهديد وقبل ياء النخاطبة اى يياه

رواها الحكماء قال الماضي مفتوح الابداء
على الاصل نحو ضرب وخرج وطلب واستخرج

الفاعلة وهي اسم مضمرة عند سيبويه والجمهور راي وقبل نون التوكيد
نحو اضرب فانه يدل على الطلب بصيغته بحسب الوضع ويقبل الياء
المذكورة نحو اضربني ويقبل نون التوكيد بقسميها نحو اضربني واضرب
فخرج بقيد الوضع نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل
لانه وان دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة اذ هو بمعنى آمنوا واجاهدوا
بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله يغفر لكم ذنوبكم انتم فليست دلالة
على الطلب بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو لتضرب لانه وان قبل الياء
ودل على الطلب بالوضع ليست دلالة عليه بالصيغة بل بواسطة اللام
ومثله لا تضرب فانه للنهي وهو طلب الترك وخرج بقولنا ما دل على
طلب ما قبل ياء المخاطبة او نون التوكيد ولم يدل على الطلب ذلك المضارع
نحو ات تقومين وخرج به ايضا افعل في التجب لانه لا يدل على الطلب
ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماضى انى به على صورة الامر كما
هو مقرر في محله وخرج بقيد قبول ياء المخاطبة او النون نحو دراك
وتزال فانه وان دل بالوضع على الطلب لا يقبل الياء ولا النون وكذا
نحو ضربا زيد بمعنى اضرب زيدا لانه لا يقبل الياء ولا النون وان دل على
الطلب ثم ان اخراج نحو دراك وضربا هذا القيد محتاج اليه ان فسر
ما في كلام الشر بل فقط اما على تفسيرها بفعل كما تقدم فلا حاجة اليه
لان الاخراج فرع الدخول وذلك لم يدخل في الفعل ثم اعلم ان الامر للزمان
المستقبل والحال باعتبارين فلا يطلق القول بان زمانه مستقبل ولا
بان حال فرمانه مستقبل ابدا باعتبار الحدث للمأثور بايقاعه لانه
المقصود حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل نحو يا ايها النبي اتق الله
اي ادم ذلك وباعتبار الانشاء له زمان حالى بناء على ان الانشاء ايقاع
مفعول فقط يقارن في الوجود فالماضى مفتوح الاخرى مبنى على فتح آخره
وقوله ابد الى في جميع احواله اما البناء فلانه الاصل في الافعال فلا
يسأل عن علته وانما يسأل عن كونه على حركة وعن كونها فمحة وجوب الى الاول
ان راي الماضي شبه الاسم والمضارع في وقوعه موقعها من كونه يقع صفة
وصلة وخبر او حالا فمضى على حركة لان الحركة اقرب الى الاعراب

ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فانه يسكن
 نحو ضربت وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يفتح
 نحو ضربوا على خلاف الاصل (والاخر ٢٩٠)

من السكون وجواب الثاني انه بنى على الفتحه لحقتها وثقل الفعل فلو
 ضم او كسر لاجتمع ثقلان وبناء الماضى متفق عليه والخلاف انما هو
 فيما بنى عليه على قولين قول بالتفصيل وهو ان اتصل به واو الجماعة
 بنى على الضم كضربوا وان اتصل به ضمير رفع متحرك بنى على السكون كضرب
 والابنى على الفتح وقول بالاطلاق وهو انه مبني على الفتح في سائر احواله
 لكن الفتح اما ظاهر كضربا ومقدر للمقدّر كرمى وللثقل كضربت
 او للمناسبة كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتق ظاهر فيه وكلام
 السك يحمله وسيأتي ما فيه ومن المبني على الفتح الظاهر ضربا بناء على ان
 فتحه الباء هي الاصلية وهي الصحيح وقيل عارضة لاجل الالف فيكون
 من المبني على فتح مقدر ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك بالرفع صفة
 ضمير وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالرفع المنصوب نحو
 ضرب به وضربنا وضربك وبالمترك الساكن ما عدا الواو ونحو ضربا فبناؤا
 على الفتح كما تقدم وقوله فانه يسكن يحتمل تسكين بناء وهو المتبادر
 من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام
 في شرح السذور ويحتمل خلافة وان البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب
 اليه آخرون ويؤيد تغييره يسكن دون ان يقول فيبنى على السكون
 افاده المحسوس نقلا عن السنواني اقول وسيأتي ان هذا الاحتمال الثاني
 بعيد من كلام السك في نظيره هذا فيكون في هذا ايضا كذلك وانما سكن
 آخره عند اتصال الضمير المذكور به تشلابتوالى في نحو ضربت وحمل نحو
 استخرجت طرد اللب على اربع متحركات فيما هو كالجملة الواحدة لان
 ضمير الفاعل على كجزء من الفعل وهو غير جائز ثقل الكلمة الواحدة
 وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يضم يحتمل ضم البناء وهو المتبادر من
 الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافة وان البناء
 على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المص واليه ذهب آخرون كما تقدم ويؤيد
 ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لثقله افاده في الحاشية
 نقلا من السنواني مع زيادة من البنيى اقول ان قوله على خلاف
 الاصل معناه ان بناء على الضم خلافا لاصل البناء لان الاصل

فيه ان يكون على السكون كما قال في الخلاصة والاصل في المبنى ان
يسكنوا وهذا يشعر بان بناءه على الضم حقيقة لا على فتح مقدروح
يكون كلامه ظاهرا في الاحتمال الاول كما هو المتبادر من الاستثناء
ايضا كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن واذا كان كذلك فينبغي حمله
عليه هنا وفيما تقدم في قوله فانه يسكن لاجل ان يكون كلامه على
ونيرة واحدة فامل بانضاف عند الكسائي انما حمل الله كلام
المتن على مذهب كسائي كونه عبر بالجزء الذي هو من القاب الا عرب
فلا يناسب لك الامذهب من يقول انه معرب وهو الكسائي ومن تبعه
ولا يتعين حمل كلامه على هذا المذهب بل يصح حمله على مذهبس ايضا
بان يقال كلامه على حذف مضاف وهو اداة التثنية تنبها على المبالغة
والاصل مثل الجزوا ويقال معنى قوله مجزوا انه يعامل معاملة الجزوا
ويؤيد ذلك قول المصنف فيما سبق الافعال ثلاثة وخصل الله الكسائي
بالذكر مع ان هذا المذهب له ولغيره من الكوفيين لانه امام اهل الكوفة
تخفيفا اي لتخفيف النطق به خوف الالتباس بالمضارع اي
الصحيح الآخر حاله الوقف عند الاحتياج اليها بان كان ما بعده
حرف المضارعة ساكنا كما مثل فان الضاد في يضرب ساكنة فيؤثر
بها توصل للنطق بالسكن ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع انه ليس
من اجلاب همزة الوصل محاذية على صيغة المضارع اما اذا لم يحذف
الى تلك الهمزة فلا يثني بها بان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا
كيدحج ويتعلم ويقال وغير ذلك والعبرة في كونه متحركا باللفظ لا
بالنقد فلو كان متحركا لفظا ساكنا تقديرا نحو تقوم وتبيع فاليها
تقوم وتبيع لم يثوت بالهمزة فتقول قدوم مبي على السكون اي
على الاصل في الافعال والبناء فان الاصل في الافعال البناء والاصل
في البناء السكون فلا يسأل من علمتها ولا فرق بين السكون اللفظي نحو
اضرب والتقدير يترسوخف وغض واشد واضرب بالرجل ومحل بناء الصحيح
الآخر على السكون اذ لم يباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا فان يباشره
كذلك بني على الفتح وما لم يباشره نون النسوة فان يباشره بني على السكون

عند الكسائي بالدم الامر مقدرة فاصل
اضرب على الضرب حذف اللام
تخفيفا ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع
ثم اني همزة الوصل عند الاحتياج اليها
وعند سيبويه فالامر مبي على السكون
ان كان صحيح الآخر نحو اضرب

وعلى حذف الآخران كان معتلا نحو اخن
 واخر وادم وعلى حذف النون ان كان
 مسند الفخبر تنسبة نحو اخن وادم
 جمع نحو اخن وادم او غير التثنية الخاطئة
 نحو اخن وادم او غير التثنية الخاطئة
 (والضارع ما كان في اوله احد الزوائد
 الاربعة المسماة بالحرف المضارعة (تسمى
 حروف) فذلك انيت) بمعنى اذكر

ولو قال الله والامر عند سيبويه مبنى على ما يحرم به مصادرعه ما لم تنصل
 به نون النسوة والافينى على السكون او نون التوكيد والافينى على الفتح
 كالمضارع فيها لكانا خضرا واشمل وعلى حذف الآخران كان معتلا مفيد
 بما اذا لم يتصل به الفاشين وواو جمع اوياء فحاطبة او نون نسوة او نون
 توكيد مباشرة لفظا وتقدرا فان اتصل به ذلك فقد سار حكمه بعد بقوله
 او على حذف النون لكنه لم يترك حكم نون النسوة ونون التوكيد وهو يعلم
 مما سبق وهو انه مع الاو لا مبنى على السكون نحو فعا لين واغزون واخشين
 وارمين ومع الثانية مبنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين
 المنصور اى المرضي المقوى على غيره الزوائد الاربعة الزوائد جمع زائدة
 لازائد بدليل احدى والاربعة بلا تاء افادة في المحسوس كمر الاستدلال
 بالثاني مناقش بما نقله النووى عن النخاعة من ان زيادة التاء للمذكر
 وتركها للمؤنث انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد اما اذا حذف
 او تقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراء هذه القاعدة
 كما صنع المتن حيث قال الاربعة بلا تاء ويجوز تركها فلم يكن حذف التاء من
 كلام المعصوم لئلا معنى الكون المعدود مؤنثا لاحتمال انه مذكور ولم يراع
 المتن القاعدة فبطل الاستدلال فتأمل بانضاف وانما سميت ذوائد
 لان حروف المضارع تزيد بها على حروف الماضي وعلة الزيادة حصول الفرق
 بينهما وكانت في المضارع دون الماضي لان الصيغة المزيد عليها بعد
 المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجملت صيغة النسوة
 للسابق واللاحق لللاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لان الزيادة
 سبب يستلزم الثقل وهذه الاحرف اخف من غيرها باحرف المضارعة
 بفتح الراء اى السابغة من اضافة السبب للسبب اى الاحرف التى سبب المشابهة
 ويجوز كسر الراء على معنى احرف الكلمة المضارعة اى التى تزداد فى الكلمة المشابهة
 للاسم حروف قولك انيت احم الله لفظه حروف لان الجامع لهذه الزوائد
 حروف انيت لامعنا والعقول بمعنى القول وانيت بدل منه او عطف بيان
 والمعنى يجتمعها حروف مقولك انيت واثر المتن انيت على غيره كناية ونأتى
 لما فى الذى ذكره من التفاؤل فان انيت بمعنى اذكرت ولما فى نأتى من الشاؤم

فانه بمعنى بعدت بشرط ان تكون اجواب عما يقال انه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لانها وجدت داخله في اول الماضي نحو اكرمت زيدا وتعلمت المسألة ونرجست الدواء اذا جعلت فيه نرجسا وبرزت السيب اذا خضبت بالبرناء وهو الحناء وحاصل الجواب ان هذه الزوائد هذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وترك الملتق تقيدها بما ذكرنا كما لا على الموقف لان المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المتدى وهو لا يستقل بالاستفادة ومعه غيره الاولى المتكلم وغيره والمراد من شاركه في عدلول الفعل المبذوء بالنون او للعظم نفسه اى العظم بحسب الواقع كقوله تعالى وزيدان ثمن او بحسب الادعاء كقول العظم نفسه مخبرا عنها فقط تقوم واستعمالها في هذه الحالة مجاز حيث اطلق ما للجمع على الواحد نرجس النرجس زهر البصل قل الغائب اى لغيبته حقيقة نحو يقوم زيدا ويجازا نحو قد يعلم الله برنا بالفتح مهور يقال برناة السيب اذا خضبت بالبرناء اى الحناء على المعاني المذكورة وهى المتكلم والغيبة والحضور المجرد من النون اى المعرى من النون الموضوعات للاناث وان استعملت في غيرهن كقوله

يمرون بالدهنا خفا فاعياهم ويرجعن من ادين بحجر الحقايب ومن نون التوكيد الباسرة له لفظا وتقديران بخلاف المنفصلة عنه لفظا بالالف الاثنين نحو قوله تعالى ولا تتبعان او بواو الجماعة كقوله تعالى ليتون اوبياء المخاطبة كقوله تعالى فاما ترين وبخلاف المنفصلة تقدير كقوله تعالى ولا يصدنك فان واو الجماعة فيه مقدرة فانها كالعدم فان لم يتجدد الفعل منهما بان دخلت عليه نون النسوة نحو والوالدات يرضعن او نون التوكيد المقيد بما مر كان في محل رفع مبنيا على السكون مع الاولى وعلى الفتح مع النان واذا كان مرفوعا محلا مع النونين فكان المناسب ان يبقى اللفظ كلام المتن على عمومته ولا يقيده المضارع بالمجرد منها والمعنى مرفوع ابد اى لفظا او تقدير او محلا ولفظه أسأل الى ذلك المتن بقوله ابد والصحيح ان زاف مع المضارع المجرد من الناصب الجائز وان كان قول الكوفيين ولا يقال ان المجرد عدى فلا يكون له الرفع وهو وجودى لانه عبارة عن استعمال

نية

وخرق فانتها المصحة بشرط ان تكون للمتكلم وحده نحو اقول بخلاف هذه المتكلم والنون بشرط ان تكون للمتكلم او للعظم نفسه نحو يقوم معه غيره او بالنون بشرط ان يكون للنائب نحو يقوم بخلافه بشرط ان يكون للنائب نفسه بخلافه بشرط ان يكون للنائب يقوم ويقومون فافقوا الزوائد في اولها على المعاني المذكورة لدلالة الزوائد في اولها على المعاني المذكورة ولعدم دلالة الزوائد في اولها على المعاني المذكورة ومن الناصب الجائز مرفوع ابدا بالفتح من الناصب الجائز مرفوع على رفعه رضى يدخل عليه ناصب

فينصبه (الوجازم) بخوفه (فالنواصب)
للمضارع وفاقا وخلافا

المضارع على اول احواله وليس هذا بعد محي وقيل ان رافع المضارع
وقوعه موقع الاسم وهو البصريين وقيل انه نفس المضارعة وهو
لثعلب وقيل انه حروف المضارعة ونسب للكسائي واختار ابن مالك
قول الكوفيين قال في شرح الكافية لسلامته من النقص خلاف قول
البصريين فانه ينتقص بنحو لا تفعل وجعلت افعل ومالك لا تفعل
ورأيت الذي تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم
لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم كان في هذه
المواضع مرفوعا بل رافع فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم
وصحح القول بان رافعه التجرد اه من الاسموي ببعض تغيير وقوله
وهو كالثعلب رد عليه بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة
ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه وقوله ونسب للكسائي
وحجته حدود الرفع بحدود حروف المضارعة فيقال لعلها وانما بطل
عمل حرف المضارعة مع الناصب الجازم الرفع لانها اقوى منه ورد عليه
بان جزء الشيء لا يعمل فيه اه من المدايني عليه فينصبه فائدة ذلك
بعد قول المائق ناصبا وجازما الاحتراز عن الناصب الذي لا ينصب بل اهل
وعن الجازم كذلك ومن الاول قوله تعالى ان اراد ان يتم الرضاعة يرفع
يتم في قراءة شاذة وقول الشاعر

ان تقرأ على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعر احدا
ومن الثاني قوله يوم الصليفاء لم يوفون بالجار والمص استغنى عن ذلك
القيد يكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة في المثلبس بالفعل مجازا
وفي غيره فالمراد بالناصب الجازم المتصرف بال نصب بالفعل لا ما شأنه
ذلك فالنواصب لما ذكر حالة الرفع اخذ في بيان حاله النصب والجزم
فذكر الناصب الجازم والفاء رابطة لجواب شرط مقدور وال فيه للهد
الذكرى لتقدم ذكره بذكر مفردة والنواصب يصح ان تكون جمع ناصب
بمعنى لفظ ناصب وان تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة
لايعين التذكير لما تقدم قريبا وانما قدم النواصب على الجوازم لان اثر
الناصب وجودي وهو الحركة واثر الجازم عدمي والوجودي اشرف من العدم

والمراد أثر الناصب الأصلي فلا ينتقض بان أثره قد يكون عدمياً كما
 في الافعال الخمسة حالة النصب لان هذا ليس بطريق الاصالة
 عشرة على ما هنا اي عشرة احرى على ما ذكره في هذه المقدمة وليس
 المراد انها ذكرت اكثر من عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد ان غير
 المصرى من البصريين لا يراها عشرة ناصبة بنفسها فان الظاهر
 من كلامه هنا ان العشرة ناصبة بنفسها عند تبع الكوفيين بخلاف
 غيره ولا ينافي حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول السهم وفاقاً
 وخلافاً لان المعنى حينئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين
 ومن جملة العشرة أربعة محل وفاق بينهم وبين البصريين وستة
 حصل فيها الخلاف فتأمل ويمكن حمل كلام المتن على مذهب البصريين
 بان يجعل من باب التغليب فيكون غلب النواصب بنفسها الشرف على
 النواصب بغيرها واطلق على الجميع نواصب والمتفق عليها أربعة
 اي على نصبها بالفعل بنفسها وكون الاربعة متفقا عليها محل نظر فان
 النصب باذنيه خلاف والصحيح ان الناصب محمى وحكى عن الخليل أن
 الناصب ان بعدها مضمرة بل الخلاف فيما عدا ان كما قاله ابو حيان
 ويمكن الجواب بان المراد الاتفاق عند الجمهور ان اي المصدرية الناصبة
 للضارع ولم يقيد ما المتق بذلك لانها المتبادرة عند الاطلاق فخرجت
 الزائدة وهي الناصبة لما تخوفلما ان جاء المشير والواقعة بين الكاف
 ومجرورها كقوله كان فليمة يعطواي قبل الى وادق السلام في رواية البحر وبيت
 القسم ولو كقوله فاقسم ان لوالثقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
 وخربت المفسرة وهي المسبوقه بحملة فيها معنى القول دون حروف نحو
 فاوحينا اليه ان اصنع الفلک وانطلق الملائمة ان امسوا وخرجت الخمسة
 من الثقبلة وهي ظاهرة لفظاً اي ان كان معرباً وقوله او محلاً اي
 ان كان مبنيّاً كان اتصلت برنون النسوة نحو النسوة العجنى ان يضرن
 وفي بعض النسخ والماعنى محلاً اي تنصب للماعنى محلاً كما قاله ابراهيم
 خلافاً لابن طاهر موصول حرفي وهو كل حرف اول مع ما بعده متصدر
 ولا يحتاج الى عائد وهي خمسة نظمها السهم في السند وفي فقال

(عشرة) على ما هنا والمتفق عليها أربعة
 (رومان) المتفقة الخمسة الساكنة التي
 تنصب المضارع لفظاً او محلاً وهي موصول
 حرفي

وهناك حروفا بالمصادر اولت وعدى لها خمسة اصح كما دروا
وهاهي ان بالفتح ان مشددا وزيد عليها كي فحذها وما ولو
تسبك مع منصوبها بمصدر اي تكون انه في سبك ما بعد ها فلا يرد
ان التسبك ما بعد ها فقط لاهي وما بعد ها ولا ن من حيث العمل وعدمه
ثلاثة احوال فان وقعت بعد علم اي يقين تقين كونها محققة من الثبوت
واسمها ضمير الشأن قال تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وان وقعت بعد
ظن اي احسان جاز ان تكون المحققة من الثبوت فلا تسبك الفعل وجاز
ان تكون المصدرية فتسببه وعلى هذا فرى وحسبوا ان لا تكون قسمة بالرفع
والنصب هو ادخ وان وقعت بعد ما سوى ذلك فهي المصدرية ويجب
النصب نحو اطمع ان يغفر لي واخاف ان ياكله الذئب لمق المستقبل
اي لا تقاء الحدث في الزمان المستقبل فاضافة تقي الى المستقبل من اضافة
المظروف للمطرف على حد مكر الليل حرف جواب وجزء اي في كل موضع
كما قاله السلويني وقال الفارسي في الاكثر كقولك لمن قال اريد ان ازر
اذن اكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامك جزاء زيارته اي ان ذرتني اكرمك
وقد تمخص الجواب بدليل انه يقال ايك فتقول اذا ظنك صادقا اذ لا
جواز هنا اذ الشرط والجزاء كما قال الرضا ما في المستقبل او في الماضي ولا
مدخل للجزاء في الحال وتكلف السلويني في جعل هذا مثالا للجزاء ايضا
اي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها للجواب ان تقع في
كلام يجاب برص كلام آخر ما فوط او مقدر سواء وقعت في صدره او
خسوه او آخره ولا تقع في كلام مقتضيا ابتداء ليس جوابا عن شيء فاعبأ
ملا بسنها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء
ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وما ذكره
الش من انها حرف مذهب الجمهور ومقابلته انهما اسم والعجيج انها بسيطة
وسبب النصب ان مفرد مصاف فيع اي شروط النصب انواعها
مع الشروط ليس واجبا عند بعض العرب فيجوز الفاوها عنده مع استثناء
الشروط نحو اذني يحلف يا رسول الله بالرفع ان تكون في صدر الجواب
اي في اول الجملة الواقعة جوابا فان تأخرت الفيت نحو اكرمك اذ اوكرا

تسبك مع منصوبها بمصدر فذلك يسمى
مصدرية مثال ذلك عجلت من ان تغرب
والنقد وجئت من ضربك فان تغرب
منصوب واستقال وتغرب فعل مضارع
(و) الثاني بان وعلامه نصبه الفتحة الظاهرة
نحو ان يروح فان خوف في و نصب و يروح
فعل مضارع منصوب بان و علامه نصبه
الفتحة الظاهرة (و) الثالث (اذا) وهو
حرف جواب وجزء اي اذا اكرمك جواب
لمن قال اريد ان ازر و ذلك فاذا حرف جواب
و جزاء نصب واكرمك فعل مضارع منصوب
بالا و علامه نصبه الفتحة الظاهرة على اليم
والكاف فتقول بر في عمل نصب و شرط
النصب با اذا ان تكون في صدر الجواب

ك

ان توسطت نحو انا اذا اكرمك وما ورد من الاعمال مع التوسط فضرور
والفعل اي زمان حدوثه بعد ما مستقبل فلا يكون فعل حال ولا ماض
لان من شأن الناصب ان يخلص المضارع الى الاستقبال لا الماضي والحال
فلو كان حالاً لم تعمل نحو قولك لمن يحدثك اذا اظنك كاذباً او اذا تصدق
بالرفع اذا المراد به الحال متصل بها اي لا يفصل بينهما فاصل مضر
فلا يضر الفصل بالقسم كقوله اذن والله نرميمه بحرب يشيب الطفل
من قبل المشيب ولا بلا النافية مع القسم وبدونه كقوله
اذا لا اهيئك واذا والله لا اهيئك جواباً لمن قال غدا اتي اليك واجاز
ابن باب شاذ الفصل بالنداء والدعاء كقولك اذا يازيد اكرمك واذا
عافاك الله اكرمك واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور
كقولك اذن يوم الجمعة اوفى ائدار اكرمك والصحيح المنع اذ لم يسمع من
العربي شيء من ذلك واذا كان مع اذن حرف عطف لم تعمل الا على فله قال
تعالى واذا الابلئون خلافاً لا قليلا وقرئ شاذ او اذا الابلئون
خلفك كالمصدرية قيدها بذلك لتخرج كي المختصر من كيف كقوله
كي يتجنون الى سلم وما اثرت قتلاهم ولقي الجياد تصطرم
فان الفعل بعد ما مرفوع ولتخرج التعليلية فان الناصب للفعل ان
مضمرة بعدها لا هي كما ذكره السارح وضابط المصدرية ذكره الش
يقوله وهي الداخلة عليها لام التعليل وهي متعينة للمصدرية في
الحالة الاولى اعني اذا ذكرت اللام قبلها ولا يصح في هذه الحالة ان
تكون للتعليل لئلا يدخل حرف الجر على مثله مع امكان الاحتراز عنه اما
في الحالة الثانية اعني اذا لم تذكر قبلها اللام فان قدرتها كانت مصدرية
ايضا والا كانت تعليلية كما ذكره الش كما انها تعليلية ايضا اذا قدمت
هي على اللام نحو جئت كي لا قرأ فكي حرف تعليل وجرو اللام تؤكد
لها وان مضمرة بعدها وانما امتنع ان تكون مصدرية فاصبة بنفسها
في هذه الحالة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها زائدة
اذ لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع حتى يجعل عليه وكذا تكون تعليلية
ايضا اذا تقدمت هي على ان نحو جئت كي ان تكرمني ويمتنع ان تكون

والفعل بعد ما مستقبل متصل بها ولا
يضر فصله منها بالقسم (و) التعليل
المصدرية وهي الداخلة عليها لام التعليل
لقطاع نحو كذا اذا قلنا او قلنا
ناسوا في غير القرآن اذا قلنا
قلها استغناء عنها بنسبة حرف
تعليل وجرو كي حرف مصدرية ونصب
ولا حرف تقى ناسوا فعل مضارع منصوب
بكي وعلامة نصبه حذف النون فان لم
تقدم على كي لام التعليل لا لقطاف لا

مصدرية ناصبة لتلا يدخل الحرف المصدرى على مثله مع امكان
 الاحتراز عنه وتحمل المصدرية والتعليقية اذا تقدمت عليها اللام
 لفظا او وقع بعدها ان نحو جئت كذا تكرمى والارجح انها تعليلية
 مؤكدة للام لامصدرية مؤكدة بان لان على الاصل وما كان أصلا
 في بابه لا يكون مؤكدا للغيره فالحاصل انها ستعين للمصدرية في موضع
 واحد وهو الحالة الاولى المذكورة في السطر وتحمل المصدرية والتعليقية
 في موضعين الموضع الاول ما اذا لم تذكر اللام قبلها فان قدرتها كانت
 مصدرية والافتعليلية وقد ذكره الشارح ايضا والموضع الثاني ما اذا
 تقدمت عليها اللام لفظا او وقع بعدها ان وقد تقدم وتعين
 للتعليقية في موضعين وقد تقدم ما ايضا فكل تعليقية اعدالة على
 ان ما قبلها سبب حصول ما بعدها منصوب بان مضمرة وجوبا
 أى كما هو مذاهب البصريين وفي بعض النسخ مضمرة جواز والمرايد
 على هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق بالواجب ولا مكي المراء
 بها اللام الموضوعية للتعليل سواء استعملت فيه نحو ليفترك الله ان
 او كانت زائدة نحو وامرنا بالنسليم لرب العالمين او كانت للتصديرة
 نحو والنقطة ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا مضمرة بعد
 اللام جوازاً محل كون افعاله جازا ما لم يقتض الفعل بلا النافية
 او الزائدة فان اقتضى بها كان افعاله واجبا نحو لا يكون للناس
 ونحو لا يعلم اهل الكتاب وانما وجبا لاظهاره ليقع الفصل بين
 المتماثلين والحاصل ان لان ثلاثة احوال احدها لزوم الاضمار
 وهو فيما عد اللام كى الشافى لزوم الاظهار وهو مع لام كى اذا كانت مع
 لا المثال جواز الامر وهو مع لام كى اذا لم تكن مع لا نحو اسلمت
 لا دخل الجنة اولان ادخل الجنة ونحو تعجبتى دخولك وتسمع من كل
 ما وقع عطف الفصل فيه على اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف
 بالواو او بالفاء او باو او ثم كما قال ابن مالك
 * وان على اسم خالص فعل عطف نفسه ان ثابتا او منخذف *
 ولا مكي المحرود مصدر ومحد وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الاتم

تلك التعليق وللضام بعد ما مضى بيان
 مضمرة وجوبا والنوع سبب مختلف فيها ستة
 والامحى ان السامب بعدها ان مضمرة
 (و) كى (لام كى) التعليقية واصف
 التوك لا ناعظها في قاعدة التعليل نحو
 جئت كذا لا يجوزك فانه يصح ان تخذف
 اللام وتكون عنها كى وتقول جئت كى
 ادورك فادورك ولا مضمرة بان مضمرة
 بعد اللام جوازاً ونسب هذه اللام لام
 التعليل (و) الثانية (لام المحرود) كى
 لام التوكى وهى الواقعة في خبر كان

علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النون مطلقا فهو من اطلاق
الحا ص وادادة العام كما اشار اليه الشيخ بقوله اي لام النون وضابطها ما
ذكره بقوله وهي الواقعة في ولايدان يكون فاعل الفعل الذي قبلها والفعل
الذي بعدها واحدا اي يكون فاعل الكون الذي قبلها والفعل الذي بعدها
واحدا كما في الايتين اللتين ذكرهما الشيخ خلافا لكسائي فانه لا يشترط هذا
الشروط فقرارة وان كان مكروم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول
على مذهبه لاصل الراجح لعدم اتحاد الفاعل مع ان قرأته بفتح اللام ورفع
تزول والصحيح في خبرنا يكون الواقع بعد هذه اللام انه محذوف وهذه
اللام جادة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والنائب ان مضمة فالله
المستبك من ان المصدرية والفعل المضبوط بها في موضع جر باللام وهذا
مذهب البصريين المنفية انما علم ان ذكرها ولم وذكر كان ويجز قيد
فخرج بقية ادوات النون حتى لما وبقيت الافعال حتى النواصب لعدم السماع
حتى الجارة انما ترك المتن التقييد بذلك لانصراف الاسم لما في هذا
الباب فخرجت الابتدائية وهي الاخالة على جملة مضمونها فاية لشي قبلها كقول
فما زالت الشئلي تخرج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
وانما سميت ابتدائية لوقوع المبتدأ بعدها غالبا وخرجت العاطفة نحو ما
الناس حتى الانبياء وجاء الجاهل حتى المساء وهي تعطف بعضها على كل
المبتدئة للغاية اي ان ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها فما بعدها غاية
له وهذا هو الغالب فيها وعلامتها حينئذ ان يصلح موضعها الى وقوله أو
للتقليل اي ان ما قبلها علة لاجل حصول ما بعدها فما بعدها سبب عما
قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ ان يصلح موضعها
كي وشروط نصب المضارع بعدها ان يكون مستقبلا كما مثل الشئ فان كان
حالا رفع كقولك في حالة الدخول سرت حتى دخل البلد اسلم حتى دخل
الجنة التقليل به للتقليل صحيح لان الامر سبب الاسلام والاسلام سبب
دخول الجنة والمراد بالسبب هنا ما يكون مفضيا الى المقصود في الجملة
وان لم يكن مستلزما له والجواب بالفاء والواو فيه قلب والاصل والفاء
والواو في الجواب المعينة للتسبية اي ان ما قبلها سبب لما بعدها

المنفية بما او في خبر يكون المنفية بلم
نحو وما كان الله ليعد بهم لم يكن الله ليغير
لهم فعند ب و يغير منصوبا بان مضمة
بعد لام الجود ويجوز ان يكون النون
لام الجود لكونها مسبوقة بالكون (حتى)
والنون يسمى محذوف (و) الثالثة (حتى)
الجاردة المعينة للغاية نحو حتى يجمع اليها
مضى او للتقليل نحو اسلم حتى يدخل الجنة
نحو حتى يدخل تصديك ان مضمة بعد حتى
وجوز (و) الرابعة والفاضة (الجواب
بالفاء) المعينة للتسبية

والمراد السببية مع العطف لانهما مع افادتها السببية عاطفة مصدرًا
مقدرا على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك
ايتان فتحدث وكذا بقدر في جميع المواضع وهذا القيد اعنى المصيدة
السببية خرجت الفاء التي لمجرد العطف نحو ولا تؤذن لهم فيعذرون
اي فلا يعذرون والفاء التي للاستثنا في نحو اسال زيدا فيخبرك بالوضع
اي فهو يخبرك للمعية اي ان ما قبلها مضاجب لما بعدها مجعولين
في زمان واحد فتخرجت عاطفة والاستثنا في بعد الامر الخ يعني انه
لا بد ان يقع كل منهما بعد نفي محض او طلب محض والمراد بالنفي المحض ان
يكون خالصا من معنى الاثبات فتخرج النفي المنقضى بالاول والثاني نفي نحو
ما انت تأتينا الا فتحدثنا ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا وبالطلب المحض
ان يكون بالفعل فتخرج الطلب باسمه وبالمصدر وبما لفظه خبر نحو ماله
فاكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكونا فينام الناس
ونحو رزقي الله ما لا فاقفقه في الخير فلا يكون لشي من ذلك جواب
منصوب وهذه المسألة تسمى مسألة الاجوبة الثمانية وهي الامر والنهي
والادعاء والاستسقام والعرض وهو الطلب بلين ودق والتخصيص وهو
الطلب بحج وازعاج والتمني وهو طلب ما لا طمع فيه اي المستحيل كقوله
* الاليت السباب يعود يوما * فاجبه بما فعل المستب *

او طلب ما فيه عسر كقول الفقير ليت لي ما لا فاجح منه والنفي وزاد بعضهم
الترجي وهو طلب الامر للمحبوب المستقر بالحصول فغلبه تكون الجملة تسعة
وقد نظم ذلك بعضهم في بيت فقال

* مروادع وانزول واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كمل
وقوله وسل اراد به الاستسقام اقبل فاحسن او و احسن اليك اي ليكن
منك اقبال الى فاحسان او و احسان مني اليك فالاحسان الواقع بقدر
الفاء مسبب عن اقبال وبعد الواو واقع مع الاقبال مقارن له وهكذا
في كل مثال اه ينسب وبعد الاستسقام نحو هل زيد في الدار فامضى نحو
اي هل يكون حصول لزيد في الدار فامضاء او و امضاء مني اليه ويشترط
في الاستسقام كما في شرح السذور ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها

والواو المصيدة للمعية الواقعة بعد
الامر نحو اقبل فاحسن اليك او و احسن اليك
وبعد النفي نحو لا تخافهم زيد ان يقض او
ونفسب و بعد الامر في نحو لا تنزل عندنا
فنيب علما او و يقض علما وبعد التخصيص
نحو لا اكرمك زيد ان يقض او و يقض
النفي نحو ليت لي ما لا فاقفقه او و يقض
منه وبعد الترتي نحو اعمل رابع منه او و يقض
او و يقض مني بعد الادعاء نحو ادعني فنيب
فا عمل ما احل او و اعمل ما احل و يقض
الاستسقام نحو هل زيد في الدار فامضى
او و امضى اليه وبعد النفي المحض

جامد فلا يجوز النصب في نحو هل اخوك زيد فأكرمه بخلاف هل اخوك
 قائم فأكرمه وبخلاف في الدار زيد فأكرمه لأن الظرف ينوب عناب
 الفعل ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف كقوله تعالى فهل لنا
 من شفاء فيشفعوا لنا او بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا
 حسنا فيضاعفه له قري برفع يضاعفه ونصبه ونحو ان بيتك فازود
 ومتى تسير فافقك وكيف تكون فاصحبك وانظر هل هذا المقيم ياتي
 قولهم السابق يشترط في الطلب ان يكون محضا بان يكون بلفظ الفعل فان
 الاستفهام من اقسامه كما تقدم نحو لا يقضي على زيد الاي لا يحكم على زيد
 بالموت فيموت والمراد في القضاء والموت معا على ان يكون القضاء
 سببا للموت فاذا اتى السبب اتى السبب كان او فتح اي واضحا
 لاناصب الكلام انما هو في هذا الناصب لا المنصوب لكن سماء ناصبا
 لاشتماله على الناصب فهو من مجاز المجاورة بمعنى الا او الى والفرق
 بينهما ان التي بمعنى الى بالتخفيف ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا والتي بمعنى لا
 بالتشد يد ينقضي دفعة واحدة واوهذه عاطفة مصدر تام ولا على
 مصدر مقدر والتقدير يكون قتل مني للكافر واسلام منه وكذلك
 ما اشبهه وخروج باو المقيدة تماذكرا والتي تعطف فعل على اسم خالص من
 تأويله بالفعل فان ان تضمن بعد هاجوا او نحو قوله او يرسل رسولا كما تقدم
 ويوجد في بعض نسخ الس زيادة او التي للتقليل نحو لا طيعن الله او يغفر لي
 وعليها يسقط الاعتراض عليه بأنه اقصر ولم يذكر هن وهي اللام
 المراد باللام لام كي ولا م النجود والجواز جمع جازم او جازمة كما
 تقدم في النواصب وقوله ثمانية عشر لا يعين التذكير وان لو اراد ان
 لقال ثمان عشرة لما مر أيضا فعلا واحدا اي بالاضالة اي بغير تبعية
 والافتقار بعد المجزوم به بالعطف او غيره وقوله وما يجزم فعليا
 مبني على الاغلب والافتقار يجزم فعلا واحدا جملة نحو وقالوا ما تأتينا به
 الآية ستة قد يقال ان بنينا على الظاهر فالذي يجزم فعلا وثمانية
 لم ولما والم ولما ولا م ولا م الامر ولا م الدعاء ولا الناهية ولا الدعائية وان
 بنينا على التحقيق فهي اربعة فعلا لثمانية لا يوافق اللفظ ولا التحقيق ويجز

فقد لا يقضي على زيد فيموت او يموت
 فالجواب بعد الفاء والواو في هذا
 الامثلة كلها منصوب بان مضمره هو
 ولو قال والفاء والواو في الجواب كان
 اوضح لان الجواب منصوب لاناصب
 او فتح السادسة (او) التي بمعنى لا نحو
 (و) السابعة (او) التي بمعنى او نحو
 لا قبل الكافر او يسلم او تقضي حتى
 او تقضي حتى فيسلم او تقضي حتى
 بان مضمره بعد او نحو في الجواب
 تضمن بعد ثلاثة من حروف الجر هي
 وفي التعليلية وحق بعد ثلاثة من حروف
 العطف وهي الفاء والواو او او
 ثمانية عشر جازما وهي قسمان ما يجزم
 فعلا واحدا وما يجزم فعلا

فعلا واطارسة (وهي لم)

بأنه نظر إلى الصورة الظاهرية فإن صورة لم غير صورة الم وصورة
لما غير صورة الماء وصورة لام الامر ولام الدعاء واحد وكذا الالناهي
ولا الدعائية فعلا الاربعة الأول أربعة والاربعة الثانية اثنين ولا
يرد على المص الجزم في جواب الطلب نحو نعم الوائيل لانه ان قلنا ان الجزم باداة
الشرط مقدرة وهو الصحيح فكيف يران ثباته ان كان خلا في قوله وانما لفظا لا تقدير
وان قلنا ان الجزم بلام الامر مقدرة كان دخلا في قوله ولا الم الامر لفظا لا تقدير
فخرج بجزم المضارع أي غابا ولا لا تقدير في الفعل بعد كونه ليوم الصلوات
لم يوفق اليها واختلف ذلك في قيل ضرورة وقال ابن مالك لانه
معناه أي يدعى على استقاء معناه الضماني الذي هو الحدث أي على عدم وقوع
من الفعل وذلك التقى اما متصل بالمال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد
واما منقطع كما اذا قلت زيد لم يقيم أي في الزمن الماضي فيصح أن نقول
ثم قام ويقبله إلى المعنى الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما
قبل ذلك راجع له بمعنى حدثه في كلامه استخدام والمعنى ويقبل زمنه
إلى الزمن الماضي المراد قل للم أي التابعة لها فيما تقدم من الأمور
من كونها حرفة مختصة بالمضارع للشي والخمر وللقلب إلى المعنى وكذا في
جواز دخول الحرة عليها فهما شريكان في هذه الأمور الستة فقط لا
مطلقا لا افتراضا في خمسة أمور الأول ان لما لا تقترب باداة شرط
فلا يقال ان لما نعم بخلاف لم نقول ان لم ولولم الثاني ان مني لما مستمر
الشي إلى زمن التكلم بخلاف لم نقول ندم زيد ولم ينفعه الندم أي عقب
ندمه واذا قلت ولما ينفعه الندم كان المعنى إلى وقته هذا الثالث ان
منني لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منني لم نقول لم
يكن زيدا في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منني لما متوقع
الحصول كقوله تعالى لما يدوق عذاب أي وسيد وقوته بخلاف منني لم فلا
يقال لما اجتمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما الخامس ان منني لما جاز
الحذف للدليل اختيارا نقول قارب المدينة ولما أي ولما ادخلها ولا
يجوز ذلك في لم الاضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعراب ان وصلت وان لم اذا علمت ذلك فكان الأول للسان لا يقول

عول يقيم فلم يخرق نحو المضارع وينفي
معناه ويقبله إلى المعنى ويقع مجزوم
بلم وعلافة بجزءه السكون (و) الثاني
فلم يخرق نحو المضارع وينفي معناه
ويقبله إلى المعنى ويضرب مجزوم بلم وعلافة
بجزءه السكون

مجاز لان الناهي هو المتكلم بواسطتها والذي يجزوه فعلين أي
مضارعين نحو وان تقود وانعدا وما ضيين نحو وان عدتم عدنا و
ما ضيا ومضارعا نحو من كان يريد حث الأخره نزوله في حوته او عكسه
وهو قليل فالصورتان أربعة والاول من الفعلين يستحق فعل الشرط والاضا
بيانية وانما جعل شرطا لانه علامة على وجود الشاف والشرط في اللفظ
العلامة والثاني من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزاءه تسبيها له بجواب
السؤال وجزاء الاعمال لانه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد
السؤال والجزاء بعد الفعل المجازي عليه ويشترط في فعل الشرط ان يكون
فعلا ما ضيا متصلا بمجرى من قد وغیرها أو مضارعا مجردا من قد والسين
وسوف مثبنا او منفيا بلم او لا وأما الجواب فشرطه ان يكون فعلا ما ضيا
لان يكون شرطا فان لم يصلح لذلك وجبا اقترانه بالغاء وكان الجواب
جملة اسمية والفعل خبر المبتدأ محذوف والغاء للربط على التصحيح

ان الشرطية احتراز عن ان النافية والزائدة والمخففة من الثقيلة فانها
لا تجزوه والشرطية نسبة الى الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل يكسر
المهمزة انماى بالمهمزة المكسورة والنون الساكنة فهو من امثله الصفة
للموصوف فيها وهي حرفاى باتفاق كاذما على الصحيح وباقي الادوار
اسما على الاصح في مهمما المضارع لفظا اي بشرط ان يكون معربا والاي
فالجزوه لجملة كائنا ضي الى الاستقبال الى المستقبل في محل خبر ماى في
محل لو وقع فيه فعل معرب كان مجزوما وما ذكره الساجح من ان الجزم
لحل الماضي وحده لا للحل الجملة هو الصحيح ما الشرطية خرجت الزائدة
كفضيت من غير ما ذنب والمصدرية كقوله

* يسر المرء ما ذهب اليه الى * وكان ذهابه من له ذهابا *

والاستفهامية نحو ما هذا وما الشرطية التي الكلام فيها موصوعة للدلالة
على ما لا يفعل ثم منعت معنى الشرط من خبر او شرط والاقتران على ذكر
الخبر على سبيل الاكتفاء اذها د الشرفه فاندفع الاعتراض بان الله تعالى عا له
بكل شئ فما فائدة التخصيص بالخبر يعلمه الله اي بجازكم عليه فاعتبر عن
المجازاة بالعلم فما اسم شرط جازم محله نصب بفعلاوا وثقلاوا

والذي يجزوه فعلين انما عشر جازما
(رو) هي (ان) الشرطية بكسر المهمزة وتكون
النون وهي حرف تجزوه المضارع لفظا والما
محلا وبقلب معنى كائنا ضي الى الاستقبال
عكس لم يخوان قام زهد فمستقبلان
شرط وجزوه قام زهد فمستقبلان
جزوه بان زيد فاعل قام فعل الشرط في محل
الشرط (و) الثاني (ما) الشرطية نحو
وما تفعلوا من خير يعلمه الله فما اسم شرط
جازم وثقلاوا من خير يعلمه الله فما اسم شرط
جزم وعكس فالنون وبعلية مجزوم بعللا
وهو مجزوم ايضه وعلامة جزوه السكون

فصل الشرط فيه مسامحة لان الواو ليست من فعل الشرط بل هو فاعل
من الشرطية احترازها عن الموصولة والنكرة الموصوفة والاستفهامية
ومن هذه موضوعات للدلالة على من يعقل ثم ضمنت معنى الشرط فاسم شرط
جازم ومجمل ورفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الراجح وقيل جملة
الجواب وقيل هما ولا يرد على الاول ان الفائدة متوقفة على الجواب لان
توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية فقوله من يقيم لو لم يكن
فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم بها هي موضوع
للدلالة على ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو قوله تعالى
اي مقوله وقوله ما تأتينا به اخذ بدل من قوله الذي هو بمعنى مقوله واعطف
بيان عليه فاما اسم شرط اي على الصحيح كما تقدم ويدل على كونها اسما عود
الضمير اليها من ير لان الضمير لا يعود الاعلى الاسماء ومجملها الرفع بالابتداء
بمعنى ايما شئ تأتينا به او النصب بمعنى ايما شئ تحضرنا تأتينا به في موضع
نصب على الحال هذا من اطلاق الكل واردة الجزء لان جملة الجار والمجرور
ليست حالا وانما الحال المجرور فقط وهو آية في كلامه تسجيح ان فلاذر
جمازية وهو الراجح او على انه مبتدأ ان قدرت تيمية ونعمونين
في موضع نصب خبر ما على جعلها جمازية اي في موضع رفع خبر مبتدأ على
انها تيمية وظاهر كلامه ان الباء اصلية مع انها زائدة على كلا التقديرين
في عبارة تسجيح اذا ما تأتينا بها والثاني ان الباء وروي بدلها
تأب وأبى بالباء الموحدة ما انت امر به ما في محل نصب على المفعولية لثا
وهي اسم موصول وانت مبتدأ و امر به خبره والجملة صلة الموصول
ثلف من التي اذا وجد يتعدى للمفعولين الاول من والثاني آتيا وجملة اياه
تامة صلة لمن لا محل لها من الاعراب حذف الياء ايضا وجملة اذا ما في
محل رفع خبران والكا في اسمها في محل نصب واي هي محسبات تنص اليه
فان اضيفت الى ظرف مكان فهي ظرف مكان وان اضيفت الى ظرف زمان
فهي ظرف زمان وان اضيفت الى غيرهما فهي غير ايا ما تدعو الى اسم
وما صلة اي زائدة وانما قيل صلة لازمنة تأدبا متى في المعنى
في الزمان ولا تمل الا متضمنة معنى الشرط دون الاستفهام فاراد المتكلم

(و) الثالث (من) الشرطية يجوز من فعل
سواء أيجزبه فمن اسم شرط وجوب
فعل الشرط ويجزوم ايضاً من (و) الرابع (وما) مح
الشرط وهو يجوز من تحت (و) لتسحق عليها
حذف الألف من تحت اسم شرط جازم
قوله تعالى ما تاتوا بها من اسم شرط جازم
تحت ذلك بمؤنثين وهو يجوز من وما ويجز
وتاتوا حذف الألف من تحت اسم شرط جازم
جزمه وحذف الألف من تحت اسم شرط جازم
وجزوم نفس على الحال من الما في برولس
في موضع نصبه بان مضمة جوازاً بعد
فعل مضارع مستتر فيه وجوزوا في
لام كي والفاعل متعلق بتبهر فاما الفاء
برولس الجواب وما نافية وتحت اسمها ان قد
رابطه للجواب وما نافية وتحت اسمها ان قد
جوازية في موضع نصبه برما وجعله فاع
وتؤنثين في موضع نصبه برما وجعله فاع
تحت ذلك بمؤنثين (اذما) قول الشاعر
*
*
(و) الخامس (اذما) ما انت من
وانك اذما ثبات ما انت من
بلف من اياه ثبات فعل
*
فاذما حرف شرط وعلافة جزمه حذف
الشرط وجواب الشرط (اي) يجوز قلت
ولف ايضاً (و) السادس (الحسنى) فايا اسم
الياء ايضاً (و) السابع (الاسماء) الحسنى فايا اسم
ايا ما تدعو افله الاسماء الحسنى فايا اسم
اسم جازم منصوب بتعديا وما صلة
سوط فعل الشرط وقوله الفاء رابطه للجواب
وتدعو فاعل الفعل وقوله الاسماء الحسنى فايا اسم
جزمه حذف الألف من تحت اسم شرط جازم
وله جازم وجزوم نفس للاسماء الحسنى في موضع
مؤنثين والاسماء الحسنى في موضع
فعله الاسماء الحسنى في موضع
جزم جواب الشرط

باب مرفوعات الاسماء

من اضافة الصفة للموصوف او من الاضافة البليانية او الاضافة على معنى
من وعلى كل تعرج المرفوعات من الافعال لانها تقدمت في قوله وهو
مرفوع ابدا وقدمها لانها عوامل في الاسماء ورتبة العامل مقدمة على رتبة المفعول
وتخرج ايضا منصوبا والمجرورا وانما يبدل المرفوعا لانها العدة وثني بالمنصوب
لانها الفضلة غالبا بالمجرورات والاحتراز بقالبان المنصوب الذي هو عدة
في المعنى كفعولنا نحن ومن المجرورات الذي هو عدة ايضا في المعنى نحو وكفى بالله
شهيدا ونلت بالمجرورات لانها منصوبة المحل والمنصوب محلا دون المنصوب
لفظا ثم ان قوله مرفوعات يحتمل ان يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع وان
يكون جمع مرفوعة بمعنى كلمة مرفوعة ولا يشك على هذا الثاني وجود التاء في
العدد لما تقدم سبعة لا يرد اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولا وان
المسلمات بليس وخبر لا التافية للجنس لانها اخلة في اخوات كان وان والمرأ
باخوات كان نظائرها في رفع المبتدأ ونصب الخبر وبأخوات ان نظائرها
في نصب المبتدأ ورفع الخبر الفاعل بدأ به لأنه اصل المرفوعا عند الجمهور
ولأن عامله لفظي بخلاف عامل المبتدأ فانه مقنوي واللفظي اقوى بدليل
انه يزيل العامل المعنوي وهو الانتداف اذا دخل عليه نسخة وقيل اصل
المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
بخلاف الفاعل لزوم تأخيره عن الفعل وقيل ما اصلان وليس لهذا الخلاف
ثمرة الذي لم يسم فاعله اى لم يذكر فاعله الاصطلاحى بأن ترك ولم
يقصد ويقولنا فاعله الاصطلاحى سقط ما يقال لكل فعل لم يذكر فاعله
لان الفاعل الذاتى وحى لا تذكر والاضافة في قوله فاعله لا في ملائمة
اى يكون الفاعل فاعلا لفعل متعلق بالمفعول صححت الاضافة الى ضمير المفعول
فلا يرد ما يقال الفاعل انما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف صححت
اضافته الى ضمير وهو اى التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع اربعة الحق
انها خمسة والخامس عطف البيان ولعله اسقطه استغناء عنه بالبدل بناء
على ما يراه الرضى من ان كل ما كان بدلا لاجاز ان يكون عطف بيان على هذا
الترتيب اى في التسوية لاقى الترتيب في التقديم عند الاجتماع قائما اذا

(باب مرفوعات الاسماء) سبعة
خاصة (المرفوعات) من الاسماء (الثاني)
وهي الفاعل (مرفوعات) من الاسماء (الثاني)
المفعول الذي لم يسم فاعله (الثاني)
بضم المضاد وخبر (مرفوعات) من الاسماء (الثاني)
(المبتدأ وخبر) نحو زيد قائم (و) الخ
(اسم كان) اسم (الثاني) المرفوع وهو
قائله (و) السابغ (الثاني) المرفوع
اربعة اشياء (و) ثانيا (الثاني) المرفوع
زيد الكاتبة (و) ثالثا (الثاني) المرفوع
زيد وعمر (و) رابعا (الثاني) المرفوع
زيد اخوك وسياق تفصيلها في باب
متفرقة على الاثر على هذا الترتيب

اجتمعت يقدم التفت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق
ففقول جاء الرجل الفاضل ابو بكر نفسه اخوك وزيد مقدما الاول
فالاول يجوز كسر الدال وفتحها والاول منصوب على الاول مرفوع على
الثاني وعلى كل لا حاجة اليه مع ما قبله من الترتيب

*** (باب الفاعل) ***

رسمه الخ لخداهما حقيق واما رسمى واما لقطي فالخ لخد الحقيق ما انبأ
عن ذاتيات المحدود كقولنا الانسان حيوان ناطق والرسم ما انبأ عن الشيء
بلازم له كقولنا الخمر مانع يقذف بالزبد واللفظ ما انبأ بلفظ اظهر مراد
كقولنا الغضنفر الاسد والبر الفصح وما ذكره المصمم لان الرفع وكونه مذكورا
قبله فعله خارجا عن حقيقة الفاعل ببعض خواصه جمع خاصة وهي
قسما مطلقة وهي ما يختص بالشيء بالنظر الى جميع ما وده كالضاحك
للانسان واصافية وهي ما يختص بالشيء بالنظر الى بعض اغياده كالملك
للانسان وهي المرادة هنا لأن ما ذكره من كونه مذكورا قبله فعله يخص الفاعل
بالنسبة الى بعض اغياده كالاستعدادون بعض كاسم كالأخوات والتعريف
بالخاصة الاضافية كإف كاصوبه السيد فلا يعترض عليه بأنه كيف يعبر
الشيء بالخاصة مع انها توجد في غيره كاسم كان واخواتها لان المراد الخاصة
الاضافية كما مر الفاعل هو لفظة من اوجلا الفعل واصطلاحا ما ذكره
الاسم أي الصريح كقوله تعالى قال الله اني معكم او المنزول كقوله اولم
يكفرهم انا انزلنا ومثل الاسم ما هو في حكمه كالجملة اذا اريد لفظها كقوله
صدر عن الله حسي والجملة المسمى بها نحو جاء تأبط شرا وخرج بقيد الاسم
الحرف والفعل والجملة حيث لا تاويل كما تقدم ودخل فيه هي اذا اريد لفظها
او سمي بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملا في حقيقة ويجازه ان استعمل
فيما ذكر جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لما ذكره بمجرى المجاز
وعلى الاول لا يضر أخذه في التعريف لانه صام هذا المعنى في هذا الباب حقيقة
عرفية المرفوع أي لفظا نحو قال الله او تعد براجاء الفق والقاضي وغلا
او محلا قال في الحاشية كأن جرتين او الباء الزائدة نون نحو ما جاءنا من
بشير ونحو كفى بالله شهيدا هو ونسب له للمحلى بذلك بمعنى على ان الاعراب

مقدما الاول فالاول (باب الفاعل)
رسمه بعض خواصه تعريفيا على الاستدلال
الفاعل هو الاسم المرفوع بانفصاله

المحلى لا يخص بالبنيات ويشكل عليه فترفعهم بين الاعراب المحلى والتقدير
بان المانع في المحلى فانه محملة الكلمة وفي التقدير بالحرف الاخير وهو
في هذين المثالين قائم بالحرف الاخير فليكن الاعراب تقديرها فيها افاده
يس على القطر فكان المناسب التمثيل للمحلى بالمبنى كالموصول واسم الاشارة
قائم وابهم المتن الرفع له ليكون كلامه جاريا على القولين والصحيح ان
رافعه ما استدل به من فعل او شبهه لا الاستناد المذكور قبله فعلة
خرج به البتة والخبر وخبران واخواتها وانما الفاعل واسم كان واخواتها
واسم كاد واخواتها لان المبادر من الاضافة في فعله الفعل القائم به او
الواقع منه والبتة والخبر وخبران واخواتها لا فعل قبلها وليس نائب الفاعل
واسم كان واخواتها واسم كاد واخواتها قائما بها الفعل ولا واخواتها وقوله
المذكور قبله فعلة اي وشبهه وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل وشبهه اسم
الفاعل نحو مختلف الوانة وامثلة المبالغة نحو اضرب زيد والصفة المشبهة
نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه
في عين زيد والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد واسمه نحو عجبت من عطا زيد
الدناية واسم الفعل نحو هيئت العقيق والتطرف والجار والمجرور مع اعتمادها
على استفهام او شبهه نحو ومن عند علم الكتاب وفي الله شك والقبليّة في
كلامه المراد بها ما يشملها في اللفظ وهو ظاهر وفي التقدير خذل نحو ان
احد من المشركين استجاب والصمير المستر كما في قم واستقم الصادر
منه هو لبيان خصوص المقام فلا يرد غومات زيد والمراد بصدد وره
منه تعلقه به ولم يقصد الله بذلك بيان الفعل الرفع بل بيان مدلوله
الذي بسببه رفع الفاعل فلا يرد ان الفعل الذي يرفع هو اللفظ اي لفظ
قام لا الحدث الذي هو الحركة المخصوصة المشار اليه بقوله الصادر
برفعه الماضي يستثنى منه افعال في العجب كما احسن زيد او افعل الى استثناء
نحو قام القوم ما خلا زيد او ما عدا عمر او ليس بكرافاتها لا ترفع الاضمحلا
مسترا وجوبا وكذا المضارع يستثنى منه ان لا يكون فعل استثناء فتج
نحو قام القوم لا يكون بكر الانه لا يرفع الاضمحلا مسترا وجوبا الى ان
اي شخص غائب مذكرا او مؤنث مفرد او مشنّى أو جمع ولا يرفع الا امر

(المذكور قبله فعلة) نحو قام زيد قبله
فاعل وهو اسم مرفوع بفعله الصادر منه
وهو قام وفاعل لا يكون الا اسم
منه ان الفاعل لا يكون الا اسم
مع الفعل لا مفعولا ولا يكون الا مفعولا
عن الفعل (وهو) اي الفاعل على قسمين
ظاهري وقسم (مضمحل) والظاهر يرفع
الماضي والمضارع اذا استلزم غائب ولا
يرفعه الامر

اي استقلا لا فيرقعه بطريق التسمية كما في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك معطوف على الضمير المستتر في سكني العامل فيه الفعل والعامل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف وليس معطوفا على الضمير البارد لانه مؤكد للاستتار وهو لا يعطف عليه وهذا بناء على ان الآية من عطف المفرد او قيل ان زوجك مرفوع بفعل محذوف تقدير وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل وقام الزيدان بحذفه اشارة الى ان جمل تجريد الفعل من علامة التشية والجمع اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا على اللغة الفصحى وهناك لغة لبعض العرب تسميها النخاة بلغة الكوفي البراءة تلحقه ذلك نحو قاتل الزيدان وقاتل الزيدون وفي النسخ على ان الالف والواو والنون حروف الة على التشية والجمع المذكر والمؤنث كماء التانيث الساكنة والفعل مسند للظاهر على ان الفعل مسند للالف والواو والنون والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والكان ذلك على اللغة الفصحى قامت عند وقامت لهذا فيه اشارة الى ان الفاعل اذا كان ظاهرا مؤنثا حقيقيا متصلا يجب ان يلحق بحامله علامة التانيث اما ستم قولهم قال فلانة وفيه اشارة الى ان حكم المثنى المؤنث الظاهر في وجوب لحاق علامة التانيث بحامله حكم المفرد لاحكام الجمع والثاسع المفرد المضاف ثم فان قيل الثاسع والعاشر دخلا في المفرد المذكور فتكون الاقسام متداخلة فهي ثمانية لاثمثة اوجب بان هذا التقسيم اعتباري لا يضر فيه الداخل لبيان الاقسام بالاعتبار وهو ما كفي به انما الضمير من حيث هو لا يقيد كونه فاعلا ولا مستترا او لا لصدق هذا التعريف على جميع اقسام الضمير اختصارا ولا لاجل الاختصار ووجه ذلك ان الاصل في زيد قام مثلا زيد قام زيد لان الفعل لا بد له من فاعل بعد فلا حترار على التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر فيجب ان يكون اخضر متصل اي متصل بحامله الذي قبله فيكون كالنخبة لذلك العامل سواء كان ذلك المتصل مستترا او بارزا فانما سيأتي في كلام الله آخر هذا الباب والذي يليه ما يقتضي ان الضمير المستتر من قسم المتصل ومنفصل اي عن حامله وبدا بالمتصل لانه اخضر من المتصل او ومعه غيره ظاهر ان الموضوع له المتكلم فقط ومما حجبته لغته على سبيل الشرط

ثم الظاهر على عشرة اقسام الاول المفرد المذكر (نحو قولك قام زيد ويقوم زيد) والثاني المثنى المذكر (نحو قولك قام الزيدان ويقوم الزيدان) والثالث الجمع المذكر (نحو قولك قام الزيدون) والرابع الجمع المذكر الرجال (نحو قولك قام الرجال ويقومون) والخامس المفرد المؤنث (نحو قولك قامت هند ويقوم هند) والسادس الجمع المؤنث (نحو قولك قامت الهندان ويقوم الهندات) والثامن جمع المؤنث الكسرة (نحو قولك قامت الهندات ويقوم الهندات) والتاسع المفرد المضاف (نحو قولك قام اخوك ويقوم اخوك) والعاشر غلاما (نحو قولك قام غلاما ويقوم غلاما) وما اشبه ذلك من الظاهر اختصارا اثنا عشر وهو ما في مقبل ومنفصل وكل منهما اما المتكلم ومن

لا الشطر والامر متخالفه فتؤول العبارة بأن يراد بالمضن المصاحبة في
الوضع فالمعنى ومعه غيره اى مصاحبه له ومشاركته في مدلول الفعل
فالموضوع له مجموع المتكلم وغيره لا المتكلم فقط مشروطا بمضن غيره
او المتنى القائب مطلقا اى سواء كان مذكرا او مؤنثا اثنا عشر
قسما اى يجعل مثنى المخاطب والمخاطبة قسما واحدا ومثنى الغائب الغائبة
قسما واحدا ومجموعهما اى الحاصلين وفي نسخة ومجموعهما بلا تشبيه
اى مجموع الاقسام حاصلة من ضرب اثنين الى الانسان المتصل والمتفصل
والاثنا عشر للمتكلم وحده الخ هو الذى لا يستدأ به الخ اى هو الذى لا
يصح عند الفصحاء التلغظ به غير متصل بكلمة اخرى ولا يقع بعد الا فى الآتى
اما فى الضرورة فيقع بعدها كقوله
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاكديار
واستشهاد المحشى على وقوعه فى الضرورة بعدها بقوله
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في ذر الدها دبر
غير صحيح لان اياهم ضمير منفصل لامن المتصل الذى الكلام فيه وانما
يستشهد بهذا البيت على الاتيان بالضمير منفصلا فى الضرورة التى هى مفهوم قول ابراهيم
وفى اختيار لا يجئ المتفصل اذا تانى ان يجئ المتصل
ويرفعه الماضى الخ لا ينافى ذلك انه يرفعه ايضا الصفا المحضة وام
الفعل لان عبارته لا تقتضى الحصر والمراد بقوله يرفعه انه يرفع محله لأن
الصفا تركلها مبنية محله رفع اى مرفوع او ذور رفع او الكلام على تقدير
مضاف الى محل رفع وقس عليه ما شبهه والمعنى انه واقع في محل رفع
فنا ضمير المتكلم الخ هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد شبح لأن
الضمير مجموع الالف والنون وهذا اى اعرابنا فاعلا في محل رفع حيث
سكن ما قبلها اى الحرف الذى قبلنا وقوله وكان غير الفاء وكان اصليا
ايضا وقوله وان انفتح ما قبلها اى تحرك بالفتح اى وسكن وكذا الفاء او كما حرفا
غير اصلى نحو ضربنا زيد مثال ما انفتح فيه ما قبلها ومثال الساكن اذا كان
الفا الزيد ان ضربنا ومثال الساكن غير الاصل شغلنا اموالنا ومن غير الاصل
الواو في ضربونا وهذا كله مع الماضى اى مع المضارع والامر فى مفعولة

او مخاطب والمخاطبة او المتناهما مطلقا
او لمجموع الاثنين والمخاطبين او لمجموع الاناث
المخاطبات او لمثنى القائب مطلقا القائبات
القائبة او لمثنى القائب او لمجموع الاناث القائبات
الذكر والقائبات او لمثنى القائب او لمجموع
وحاصل كل من قسميها ومجموعهما اربعة وعشرون
اثنا عشر قسما ومثنى مثنى فى مثنى عشر فى المتصل
حاصلة من ضرب اثنين ولا يلى الا فى الاختيار
هو الذى لا يتأخر ولا يضرع والامر وذلك
ويرفعه الماضى والمضارع والامر ومعه ضمير
نحو قولك ضربت فاناء المصنوعة بضمت
المتكلم وحده محله رفع على الفاعلية بضمت
(وضعنا) يسكن الباء فاضمير المتكلم
مع غيره او المعظم نفسه وهذا حيث سكن
على الفاعلية بضمير غير الفاء فانها فاعلة وان
ما قبلها وكان غير مفعولة نحو ضربنا زيد
انفتح ما قبلها فاضمير المتكلم بضمير
(وضمت) بفتح الشاء الفاعلية يضرب
(وضمت) رفع على الفاعلية موضع التاء وضع على الفاعلية
الشاء التاء الفاعلية بضم التاء التامنى المتكلم
بضمير وضمتها بضم التاء فالتاء اسم
بضمير مذكر كان او مؤنثا فالتاء اسم
مطلقا مذكر كان او مؤنثا فالتاء اسم
في موضع رفع على الفاعلية بضمير

مطلقا سواء تحرك ما قبلها او سكن واليم والالف حرفان دالان على
التثنية فيه مساححة فان الدال على التثنية هو الالف فقط كما ان الواو
على التثنية دال على الجمع فقط واما اليم فريد قبل الف التثنية في نحو ضربت
وقبل واو الجمع في نحو ضربتمو لئلا يلبس بذلك ما للمخاطب المفرد في الواو
والمستكم المفرد في التاء في عندا سبع حركة التاء فيها فقوله واليم حرف
دال على جمع المذكور فيه مساححة ايضا وضربت بضم التاء واسكان اليم
بعدها او ضمها تخلصت او مع واو بعدها بان تقول ضربتمو وهو الاصل يدل
ضربتو لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها حروف دالة على التثنية
اي اى لان التاء لما وضعت مشتركة بين المفرد وغيره الحقوها بما يميز ما
هي له او حركوها بذلك او عبد المعطى اى الحقوها في المنى والجمع وحركوها
في المفرد ولا تقع هذه التاء الافاعلة اى لا فعولة ولا مضافة فالجهر
اضافي فلا يرد انها قد تقع ثابتة عن الفاعل كما ياتي امثلة الحاضر وهو
اشكلم والمخاطب وهو اى ما بقى جواز اى استنار اجاز او اجاز
فهو صفة مصدر محذوف على تاويله باسم الفاعل او حذف المضاف فان الشيخ
السنواتى ولا يجوز ان يكون تميزا ولا كان محولا عن الفاعل فيزم ان الموصو
بالاستنار الجواز وهو فاسد فتأمل اى لان الاصل قبل التحويل على هذا
مسترجوزه فحول الاسناد الى ضمير الجواز فانصب تميزا تقديره هو
لم يريدوا به ان المستر لفظ هو بل المراد انه اذا اريد تفسير معناه فسر بلفظ
هو فليس هو نفس المستر لان المستر له صودة في العقل اى الذهن لاني اللفظ
فليس المستر لفظا بخلاف المحذوف فانه لفظ موضوع ويمكن النطق به
وهذا الفرق بين المستر والمحذوف كاف كما قاله السنواتى تقديره
هى اى تفسيره هو وعبر به في الاول وعلى هذا الاجل النفاير قال الرضى يجب ان
يكون المقدر في ضرب وضربت متغايرا كما في البارز نحو هو هو
حرف اى على ثانيا الفاعل اى على المشهور وقيل اسم فالظاهر بعد ما بدل
او مبتدأ خبره الجملة قبله وفتحت لمناسبة الالف اى فالحركة عارضة
لا اعتداد بها فسقط اعتراض من قال ما ذكره من ان توالي اربع متحركات
لم يوجد فيما هو كالجملة الواحدة منقوض بضميتها والالف اذا ثدئة اى

واليم والالف حرفان دالان على التثنية
(وضربت) بضم التاء لجمع المذكور المخاطبين
والتاء اسم مضمون في محل رفع على الفاعلة
بضم اليم حرف دال على الجمع فقط
المخاطبين (وضربت) بضم اليم لجمع المذكور
الانثى (المخاطبات) والتاء اسم مضمون لجمع
دال على جمع المذكور وما ذكرناه من ان التاء
في الجمع على الفاعل وما ذكرناه من ان التاء
منع هذه التثنية والجمع هو الصحيح ولا
وما بقى الفاعل (واو) هو فاعل مثله لانه
على زيد محله رفع على انه فاعل ضرب هو
جند (ضربت) بضم اليم لجمع المذكور
تقديره هو فاعل ضرب هو فاعل ضرب هو
والتاء اسم مضمون في محل رفع على الفاعلة
على ثانيا الفاعل (واو) هو فاعل مثله لانه
ضربت على التاء (واو) هو فاعل مثله لانه
مفعول في محل رفع على الفاعلة عارضة في الزيات
ضمير المتكلم في محل رفع على الفاعلة
والتاء علامة التثنية والمنان ضريبة الالف
ولكنها اسكت لان التثنية والمنان ضريبة الالف
للمناسبة الالف وهذا السكون
المع (واو) الزيدون (ضربت) بضم اليم لجمع
جماعة الزيدون (ضربت) بضم اليم لجمع
في موضع رفع على الفاعلة عارضة في الزيات
ثالثة (واو) الضمير (ضربت) بضم اليم لجمع
جماعة الضمير (ضربت) بضم اليم لجمع
في موضع رفع على الفاعلة عارضة في الضمير
حكم الفاعل الضمير المنهمل

في الخط بعد الواو لتظهر فيها فرقا بينها وبين واو العطف في نحو اكلوا
 وشربوا ووجدوا وواسدوا والقيود لزيادة الالف في الخط ثلاثة أن
 تكون بعد واو الجماعة وان تكون في الفعل وان تكون متطرفة فتخرج الاسم
 كضاربون زيد وخرج واو الكلمة نحو يدعو ويغزو وخرج المتوسط كضربوا
 وضربوهم ان جعلت هم مفعولا فان جعلته توكيدا الواو الجمع زدت الفا
 لانها ح متطرفة واما الفاعل المضمر اى الفاعل معنى وظاهرا والا
 فالفاعل حقيقة محذوف اذا اصل ما ضربا حدا لا انا فانا بدل من أحد
 قل او ما في معناها اى الذي يمتصها في الحضر كأنما وما ضرب الا ان
 فهذا الضائر الواقعة بعد الاكل منها في محل رفع على الفاعلية وما نافية
 والاداة حصر الى آخره اى وانه اخوه

باب المفعول الذي لم يسم فاعله
 هذه الترجمة تشمل درهما من اعطى زيد درهما فان يصدق عليه أنه
 مفعول لم يسم فاعله وليس مراد اولا تشمل الظرف والمجرور والمصدر
 اذا نبت عن الفاعل مع ان الغرض دخولها واجيب عن الاول بان الكلام في
 المرفوع فلا يرد درهما لأنه منضموع عن الثاني باننا نقصر على المفعول لانه
 الاصل في النائب كان الاولى والاعم التعبير بنائب الفاعل اى الذى لم
 يذكر معه فاعله اى فاعل فعله وفي قوله الذى صدر منه الفعل حمل للفاعل
 في كلام المتن على الفاعل الحقيقي وهو الذات وهي لا تذكر ابدا سواء كان
 الفعل مبنيا للفاعل او للمفعول وانما الذى يذكر او لا يذكر اللفظ الدال
 عليها ففي كلام المتن حذف مضاف الى الذى لم يسم دال فعله صدر
 منه الفعل اى او قام به الفعل والمراد بالصدر ومطلق التعلق وهو الاسم
 يشمل الصريح والمؤول والظاهر والمضمر وخرج عنه الجملة والحرف
 والفعل لان يراد لفظها او يحل اعلاما قيل وخرج بقوله الذى لم يذكر معه
 الى مبتدأ والخبر والفاعل واسم كان وذلك غلط لان السالبة تصدق
 بنفى الموضوع فيصدق قوله لم يذكر معه فاعله بان لا يكون هناك فاعل أصلا
 لو كان هناك مبتدأ وخبر واسم كان فيكون التعريف صادا قاعلى الجميع
 فالصواب اخراج ما ذكر بقيد المحو بقرينة ما ياتي في تقديره وغير عاملة

واما الفاعل المضمر المنفصل فهو ما يقع
 بعد لا او ما في معناها نحو قولك ما ضرب
 الا انا وما ضرب الا نحن وما ضرب الا انتما وما
 وما ضرب الا انا وما ضرب الا انت وما ضرب
 ضربه الا انا وما ضرب الا انا وما ضرب
 الا هو وما ضرب الا هو وما ضرب نحن وكذا الباق
 وما ضرب انا وما ضرب انا وما ضرب انا وما
 انما ضرب مع الماضى وتقول في المضارع
 هذا كله مع الماضى وتقول في المضارع
 مع الانفعال الا انا وما ضرب انا وما ضرب
 ما يضرب الا انا وما يضرب الا انا وما يضرب
 ومع الامر لا يكون الاضرب وما يضرب
 اضرب اضربوا اضربوا اضربوا وما يضرب
 ذلك رباب المفعول الذى لم يسم
 اى الذى لم يذكر معه فاعله الذى لم يسم
 منه الفعل ورسمه بذكر بعض خواصه
 على التبتدى فقال له وهو الاسم

والياء في بيع للثقل الى ما قبلها بعد سلب
 حركته فسكنت العين وقبلت الواو ياء تسكونها
 وانكسأ ما قبلها ولم تقلب الياء لعدم التقع
 فصأ قيل وسبع باسكان الياء واصل شد
 شد بالفتك فادغم المثلان لاجتماعهما فكسر
 ما قبل الآخر مقدر وفتح ما قبل آخره اي
 ان لم يكن مفتوحا وقال بعضهم ان الفتحة في
 نحو يشرب مبنيا للمفعول غير هافيه مبنيا
 للفاعل نحو يقال ويبيع الاصل يقول
 ويبيع نقلت حركة كل من الواو والياء الى
 ما قبلها فصار يقول ويبيع ثم قلبت الفا
 نحو كها في الاصل وانتاح ما قبلها الان
 ضها يقال ويبيع ويشد اصله يشد بالفتك
 نقلنا حركة اللام الى الشين فسكن الحرف
 الاول وادغم في الثاني كما فعل يشد ولا دغا
 واجب لان ادغام المثليين مع عدم المانع من
 الادغام واجب لانه لا يبنى للمفعول اي
 لفساد الصيغة والمعنى اما فساد الصيغة
 فلانك اذا بنيت اكرم مثلا للمفعول ضمت
 الهرة فان كسرت الواو البنيت بصيغة
 الماضي المبني للمفعول وان فتحها التبت
 بصيغة المضارع المبني للمفعول ايضاً وامار
 فساد المعنى فلانه حينئذ يصير الالهي
 والامر انما يدل على الانشاء او للجمهور
 اي للجمهور فاعله وفيه انه قد لا يكون
 فاعله مجهولاً فلا يتحقق فيه مناسية التسمية
 اللهم الا ان يقال بكونه وجود من اطر

والياء في بيع للثقل الى ما قبلها بعد سلب
 حركته فسكنت العين وقبلت الواو ياء تسكونها
 وانكسأ ما قبلها ولم تقلب الياء لعدم التقع
 فصأ قيل وسبع باسكان الياء واصل شد
 شد بالفتك فادغم المثلان لاجتماعهما فكسر
 ما قبل الآخر مقدر وفتح ما قبل آخره اي
 ان لم يكن مفتوحا وقال بعضهم ان الفتحة في
 نحو يشرب مبنيا للمفعول غير هافيه مبنيا
 للفاعل نحو يقال ويبيع الاصل يقول
 ويبيع نقلت حركة كل من الواو والياء الى
 ما قبلها فصار يقول ويبيع ثم قلبت الفا
 نحو كها في الاصل وانتاح ما قبلها الان
 ضها يقال ويبيع ويشد اصله يشد بالفتك
 نقلنا حركة اللام الى الشين فسكن الحرف
 الاول وادغم في الثاني كما فعل يشد ولا دغا
 واجب لان ادغام المثليين مع عدم المانع من
 الادغام واجب لانه لا يبنى للمفعول اي
 لفساد الصيغة والمعنى اما فساد الصيغة
 فلانك اذا بنيت اكرم مثلا للمفعول ضمت
 الهرة فان كسرت الواو البنيت بصيغة
 الماضي المبني للمفعول وان فتحها التبت
 بصيغة المضارع المبني للمفعول ايضاً وامار
 فساد المعنى فلانه حينئذ يصير الالهي
 والامر انما يدل على الانشاء او للجمهور
 اي للجمهور فاعله وفيه انه قد لا يكون
 فاعله مجهولاً فلا يتحقق فيه مناسية التسمية
 اللهم الا ان يقال بكونه وجود من اطر

اتسمية الامكان وكل فرد من افراد الفعل المذكور من حيث هو مبني للفعل
 يمكن ان يجمل فاعله شواني ما يمكن في المضارع اي ما يمكن استحوا
 وليس المراد ان بعضها ممكن في المضارع وبعضها غير ممكن بل كلها تجري
 في المضارع كما مضى خلافا للقلوبى (باب المبتدا والخبر)
 انما جملها في باب واحد لان الخبر ملازم للمبتدا وان كان المبتدا لا يلزم الخبر
 نحو قائم الزيدان فالخبرة للاستفهام وقائم مبتدا والزيدان فاعل سدة
 مسد الخبر ومثله ما مضى وبالعمران فاعنا فية ومضروب مبتدا والعمران
 نائب فاعل سد مسد الخبر وشروط هذا المبتدا الذي لا خبر له ان يكون وصفا
 معتمدا على نفي واستفهام ويكون له مرفوع اغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا
 او نائب عنه وسواء كان الوصف اسم فاعل واسم مفعول وهو الثالث
 والرابع اي ما ذكر من مبتدا والخبر فالضمير راجع لما ذكر وهو مثنى في الغنى
 فصح الاخبار عنه بالثنى وهو الثالث والرابع فلا يقال في كلامه الاخبار
 بالثنى عن المفرد الصريح هو الاسم الذي لا يحتاج في كونه اسما الى تأويل
 والمؤول خلافة وشمول الاسم لخبر من المجاز المشهور او الحقيقة العرفية
 فلا يعترض على اخذه في التعريف المرفوع لفظا مراده به ما يشمل
 المرفوع تقديره بديل مقابلة بالحلى فلا يعترض عليه بأن في كلامه اخلا
 بالتقديرى وقيد بالمرفوع ليعلم انه لا يكون منصوبا الا اذا دخل عليه ناسخ
 ولا يجوز الا اذا كان حرف الجر زائدا بالابتداء متعلق بالمرفوع وهو
 مبني على الصحيح من ان الرفع للمبتدا الابتدء والخبر المبتدا وقيل كل منهما رافع
 الآخر وقيل ان الابتدء رافع لها وقيل ان الابتدء رافع المبتدا وهما رافع
 الخبر فالاقوال اربعة قال ابن مالك

كذا نقول انما مضرب اذا واغما ضربتني
 في خبرها والفعل في الجميع مضموم الاول
 مكسورا وما قبل الآخر وفتح عليه ما يمكن
 في المضارع فلا ينطوي بدركه (باب
 المبتدا والخبر) وهو الثالث والرابع من
 المرفوعات (المرفوع لفظا او محلا ما لا ينداء
 العادى) اعلى الجرد عن العوامل اللفظية

ورفعوا مبتدا بابتداء كذا كرفع خبر بالمبتدا
 اي الجرد أى الخالى لفظا وتقديره يخرج نحو قولك زيد في جواب
 مقال لم قالنا التقدير قام زيد فهو مجرد عما ذكر لفظا لا تقديره رافلس مبتدا
 بل فاعل عن العوامل الالهى عن شئ من العوامل ويجعل الجنسية
 اندفع الاعتراض بانه لا يخرج ما دخل عليه عامل واحد او عاملان
 اللفظية قيد لخراج المعنوية فان المبتدا لم يجرد عنها لانه مرفوع بالابتداء

على الراجح فاسار بهذا القيد الى انه ما ش على الراجح فان قيل التجرد على العمل
اللفظية يقتضى سبق وجودها فان التجرد يقتضى سبق ما تجرد منه ولم
يوجد في المبتدأ عامل لفظي تجرد منه قلنا في الجواب سلمنا لكن قد ينزل الامكان
مترلة الوجود فقلنا مكان تسلط العوامل اللفظية عليه مترلة وجودها
فيه بالفعل فكأنها موجودة فصيح التعبير بالتجرد غير الزائدة وما
اسمها قيد في القيد فهو لا يدخل المجرور بحرف زائد او بحرف يسببه الزائد
فمن الاول بحسبك زيد فان حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة قال المراء
وذكر في شرح الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحو خبر مقدم لا مبتدأ
لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدأ اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك
درهم ومن الثاني (لعل في المغوار منك قريب) فابي مرفوع على انه
مبتدأ وقريب خبره ومنك متعلق به وودخلت لعل المجرد افادة التوقع لا
للتقدير كما تدخلت لافادة التمني فان قلت حيث كان لا بد من التقييد بغير
الزائدة وشبهها فلم تركه المصنف من المتن قلت اجيب بان العوامل اللفظية اذا
اطلقت انما تنصرف الى ما ليس زائدا ولا شبيها بالزائد وبالرفوع المنقول
والمجرور وخرج ايضا ما لا اعرب له اصلا كاسم الفعل على القول بان لا محل لغير
من الاعراب وهو الصحيح الفاعل الخاوي والثائب عن الفاعل وخبر ان ولحقا
اذ ليس في كلامه المحصر فيما ذكره والابتداء عبارة اى لفظ الابتداء معبر به
في كلامه حذامضا واطلاق المصدر على اسم المفعول وجعله بالجر عطف
على قوله بالشيء اى وتفسيره اولان خبر يكون الثاني خبر اى مخبر بـ
عن الاول اى ولو حكما للفاعل كسادة مسد الخبر نحو اقام زيد والثائب
عن الفاعل السادة مسد الخبر نحو مضروبا لزيدان فلا يعترض على التثنية بان
تقرير غير جامع لمقصوده على المبتدأ الذي له خبر والتقدير صومكم
الى آخره اى ولا فرق في ذلك بين ان يكون الحرف السابك موجودا كما مثل
اولا كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فهو مؤول بالمصدر اى
سماعك والخبر هو الاسم اى الصريح والمؤول واعترض قوله هو الاسم
بانه لا يشمل الخبر اذا كان جملة او شبهها واجيب بانه انما اقتصر على الاسم
لان الاصل في الاخبار بكسر المعزة ان يكون براى بالاسم واسار الش الى دفع

غير الزائدة وما اسمها ففتح بالاسم
الفعل والحرف وبالرفوع المنقول
بغير زائدة او شبهه واسم كان واخواتها
اللفظية الفاعل وهو الفعل مثال
لكون عواملها لفظية وسد الزائد
الاسم الصحيح الواقع مسد الزائد
مبتدأ وهو مرفوع وجعله بالجر خبر
عن الالهة ام بالشيء الاول وقام خبره
بكون الثاني خبرا عن الاول وقام خبره
وهو مرفوع بالمبتدأ او مثال الاسم فان
الواقع مسد وان تصوموا خبركم فان
تصوموا في تاويل مصدر مرفوع على التثنية
وخبر خبر والتقدير صومكم خير لكم
الاصل هو الاسم

ذلك الاعتراض بهذا الجواب بقوله الاصل ويرد على هذا ان المتن
لم يعرف الا الخبر المفرد ولم يعرفه اذا وقع جملة او شبهها فيكون فيه قصو
قال اولي مما صنفه الله ان يراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة او تايلا
والجملة الواقعة خبرا مؤولة بالاسم والجار والمجرور والواقع خبرا وكذا الظن
كل منهما متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو اما اسم حقيقة او تايلا
الرفوع بالمبتدأ أي على الصحيح وقيد بذلك القيد لينبه على انه لا يكون
منصوبا بالابتداء ولا يكون مجرورا بالاجزاء فائد على نحو ما مر في المبتدأ
المستداليه اي المستد هو الى المبتدأ وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدأ
والخبر من جهة ان المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المستداليه غيره وان الخبر
هو المحكوم به فهو المستد الي غيره وقائم خبره قد يقال في صدق
تعريف الخبر على نحو ذلك نظرا لان نحو قائم لم يستد الى المبتدأ بل استد الى ضمير
مستتر فيه وهو ضمير مستدان الى زيد لاننا نقول ان الضمير هو زيد
فقوم ان مستد الى المبتدأ هو شوائف من حيث هو جئته اطلاق كما في
قولك الانسان من حيث هو انسان جسم أي المبتدأ مطلقا أي من غير نظر الى كونه
ظاهرا او مضمرا وهذا جواب عما يقال يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره لان كل
مبتدأ اما ظاهرا او مضمرا وحاصل الجواب ان المبتدأ الذي هو مورد القسمة اعم
من الظاهر والمضمر فان المراد بالمبتدأ من حيث هو من غير نظر الى كونه ظاهرا
او مضمرا وهكذا سائر التقسيمات منفصلا قيد بذلك لان المتصل
لا يقع مبتدأ وهي انا الخ حاصلها ثلاثة اقسام ما يختص بالمتكلم وهو
انا ونحن وما يختص بالمخاطب وهو خمسة انت وانتما وانتم وانن
وما يختص بالثالث وهو خمسة هو وحى وهما وهم ونحن ضمائر الرفع من
اضافة الموصولة للصفة اي الضمائر المرفوعة والغالب اي الكثير وقوله
يطابقها اي يساويها وقوله في المعنى اي التذكير والثاني والافراد
والثنية والجمع ومن غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو انت بكسر التاء
افضل من عمرو وانتما وانتم وانتن افضل من عمرو وانت افضل امرأة وانما
افضل رجلين او امرأتين وانتم وانتن افضل رجال او نساء وانتن صبور
او جريح وكذلك نحو انت وانتا وانتما وانتن عدل لان افضل النفيصل

الرفوع الذي لم يذكره فاعله (ليجاءه
مفاده في رفعه وعديته ووجوب تأنيده
عن الفعل وتايب الفعل لتأنيده تأنيده
نحو قولك ضرب زيد والاصل ضرب وذلك
تفرغ من الاعراض نحو الذي هو فاعل ضرب
يستد اليه فاعله الفعل محذوف
في الاستد فاعله المضمر بمقام الفاعل
منهوب فاعله المضمر بمقام الفاعل
لا يميز اذ ليس بالفاعل صوره فاعله
الفاعل على صله والآخر فاعله في الفعل
والمتضارع (قال كان الفعل ما ضا ضم
اونه وكسر ما قبل اخره) غقيقا كضرب
او نقد وكقيل وشد (وان كان مضمر
ضم فاعله وكقيل وشد) غقيقا كضرب
او نقد وسر او قيل وشد (وان كان مضمر
وسكت عن فعل الامر لان لا يبين المفعول
وهو اي المفعول الذي لا يبين المفعول
على ضميرين ظاهر وهو ضمير المفعول
في الفاعل (قال الظاهر) المستد اليه الماخ
نحو قولك ضرب زيد (بضم الضمير الماخ
الراء واعراب ضرب فعل ما من مبتدأ لم يسم
فاعله وزيد مفعول لما لم يسم فاعله وبني
ايضا نائب الفاعل

اذا جرد من ال والاصافه ونحوه صبور وجريح والمصدر يستوي
 فيه المذكر والمؤنث مطلقا ومن ذلك قوله وهو قسمان والخبر من
 حيث هو لا في ما تقدم فلا تفعل هنا في هذا الباب اي وكذا باب
 التثنية كما يأتي واحترز بذلك عن المفرد في باب النادى ولا التثنية للخبر
 فانه هناك ليس مضافا ولا يشبهها به وكذا في باب الاعراب فان المراد به
 ما قابل للمثنى والمجموع وفي باب الكلمة والكلام فان المراد به ما قابل للمركب
 اعم من القيسى وفي التبيين ان باب التثنية والاعراب على حد سواء فلا يرجع
 ثم علم ان المفرد قسمان مشتق وجامد فالمشتق ما دل على مصرف مضموعا
 من مصدر وهو يتحمل ضمير المبتدأ ان لم يرفع اسما ظاهرا كما مثله الشافان
 رفعه فلا يتحمل الضمير بخوزيد قائم ابوه وانما كان هذا الوصف مفردا
 مع تحمله الضمير لان اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان افاد
 فائدة بحسن السكون عليها كما في خورا قائم الزيدان وهذا لا يكون كذلك
 واجامد بخلافه اي ما قابل للمشتق بخوزيد اخوك والزيدان اخوك ولا
 يتحمل ضمير المبتدأ الا ان اول بالمشتق بخوزيد اسدا اذا اردت شجاع
 لانه ليس جملة ولا شبهها قد يقال هذا الدليل عين الدعوى لان الدعوى
 هي ان الخبر فيما ذكره الامثلة مفرد اليس جملة ولا شبهها وقوله لانه
 ليس جملة ولا شبهها اعانه مفرد وبمجموع ذلك انى ما يصدق عليه
 غير المفرد اربعة اشياء اي في الظاهر ايا في الحقيقة فثلاثة لان الجملة
 شئ واحد وان كانت تحتها فردان الاسمية والفعلية كما سيأتى المجزور اى
 مع جاره الثمان الشام الذى يتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقة
 بان يكون متعلقة كونها عامحا كالاستقرار والحصول والكون اذا لا يخلو
 موجود منها وبهذا التقدير خرج الناقصا والثاقص هو الذى لا يفيد مع عد
 ملاحظة متعلقة بان يكون متعلقة كونها خاتما بخوزيد بك او قيل او
 تلك اى واثق بك او راعبك بك او معرض عنك فلا يقع خبرا
 مع فاعله كان ينبغي ان يقول مع مرفوعه ليشغل نائب الفاعل واسم كان
 واخواتها الا ان يراد بالفاعل الناقص على اللغوى واهل اللغة يستون نائب
 الفاعل واسم كان واخواتها فاعلاهم من القيسى او المضمرة مستترا

والغالب فيها اذا وقفت مبتدات ان
 عنها بما يطابقها في المعنى نحو قولك انا فاعله
 فانها خبره (وتجوز قائم) فحين مبتدأ
 وقائمه رفع مبتدأ على القسم لا نظير فيه
 وهو ضمير رفع مبتدأ خبره مرفوع بالواو
 ومجمله رفع قائم (وما شبه ذلك) من نحو
 نيا برفع الضمير او ما شبه ذلك وانما قائم وانتم
 انت قائم وانت قائمات وهو قائم وحى
 قائمون وانتم قائمات وهما قائمون وهما
 قائمات وهما قائمات هذه الامثلة كلها خبر
 قائمات فالمبتدأ والصحيح ان قائمات
 قائمات لا يدخله اعراب وان قائمات الضمير
 مبنى وانتم وانتم وانتم وانتم وانتم وانتم
 وانتم فقط وان التعلق لها حرف هو
 هذان فقط والعنى المراد (والخبر) من خبر
 تدل على المعنى المرفوع (قسم) من خبرها
 (قسمان) قسم (قسمان) هذا ما ليس جملة ولا شبهها
 والمراد بالمفرد هنا مجموعا فانه في هذا قائم
 ولو كان مثنى او مجموعا فانه في هذا قائم
 يسمى مفردا (والزيدون قائمون) فانه لا
 يسمي مفردا (والزيدان) فانه لا يسمي جملة ولا
 (الزيدان) فانه لا يسمي مفردا (الزيدان) فانه لا
 في هذه الامثلة مفرد لانه ليس جملة ولا
 شبهها (والزيدان) فانه لا يسمي مفردا (الزيدان)
 ومجموع ذلك (الزيدان) فانه لا يسمي مفردا (الزيدان)
 الجملة وشبهها في شبهها فالشبان والشبان
 (الجماد والمجور) فالنعل مع فاعله الظاهر والمضمر

كان اوبارزا ويسمى هذا المجموع جملة فعلية وهي البدوة بفعل
حقيقة كما مثل او حكما نحو لن يقوم مزيد مع خبره اى او ما يقوم
مقام خبره فلو قال مع ما تم الفائدة لكان اعم ليشمل نحو زيد صان
العمران ويسمى هذا المجموع جملة اسمية وهي البدوة باسم حقيقة
كما مثل او حكما نحو ان زيد قائم او غيره اى او مع الخبر الخبر المفرد
ثم اعلم ان الجملة الواقعة خبر المبتدأ يجب ان يحكم على محلها بالرفع بمعنى
انه لو حل محلها اسم معرفي خال عن التوابع كان مرفوعا ويجب له الجملة
ان لم تكن نفس المبتدأ في المعنى ان تشغل على ما يرتبطها بالمبتدأ من خبر وهو
الاصل والمطرود او اسم اشادة او اعادة المبتدأ بلفظه او بمعناه او غير
ذلك مما يطول ذكره بخلاف ما اذا كانت الجملة نفس المبتدأ نحو قول هو الله
أحد فلا تحتاج الى رابط ويجب ان لا تكون جملة نداءية فلا يجوز زيد
يا اخاه وان لا تكون مصدرة بلكن اوسل او حتى واعلم ايضا ان قضية
اطلاق كلامه انه لا فرق بين ان تكون الجملة خبرية او انشائية حتى
يصح نحو زيد اضربه على ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول
وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن
الانبارى ولا قسمية خلافا لثعلب ولا يلزم تقدير القول قبل الجملة الطلبية
خلافا لابن السراج والفرق بين ما هنا وبين الفت حيث امتنعت فيه
الطلبية بلا اعتبار القول كما قال ابن مالك

ان المبتدأ مع خبره المفرد او غيره فالتحار
والجور والحق في ذلك زيد في الدواعي الظروف نحو
قوله (زيد عندك) او الصحيح ان الخبر متعلق
بالجار والجور والظرف المحذوف لاهلها

وامنع هنا ابتغاء ذات الطلب وان اتت فالقول اضرب نصب
ان الغرض من الفت تمييز المنقوت للمخاطب ولا يميزه الا ما هو معلوم
له قبل والعلمية لا تكون معلومة قبل المحذوف بالرفع صفة متعلق
لاها اى وحدها او مع المتعلق فالاقوال ثلاثة والخلف لفظي
اى في الصورة لافي الحقيقة ولهذا الخلاف الصوري افراد الجار والجور
والظرف بالذكر والافتد يقال ما فائدة افرادها مع انه ان قد عاملها
اسما كان من الاخبار بالمفرد وان قدر فعلا كان من الاحياء بالجملة فلا
يجوز ان عن المفرد والجملة والظرف والجار والجور يسميان بشبه
الجملة ووجه الشبه بها وقوع كل منها خيرا وصلة وحالا وغير ذلك

بالجملة وان تقديره اى والصحيح اى الراجح تقدير المتعلق نحو كان
 او مستقر كما حصل او ثابت لا كان او استقر ونحوهما يحصل وثبت مما يليق
 بالمقام وقيل الراجح تقدير كان نحو فالخلاف في الراجح لا في الجواز فالذى
 اخط عليه كلامهم كما قاله في المعنى مختار له انه لا يترجح تقديره اسما
 ولا فعلا بل بحسب المعنى فان اريد المعنى قدر كان او استقر وان اريد
 الحال او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزاء في غدة قدر مضارعهما
 او وصفه وان قدر كان او كان من كان التامة بمعنى حصل او حصل
 لا الناقصة والا كان الظرف والجار والمجرور في موضع الخبر فقط
 كان وتسلسل التقديرات وما كانا منها عاملة مصرحاً به لكونه خاصاً
 فهو لغو وما لم يصرح به لكونه عاماً فهو مستقر والمضما اليه يشق
 منه ان الخبر في نحو زيد اكرمه مجموع الفعل والفاعل والمفعول وهو
 الظر واختاره شيخ الاسلام على المحلى وان كان المشهور عند النحاة ان الخبر هو
 الجملة وحدها ومثل المفعول الحال وغيره من متعلقات الفعل واعلم ان الجملة
 تنقسم ثلاثة اقسام كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى وصغرى باعتبار
 فالكبرى فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع هي خبراً والصغرى فقط ما وقعت
 والجملة لهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبراً والمثالان في المتن اجتمع
 في كل منهما جملتان صغرى وكبرى فالصغرى هي قام ابوه وجاريته ذاهبة
 والكبرى هي جملة زيد قام ابوه وزيد جاريته ذاهبة واذا قلت زيد
 ابوه غلامه منطلق اجتمع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى
 زيد ابوه غلامه منطلق والمحتملة ابوه انما فانها كبرى باعتبار ان خبرها
 جملة وصغرى باعتبار انها خبر

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

اى في الاغلب فلا يشكل بافعال التصيير فانها تارة تدخل عليها كقوله
 تقطع واتخذ الله ابراهيم خليلاً وتارة لا تدخل عليها كجملات الفقير غنيا ومهتر
 المعلوم وجوده والمراد الذى قبله دخولها على جنس المبتدأ والخبر فالجنسية
 لا استغرافية اذ لا تدخل على كل مبتدأ وخبر فان دخولها عليها مشروط
 بان لا يكون المبتدأ مخبراً عنه بجملة طلبية نحو زيد اضربه ولا انشائية نحو

وان تقديره كائن او مستقر
 لا كما تارة واستقر
 نحو قولك زيد قام ابوه
 وجملة قام ابوه من خبر عن زيد والرابط
 اليه في موضع رفع خبر عن زيد والرابط
 بينهما الهاء من ابوه (رو) المبتدأ مع خبره
 نحو قولك زيد جاريته ذاهبة
 مبتدأ اول وجاريتها مبتدأ ثان وذاهبة
 خبر المبتدأ الثانى وجملة المبتدأ الاول والرابط
 في موضع رفع خبر المبتدأ الاول من جاريته
 بين المبتدأ الاول (باب) العوامل
 الداخلة على المبتدأ والخبر

هند زوجهكما وان لا يلزم التصديق برغوايم عندك وان لا يلزم الحذف
كالخبر عنه بنف مقطوع نحو الحمد له الحمد الى اخرها وفي الحاشية وتسمى
النواسخ من النسخ وهو الازالة لازاتها حكم المبتدأ والخبر وانما ازالته لانها عامل
لفعلي والابتداء عامل معنوي واللفظي اقوى من المعنوي ههنا في هذا الكتاب
لا حاجة اليه لانها في كل كتاب كذلك اي هي من حيث العمل ثلاثة اقسام لا من حيث
الحقيقة لانها من هذه الجهة قسمها افعال وحروف هكذا قالوا والظواهر ثلثة
ايض من هذه الجهة لانها افعال وحروف واسماء وهي المصادر واسماء الفاعلين
الا ان يقال ان اسم كل نوع من كان واخواتها لم يتخلل في العمل فلم يبق بعده قسمها ثلثا
فائدة بجلل عددها ثلثة من حيث العمل فان له فائدة لان عمل كل قسم غير على الآخر
كان واخواتها انظرها وانما قد كان واخواتها على ان واخواتها لانها افعال
والاصل في العمل لما وقدم ان واخواتها على ثلثت واخواتها مع كونها افعال لان اول
الجزءين باق معها على الاصل وهو الخبر وبذا من كان واخواتها بكان لانها ام الباي
لاختصاصها بكونها تستعمل في قصة غير شائقة نحو كان زيد قائما وشائنة نحو اذنت
كان الناس نصفان او وزائدة نحو ما كان احسن زيدا عليها مخلفاى من حيث
الرفع والنصب ترفع الاسم لغير المراد ترفع اسمها وتصب خبرها لان اسمها
لا يكون الامر فورا فرفعه تحصيل الحاصل وخبرها لا يكون الا منصوبا فقصه تحصيل
الحاصل بل المراد ترفع المبتدأ وتصب الخبر كما اشار الى ذلك الشيخ بتحويل عبارة المتن
بقوله اعلم المبتدأ وقوله بعد اي خبر المبتدأ ورفعه للمبتدأ بان تحذف فيه رفعا غير
الذي كان به على الاصح ويسمى اسمها اي تسمى الخاتمة المرفوع بها اسمها حقيقة
وقد اعلا مجازا والمنصوب بها خبرها حقيقة ومعقولا مجازا والسببية في كل
اصطلاحية خالية عن المعنى لان زيد من كان زيد قائما اسم للذات لا كان
لان اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكا والالف والنون فليست كان مسمى زيد
وقائما ليس خبر كان لانها افعال لا يخبر عنها فالاضافة في كل لادني ملائسة
وهي كونها تعلل فيها المرفوع فاعلاى حقيقة والمنصوب معقولا اي حقيقة
فلا ينافي ما مر قريبا لان هذه الافعال في حال نقصانها انظرها تقييده
المحرف بقوله الذي من شأنه انهما انما تجردت عن ذلك الحدث المعيد بما ذكره في
تجرد عن مطلق الحدث على الصحيح بل تدل عليه وانما تجرد عن الحدث المعيد بما ذكره

وتسمى النواسخ الاول كان واخواتها
والثاني ان واخواتها وهذه الثلاثة
فانما ترفع عملها مختلفا او كما كان في النواسخ
ويسمى ترفع الاسم اي المبتدأ او الخبر
وايضا ترفعها وانما يسمى اي خبر المبتدأ
والافعال في حال نقصانها لان خبره
المحرف الذي من شأنه ان يصدر عن
الفاعل ويصير على القول فيها ذكر

وسميت ناقصة لعدم اكتمالها بالرفع لانها تدل على زمن دون حدث
فان الاصح دلالتها عليهما الا ليس كالروابط من حيث احتياج الجموعتين
لان حيث توقف معناها على غيرها قل ومن ثم اى من اجل تجردها
عن الحدث المخصوص وصيرورتها كالروابط نشأتسمية نحو حروفا
الصحيح انها افعال كما مر هنا اى في هذه المقدمة اما في غيرها ففى اكثر
من ذلك فى الماضى متعلق باقتضاف اى انها موضوعة للدلالة على ذلك
ودوام ذلك وعدمه من قرينة اخرى فى المساء بالمد من الزوال الى
الغروب تقيض الصباح امسى زيد غنيا اى ثبت له الغنى وقت المساء
اصبح البرد شديدا اى ثبت السدة للبرد وقت الصباح وقس
على ذلك ما سياتى من الامثلة المسئلة اى المسائل عليها الالف والنقطة
فرقا بالاولى بينها وبين الضاد المجع وبالثانية بينها وبين الطاء الممثلة
ظل زيد صائما اى ثبت له ذلك جميع نهاره واما قوله تعالى وجهه
مسودا فهو معنى صار لان ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط
كما لا يخفى بان زيد مظهر اى ثبت له ذلك جميع ليله والانتقال
عطف تفسير وهو من حقيقة الحقيقة كما مثل ومن صفة الى صفة نحو
صار زيد غنيا وهى لتي الحال الاضافة من اضافة المظهر والمظهر
على حد مكر الليل اى لتي مضمون الجملة فى الحال اى زمن التكلم وقوله عند
الاطلاق اى عما يدل على خصوص تى الحال او غيره وقوله واليخرى اى الخلو
عن القرينة عطف تفسير للاطلاق واحترز هذا القيد عما اذا قيدت بزمن
فانها تكون للتي فيه ففى قولك ليس زيد قائما امس لتي القيام فى الماضى واذا
قلت غدا ففى لتي القيام فى المستقبل وهذا مذهب الجمهور وقيل للتي مطلقا
نحو ليس زيد قائما اى ليس متصفا بالقيام الآن ويمكن ان يقوم بعد ذلك
هذا مذهب الجمهور المتقدم اذا صرح بلفظ الآن كان توكيذا بما التنا
ما ليست قيدا بل الشرط تقدم التى مطلقا او شبهه والدعاء اى بدلا
خاصة وانما شرط فهذه الافعال ذلك لتوقف افادة الاستمرار منها على
دخول الناقى عليها لانها بمعنى التى فاذا دخل عليها التى انقلب انباءا وانما
قام النهى والدعاء مقام التى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل

كالروابط ومن ثم سماها الزجاء حروفا
(وهى ثلاثة عشر فعلا ذكره هنا
والا ففى اكثر من ذلك الاول وكان وهى
لانصاف الخبر عنه بالضم فى الماضى
مع الدوام والاستمرار نحو كان الله غفورا
وجها واما مع الانقطاع نحو كان الشجر
(و) الثالث (الرسمى) وهى لانصاف الخبر
عنه بالخبر فى الماضى نحو امسى زيد غنيا
الثالث (الصحيح) وهى لانصاف الخبر
عنه بالخبر فى الصباح نحو اصبح البرد شديدا
(و) الرابع (الاحتجى) وهى لانصاف الخبر
عنه بالخبر فى الضمى نحو اضى القيد ورجا
عنه بالخبر فى الظل) بالطاء المسئلة وهى
(و) الخامس (الظل) بالخبر نهارا ونحو ظل زيد
لانصاف الخبر عنه بالضم فى الماضى
صائما (و) السادس (بات) وهى لانصاف
الخبر عنه بالخبر فى ليل ونحو بات زيد مقظا
(و) السابع (صار) وهى التحول والاستعمال
نحو صار السمر خضيا (و) الثامن (عن)
وهى لتي الحال عند الاطلاق والتجريد
وهى لتي الحال عند الاطلاق والتجريد
القرينة نحو ليس زيد قائما اى لان
الاسم ما زال وما انتك وما قفى وما
عش (و) العشرة (و) العشرة (و) العشرة
والدعاء

ولا فرق في الثاني بين ان يكون ملفوظا به كما مثل أو مقدر أو نحو ما لله تقنو
اي لا يقتضون في التصريح ولا ينقص حذف الثاني الا بثلاثة شروط
كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون الثاني لاه وقد نظمها العلامة
الدونوري بقوله

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة اذا كان لا قبل المضارع في قسم
للازمة اي موضوعه للدلالة على ملازمة الخبر من اضافة المصدر
لفاعلها وقوله الخبر عنه بالنصب مفعوله وفي نسخة الخبر عنه على
بفتح السين وقد سكن اي قد رما بقتضيه اي يطلبه الحال من استمرار خبرها
لفاعلها من قبله نحو ما زال زيد عالما اي منذ صلي للعالمية يعني من حين تأمله
وتفهمه للعلم والافعال يشهد بان قبل ذلك ليس عالما ونحو ما زال زيد اميرا
معناه ان الامارة ثابتة له وقت قبولها بان لا يكون طفلا مثلا وعلى
هذا فقس لاستمرار الخبر اي موضوعه للدلالة على استمرار خبرها وقوله
مادام معناها توقيت امر من انصاف اسمها بخبرها لنيابتها اي لأجل
كونها نائبة عن الظرف قال ابن ثابت في شرح البردة اما كونها مصدرة فظا
واما كونها ظرفية فلم نحر فظا لان الظروف كلها اسماء وحجاب بان ما
حيث كانت مصدرة كانت مع ما بعدها كخبر المصدر وصريح المصدر
ينوب عن الظرف في اعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤد له فيسمى مصدرا
لذا تروى لنيابته عن الظرف نحو حيث طلوع الشمس أي وقت طلوعها
فحذف لفظ وقت وناب طلوع منابه فيعرب ظرفا وذلك من تأخذه
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هي كالمصدر نائبة عن
ظرف نيابة مضاف اليه عن مضاف له لتاويلها من المعلوم ان المؤول
هو الفعل بعدها على التحقيق لاهي في العبارة تسجي والتقدير بمعنى
المقدر مدة دوامه وقد تسجي ايضا في هذا فان المقدر هو مدة دوام
فقط لا زيد متردد اليك وايضا ليس المراد دوام زيد وانما المراد
دوام ترده فلو لم تكن ما مصدرية ظرفية بأن كانت مصدرية غير
ظرفية لم يعمل دام بعدها العمل المذكور بل تكون تامة بمعنى فان وليها
منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي وامن صحيحا اذن للمعلوم

وعن الاضلال الاربعة للازمة الحال نحو ما زال
فنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال
زيد عالما وما انفك عن كذا كذا وما انما
يكون مستويا وما انما كذا كذا وما انما
(و) الثالث عشر (مادام) موقوف على
الظرفية المصدرية وهي لا استمرار الخبر نحو
لا يصحك مادام زيد مترددا اليك ونحو
ما دمت ظرفية لنيابتها عن الظرفية مصدرية
لما وليها مع مصلتها بمصدر والمقتدير
مدة دوام زيد متردد اليك

ودلالة على المعاني فمضى كان لا اختلاف
المتضمنة بالمعنى في الماضي كما تقدم (والمعنى)
للكسورة (وان) المتضمنة (للتوكيد) اي
تأكيد النسبة (و) معنى كذا (للاستدراك)
وهو تقييد الكلام برفع ما يتوهم بثبوته
او نفيه (و) معنى (ان) كان التشبيه وهو
الدلالة على مشاركة امر لا مرقى معنى (و)
معنى (ان) لمشاركة (و) وهو طلب الاطع فيه
او ما فيه عسر

كما عرفت فاختلاف الالفاظ احسن من ان يكون معه اختلاف المعاني
كل كنى وان مثلاً او لا يكون كما في ان وان هذا توضيح ما في الحاشية فنامل
ودلالة على المعاني اى الالية لا ممّا كان واخواتها الوضوح فساد
فالمراد مطلق الدلالة على المعنى للتوكيد التغيير باللام في هذا وما يأتى
في هذا غير لانه يقتضى ان يكون معنى ان وان مثلاً شيئاً آخر غير التوكيد ثابتاً
وما صلا له وذلك خلاف ما اجمعوا عليه فلا بد من توجيه كلامه بان يجعل
قوله للتوكيد وما بعد متعلقاً بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى ان
معنى ان وان المحتمل عند العقل لما شق مصروف بالنظر الى الخارج الى المعنى
الذى هو التوكيد خاصة بان يجعل معناها هو التوكيد بعينه والتوكيد
هو تقوية الحكم عند المخاطب ايجاباً بخوان زيداً قائماً او سلباً بخوان زيداً ليس
بقائم فان زانير فعلاً احتمال الكذب والمجاز فان كان المخاطب متردداً في الحكم
فهما التردد والتوكيد بهما تخ استحقاقى وان كان منكر الحكم فهما
لنفي الانكار والتأكيد بهما تخ واجب ومن ثم لا يوثق بهما اذا كان السامع
خالياً للذهن من الحكم والتردد فيه كما في علم المعاني ومعنى كذا الاستدراك
اى لانها لا تتوسط الا بين كلامين متغايرين ايجاباً او سلباً فلا بد ان يقدم
عليهما كلام كما سياتى تقييد الكلام انما اى اتباع الكلام برفع اى شق
ما يتوهم اى يظن ثبوته بخلاف الناس كمن زيد جالس فقوله قام الناس
يتوهم قيام زيد معهم لانه منهم فرفقت ذلك التوهم لكن وقوله او نفيه
معطوف على ثبوته اى وتقييد الكلام برفع ما يتوهم نفيه اى باثباته لان
نفي النفي اثبات له فحق قولك زيد جالس لكنه كريم فثبت ما يتوهم نفيه وهو
الكريم بقوله لكنه كريم لان عادة الجبان البخل وهو الدلالة الضمنية عائد
على التشبيه وهو معتز لان التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم والدلالة
فعل الخوف ففى وصف له ولا يعجز الاخبار بأحد هاتين الاخرى بخوان كذا
على حذف مضاف الى الحكم بالدلالة او ان المعنى ان يدلى المتكلم انما فكون
الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد ان يزداد في التعريف بالكافا وكان او خورهما
ليخرج مثل قولنا قاتل زيد عمراً وجاءنى زيد وعمرو فانه يقيد عليه الدلالة
على مشاركة امر لا مرقى معنى وهو طلب الاطع فيه وهو المستحيل

اي ما من شانه ان لا يطمع فيه كقوله الاليت الشيب يعود يوما وقوله
او ما فيه عسراى وطلب ما فيه لمع ولكن فيه عسره وهو الممكن الحصول
كقول الفقير ليت لي قطارا من الذهب اي ما من شانه ان يطمع فيه فلا
بان التقير لا طمع له في قطار من الذهب بخلاف طلب الواجب غوليت
يجب فانه ممنوع وهو طلب الامر المحبوب اي المستقر بالمحصل فلا يكون
الاي الممكن فلا يقال لعل الشيب يعود يوما واما قول فعون لعل ابلغ الاشيا
انما كان منه جملا وافكا وما تقرر علم الفرق بين ليت ولعل بان ليت
يتمنى بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن ولعل لا يتمنى بها الا ما يمكن وقوعه ثم
اعلم ان تفسير المشكوك فيه التمني والترجي بالطلب من باب التسحيح فان كلا
من التمني والترجي حالة نفسانية يلزمها ميل التفسير لذلك الشيء المتمني او
الترجي وطلبها له فالطلب لازم فالطلب للمزوم الذي هو التمني والترجي
واريد لازمه الذي هو الطلب والتوقع اي والتوقع بالاشفاق
في المكروه الخوف منه وقيل التوقع اعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا
وتوقع المكروه يسمى اشفاقا هالك اي ميت اي خاف عليه الملاك
الموقع على انها اى على سبيل انها مفعولان لما اى على الصحيح وعند
الكوفي تنصب كئان على النسبية بالحال مستند لاي وقوعه جملة وظرفا
ورد بوقوعه معرفة وضمير او جامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه لو من عبد
المعنى حيث لا مانع احترز به عما اذا كان مانعا وهو امران الاول
الالغاء وهو ابطال العمل لقطا ومجلا جوازا الضعف العامل بتوسطه نحو
زيد ظننت قائما والاعمال والالغاء حينئذ على حد سواء او تاخره نحو زيد
قائم ظننت والاهمال ادخ ام مع التقدم فيمتنع كظننت زيدا قائما قال
في الخلاصة وجوز الالغاء لافي الابتدا وانوضع المشا اولام ابتدا *
والثاني التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا مجلا بسبب توسط ماله الصدارة
بينها وبين مفعولها كاللحق نحو علمت زيدا قائما وبسبب كون احد مفعولها
مما له الصدارة كان ما الاستفهامية كقوله
وما كنت ادرى قبل غرة ما البكا ولا موجه القلب حتى تولت
فجملة زيدا قائما في محل نصب حدثت مسد للفعولين وكذا جملة قوله ما

(و) معنى (لعل للترجي) وهو طلب
الامر المحبوب (والتعقيل) وهو المنع
ضد عدم بالاستقار في المكروه نحو لعل
زيد اهلك والترجي في الجملة والرجح
الله يرحمني فان الملاك مما يكسب
مما يجب (واما) القسم الثالث من التنصيب
وهو (ظننت) واخواتها فانها تنصب
الابتدا ويسمى مفعولها الاول (و) تنصب
(الخبر) ويسمى مفعولها الثاني وانما
تنصبها (على انها مفعولان لها) حيث
لا مانع

البكا بدليل العطف على محلها بالنصب في قوله ولا موجبا القلب فانه
عطف موجبات بالنصب على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله
ادري لان المستدله الصدارة وهو ما الاستفهامية وسبحه هذا تعليقا لان
العاقل علق عن العمل في اللفظ وعمل في المحل فشبّه بالمزاة المعلقة التي هي
لامزوجة ولا معلقة وهي التي اشاء زوجها عشترا واعلم ان هذا من الامرين
لايجريان في قلن وجميع اخواتها بل هي خاصا ببعضها كما اشار اليه ابن مالك
وحسن بالتعليق والالغاء ما من قبل هب والامر به قد الرما
تقيد ترجيع وقوع المفعول الثاني اى تدل على ان محان وقوع المفعول
الثاني اى غالبا فلا يرد ان اثلاثه الاول قد ترد لليقين كقوله تعالى
يظنون انهم ملاقور بهم اى يتيقنون ذلك وقول الشاعر
حسبت النقي والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرة اصبحت ارق لا
اى تيقنت وقوله

دعا في الفواني عنهم وخلقتي لاسم فلا ادعى به وهو اول
اعنى تيقنت ان لى اسمك ادعى به وانا شاب قال بعضهم هذا الاسم
هو الاخ لان النساء يقبلن الشاب الاخ وللشاب الم وزعت بمعنى اعتقد
او شكك او ظننت لا بمعنى تكلمت والاعتد لواحشارة بنفسها واخرى بحرف
الجرولا بمعنى سمن وهزل والا كانت لازمة وثلاثة منها اى من العشر تقيد
تحقيق وقوع المفعول الثاني اى تدل على تحقيق وقوعه اى غالبا فلا ينافى دلالة
بعضها نادرة على الظن كما في رأى فانها تستعمل بمعنى يقين وهو الغالب كقوله

رايت الله اكبر كل شئ محاورته واكثرهم جنودا
وقد تانى بمعنى ظن وقد اجتمعنا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ويزاه قربيا
اى يظنونونه ونعلمه وكما في علم فان الغالب فيها ان تكون بمعنى يقين كقوله ه
علمك الباطن المعروف فانبعث اليك في واجبان الشوق والامل
وقد تانى بمعنى ظن كقوله تعالى فان علمتهم من مؤمنات رايت اى لا يمنع
ابصر والاعتد لواحد لانها من افعال الحواس وعلمت اى لا بمعنى عرفت
والاعتد لواحد ما عني ان بين العلم والمعرفة فرقا فاما امر واما على انهما بمعنى
واحد فلا تفرق قد يخص احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر وهو امر

وذكر في ذلك عشرة افعال اربعة منها قيد ترجيع
وقوع المفعول الثاني (وحيث) (وحيث) (وحيث) (وحيث)
فانما (وحيث) (وحيث) (وحيث) (وحيث)
تخولت اللال لانها (وحيث) (وحيث) (وحيث) (وحيث)
زيدا صا ق او ثلاثة منها قيد تحقيق وقوع
المفعول الثاني (وحيث) (وحيث) (وحيث) (وحيث)
مادقا (وحيث) (وحيث) (وحيث) (وحيث)

في اعرابه وهذا التعريف للفت بالمعنى المصدرى وقد استعمله النحاة بمعنى
 المنقوت به وهو المراد هنا ويراد فيه الصفة والوصف وعرفوه على هذا بان
 التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته او صفات ما يتعاقب به
 فخرج بقوله لم يتم متبوعه البدل وعطف النسق لان البدل مقصود
 في نفسه وليس المقصد به اتمام متبوعه ولا عطف النسق مغاير لمتبوعه
 وخرج بقولهم ببيان صفة من صفاته ان عطف البيان والتوكيد لانهما
 شاركوا الفت في اتمام ما يتبعه لكن لا يدان على معنى فيه اما البيان فلا انه
 عين الاول واما التوكيد فلا انه يكون بالنفس مثلا ونفس الشيء هو الشيء لا
 معنى فيه وهذا التعريف شامل لانواع الفت فانه اما التحصيل كقوله خور
 برجل كاتب او توضيح معرق خور بر زيد الشاجر والتخصيص بتقليل الاشتراك
 في التكرار والتوضيح وقع لاحتمال في المعارف او مدح نحو الحمد لله والى المعاني
 او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او زعم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين
 او توكيد نحو تلك عشرة كاملة وهذا هو المراد بقولهم في التعريف الذي يتم
 متبوعه فان المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من الامور المذكورة ولذلك
 لا يكون الاشتقاق او مؤولا به لان الجوامد لا دلالة لها بوضعها على معان
 منسوبة الي غيرها ومعنى المشتق ما دل على حد وصفه كاسم الفاعل واسم
 المفعول ومعنى المؤول به ما اقيم مقامه في معناه كاسم الاشارة وذى معنى
 صاحب والمشتق والجملة والمصدر والمشتق من كبره واخراده نحو عدل
 والحاصل ان الفت بمعنى المنقوت به على قسمين الاول المفرد والمراد به
 ما قابل بالجملة وشبهها وهو ثلاثة انواع الاول المشتق كضارب ومضروب
 وضرب وحسن واحسن والثاني شبه المشتق كذا وذى واسماء النسب نحو
 مكي والى الثالث المصدر نحو رجل عدل والقسم الثاني بالجملة وشبهها والمراد به
 الظرف والجار والمجرور والفت بها ثلاثة شروط في المنقوت وهو ان
 يكون تكملة اما لفظا ومعنى كيوما من قوله تعالى واقفوا يوم اترجعون فيه
 الى الله او معنى لا لفظا وهو المعروف بالجنسية كما في قوله تعالى كل الحمكار
 يحمل اسفارا وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مستقلة على ضمير يرتبطها
 بالمتبوع ولو لم يفظ به كما مثل او مقدر كقوله تعالى واقفوا يوما لا تجزي نفس
 عن نفس شيئا اي فيه ثابتهما ان تكون خبر بترى محتملة للصدق والكذب

رسمه ببعض خواصه ان فيه نظر لان الظاهر ان قوله تابع للمنفوت
ان ليس واردا مود التعريف بل بيان حكم من احكام النعت فتأمل اهـ
تابع للمنفوت اي مشارك له في رفعه انما على هذا مضى الى في نوع
رفعه انما قلنا ذلك لانه لا يجب توافقهما في الشخص اذ قد يكون اعراب
احدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدر او قد يكون اعراب احدهما بالحركة واعراب
الآخر بالحرف واعراب احدهما تخليا والآخر لفظيا ان كان مرفوعا انما
ير الى ان كلام المنفوت على التوزيع اذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب الا في أن
واحد وكذا فيما بعد وفي تعريفه اي في نوع تعريفه لا في شخصه اذ لا
يشترط ان يكون النعت معرفا بعين ما تعرف به المنفوت بل المراد كونها معرفتين
اما من جهة واحدة نحو جاء الرجل الفاضل او من جهتين نحو راي بكر امير
مكة ويجب كون الموضوع اما اعراف من الصفة او مساويا لها ولا يجوز ان يكون
دونها فالاول كقولك مرت مرتيد الفاضل فان العالم اعراف من المعرف بالالف
واللام والثاني نحو مرت بالرجل الفاضل فانها معرفة بالالف واللام والثاني
نحو مرت بالرجل صاحبك فان صاحبك بدل عندهم لان المضاف
للمضيف في رتبة الضمير او في رتبة العالم وكلاهما اعراف من المعرف بالالف واللام
سواء كان النعت حقيقيا اي هذه الخمسة اعني الرفع والنصب والخفض
والتعريف والتكثير لا بد للنعت من اتباعه للمنفوت في اثنين منها سواء كانت
النعت حقيقيا وهو الجارى على من هو له في الواقع اي المسند الي من هو نعت
له في الواقع او كان نسبيا وهو الجارى على غير من هو له اي المسند الي غير من
هو نعت له واكون النعت مطلقا لا ينفك من اثنين من هذه الخمسة اقتصر
المتن عليها الستة بالنصب صفة لتعريف ايضا كما تبعة في اثنين
من الخمسة المقدمة ويكمل له في اي وقت اتبع النعت المنفوت فيما ذكر
اربعة من عشر هي الرفع والنصب والجرو والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والتعريف والتكثير وانما يكمل له جميع العشر لانه
لا يكون الاسم متصفا بجميعها في وقت واحد بل بينها من التضاد الا ترى أن
الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجرورا في حالة واحدة ولا معرفة بكرة معا
ولا مفردا شتى مجموعا كذلك ولا مذكرا مؤنثا كذلك وانما يكمل له في حالة

رسمه ببعض خواصه تعرف بها على المنفوت
فقال (النعت تابع للمنفوت في رفعه)
ان كان مرفوعا (ونصبه) ان كان
منصوبا (وتعريفه) ان كان المنفوت
معرفة (وتكثيره) ان كان المنفوت
تامة سواء كان النعت حقيقيا او نسبيا
ثم ان رفع النعت ضمير المنفوت المستتر
تبعة ايضا في تكثيره وتانيثه وافراده
وتثنيته وجمعه ويكمل له حيفا اربعة
من عشرة

واحدة اربعة امور واحد من اوجه الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب
والجر وواحد من الافراد والتنثية والجمع وواحد من التعريف والتكثير
وواحد من التذكير والتانيث ويسمى الفتحة اسمية علماء هذا الفن
حينئذ اى حين رفع الفتحة ضمير المنقوص حقيقيا وظاهر هذا الكلام شموله
للمنقوصات برجل حسن الوجه بنصب الوجه لكونه رفع ضمير يعود على المنقوص
فهو حقيقى مع انه غير جار على المنقوص ولذلك صرح غالب النحاة بان يسمى وسيا
في الشئ اشارة اليه وبعضهم سماه مجازيا وعليه فاقسام الفتحة ثلاثة
ثم اعلم ان اتباع الفتحة للمنقوص في اربعة من عشر انما يكون مع عدم المانع
اما اذا منع ما منع كان يكون الفتحة فاعل تفضيل فانه لا يتبع في تنثية ولا
جمع ولا تانيث بل يكون مفرد امذكرا على كل حال فتقول مررت برجل افضل
منك ورجلين افضل منك ورجال افضل منك وبامرأتين افضل منك
وتيسره افضل منك واعلم ايضا ان قول المتن تابع للمنقوص في رفعه اى ما
لم يكن المنقوص معلوما بدون الفتحة والاجاز قطعها وعدم تبعيته له نحو عود
بالله من الشيطان الرحيم برفع الرحيم او نصبه فالرفع اذا علم يقطع نعت
النصب بتقدير فعل والرفع بتقدير مبدأ والمنقوص يقطع نعته للرفع او للنصب
ولا يقطع البحر لامتناع تقدير الجار مع بقاء عمله في غير الحال المعاومة
عندهم وان دفع الى الفتحة سببى مفعول رفع والمنقوص مضاف اليه
والظن بالنصب نعت للسبب والمراد به ما قابل المستتر بقرينة مقابلة في قوله
فيما مر ضمير المنقوص المستتر في قوله الضمير البارز نحو جاء الرجل الضارب
انا ويسمى الفتحة اى وقت رفعه سببى المنقوص الظاهر وقوله سببيا
نسبة الى السبب المراد به هنا ما بينه وبين المنقوص علاقة نقول في الفتحة
الحقيقية الحاصل ما ذكره الله اثنان وسبعون مثالا وذلك انما ان يكون
مفردا او مشى او مجموعا وكل منها اما ان يكون معروفا اوكرة وكل منها اما ان
يكون مذكرا او مؤنثا فهذه اثنا عشر وكل منها اما ان يكون مرفوعا او منصوبا
او مخفوضا فهذه ستة وثلاثون وكل منها اما ان يكون حقيقيا او سببيا فهذه
اثنان وسبعون حاصلة من ضرب اثنين في ستة وثلاثين فهذه جملة ما ذكره
الله والستة وثلاثون في الحقيقة بالنظر لكل من المنقوصات والفتحة وفي السبب

ويسمى الفتحة حقيقيا وان رفع سببى
المنقوص الظاهر فتعريفه على ما ذكره
المعروفه في اثنين من خمسة ويسمى
الفتحة سببيا

ما يازهم او غير جمع نحو مرت رجل قيام علمانه ويضعف لصيغته اي
 يضعف جمع النعت تضعيف قال الشيخ ابو بكر الشنواني اي يجوز مع ضعف
 بل لا يجوز في اللغة المشهورة وانما جاء في لغة قليلة الاستعمال موافقة
 الفاعل في الجمعية نحو قاعدون علمانه كما في لغة قليلة يقعدون علمانه نحو
 اكلوني البراغيث لكن في الفعل اضعف هذا اذا انحاز الى محل جواز هذا
 الاستعمال في الحقيقي والسببي دون غيره وقوله نعت باسم الفاعل اي الذي
 ليس بمفعول او الصفة المشبهة اي واسم الفاعل المصنف مخور زيد قائم
 الأب ولعله لم ينفه اليه لانه لا يحسن ان يكون صفة مشبهة وهي ما استحق من فعل
 لا يحسن ان يكون صفة مشبهة وهو ما استحق من فعل
 وضع متصفا بمصدره اي الحدث على وجه الحدوث وصيغتها مخالفة لصيغة
 اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وفعل عمل فعلها جاز
 فيه اي في النعت وقوله هذا الاستعمال وهو رفع النعت سببي المفعول الظاهر
 فيستراى ضمير المفعول على التثنية بالمفعول براء ما كان معرفة
 وعلى التمييز ان كان نكرة وحينئذ اي وقت ان ينصب ويجحف ويح
 الى القسم الاول وهو النعت الحقيقي اي يرجع اليه في تلك المطابقة مع بقاءه
 على انه سببي وليس المراد كونه بصير حقيقة فاعمل قل وتقدم ان بعضهم
 سماه نعتا مجازيا وان الاقسام عليه ثلاثة وجرها اي على الاضافة والاول
 بمعنى او وكذا تفعل اي تفعل فعلا مثل ذ الفاعل فجلة كذا في موضع النعت
 لمصدر محذوف والمعرفة لما ذكر المصنف ان النعت يتبع مفعولة في اثنين
 من خمسة وقدم الكلام على الرفع والنصب والمجرى في باب معرفة علامات الاعراب
 ولم يتكلم فيما سبق على التعريف والتذكير احتاج الى بيان المعرفة والتكثرة
 لنتم الفائدة وكان الاولى ان يقدم التكرار لانها الاصل لا ندرج كل معرفة
 تحتها لكنه بدأ بالمعرفة لانها اشرف من حيث دلالتها على معين والى في المعرفة
 للجس ولذا اصح الاخبار عنها بقوله خمسة اشياء فلا يقال لا يخبر عن الواحد
 بالخمسة وقول الله من حيث هي اي لا يقيدها كونه ضميرا ولا علما انه فلا يلزم
 تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره ولا يقيدها كونه نعتا وينعت بها انما كما
 سيذكره الله قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشيء بعينه والتكرار ما وضع

ويضعف تضعيف هذا اذا نعت باسم الفاعل
 فانه نعت باسم المفعول او الصفة المشبهة
 جاز فيه هذا الاستعمال وجاز فيه ان يكون
 الاسناد عن السببي انما الى ضمير المفعول
 في النعت وينصب السببي على التثنية بالمفعول
 براء او يحذف بافتقار النعت اليه وحينئذ
 يطابق مفعولة في الثاني والثنية وجم
 ويرجع الى القسم الاول ما لم يأت به وجه
 للمفعول والعبد او الحسن الوجه ذرير
 العبد والوجه وجرها وكذا تفعل في كل مثال
 بما يناسبه (والمعرفة) من حيث هي

شئ لا بعينه قال الرضى قوله بعينه اخترازا عن التكررات والمعنى ما وضع
 لان يستعمل في شئ واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا الواضع كما
 في الاعلام او لا كما في غيرها هو قال ابن مالك في شرح السهيل من تعرض
 لهذا المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه اه اى دون
 اعتراض ولاجل ذلك تعرض لها في الخلاصة بالعد كما فعل المصنف
 وعلى ما ذكره في شرح السهيل بقوله لان من الاسماء ما هو معرفة معني
 نكرة لفظا كقولك كان ذلك عاما اول وعكسه كاسامة وما فيه الوجها
 كواحدا مه وعبد بطنه فاكثر العرب بحريهما معرفتين بمقتضى الاضافة
 وبعضهم يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما رب وينصبهما على الحال وكذا
 ذوالا الجنسية فيه الوجهان ولذا ينفت بالمعرفة تارة وينفت
 نعت النكرة اخرى فاحسن ما يتبين بران يذكر احسما المعرفة مستقفا
 ثم يقول وما سوى ذلك نكرة اه قال الدماميني وهو كلام ظاهري خال
 عن التحقيق اه اى لان عاما اول في قولك عاما اول في الاصل مبهم وتعيينه
 عارض من الوصف واسامة مدلوله معين وهو الماهية فهو معرفة لفظا
 ومعنى الحق في واحد امه وعبد بطنه التعريف بالاضافة ودخول رب
 عليهما ونصبهما ما ذوسا في الكلام على المعرفة بال الجنسية فقول ابن مالك
 في التعريف المتقدم ما وضع شئ بعينه اه وقول سعد الدين المعرفة ما اشير
 به الى خارج مختص اشارة وضعية شامل لجميع انواع المعارف مخرج لسائر
 التكررات وحينئذ فقوله دون استدراك عليه فيه استدراك عليه اه حفي
 على الاستوفى ببعض تغيير وزيادة خمسة اشياء الوجه انها ستة كما ذكره
 في الخلاصة هذه الخمسة والسادس الوصول ولعل المصنف ادخله في المبهم اوفى
 المعرفة بال او في المضامين اه على ان تعريفه بال ان كانت فيه وبنيتها ان لم
 تكن فيه الايا فتعريفها بالاضافة وبعضهم عد سبعة فراه النكرة المقصود
 في التذاه كما راجل معين بناء على ان تعريفه بالعقد والاقبال وقيل انه تعرف
 بما تعرف براسم الاسادة وقيل تعريفه بالمحذوفة ونابحرف التذاه
 منابها قال ابو حيان وهذا الذي صححه اصحابنا ولا خلاف في النكرة غير
 المقصودة فهي باقية على تكررها كما راجل اخذ بيدي واما العلم كما زيد

(خمس اشياء)

فذهب قوم الى انه تعرف بالبناء بعد ازالة تعريف العلمية والاصح انه
 باق على تعريف العلمية وانما ازداد البناء وضوحا من المحسنى مع
 زيادة منه على الاشهرى واعلم ان المراد بالموصول الموصول الاسمى وهو
 ما اقتراب الى الوصول بحملة خبرية او وصفية مخرج او ظرف او جار ومجرور
 تامين والى عائدا وخلفه وهو الذى للمفرد الغير المؤنث والمثنان لثناه
 والذير لجمع والى مؤنثه والمثنان لثناها والذكر لجمعها والاولى لجميع المذكر
 والمؤنث وهذه الالفاظ تسمى موصولا نصبا وهو ما يستعمل بلفظ واحد
 لمعنى واحد واما المشترك وهو ما يستعمل لمعان متعددة بلفظ واحد
 فهو من العقلاء وما غيرهم وادى للجميع والى نحو الضارب ونحو المضروب
 وذو عند طى وذو بعد ما او من الاستغناء بينين وبسط كل ذلك فى المبسوطا
 المضمرة ويقال له الضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمكنا
 وتقدم الكلام على اقسامه فى باب الفاعل ماد على متكلم ان رأى
 اسم دى وصفا فخرج بقولنا وصفا قول من اسمه زيد ضرب زيد وقولنا
 لزيد يا زيدا فعل كذا وقولنا حكاية من زيد الغائب زيد فعل كذا فان اللفظ
 زيد وان انطلق على المتكلم فى الاول والمخاطب فى الثانى والغائب فى الثالث
 ثم كبر موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء
 الظاهرة كلها موضوعة للقيمة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر او غائب
 المراد به ما عدا المتكلم والمخاطب فيدخل فيه ضمير الذات العلمية
 والثانى العلم مولفة العلامة واصطلاحا ما ذكره الله بقوله وهو ما علق الخ
 اى اسم علق بالبناء للجهول على شئ اى وضع شئ بعينه مطلقا اى بلا قيد
 اى دل على معنى فى الخارج بالنسبة للعلم الشخصى وفى الذهن بالنسبة للعلم
 الجسمى لان العلم قسمان كما سياتى فخرج بتفسير ما بالاسم الفعل والحرف
 ويقوله علق على شئ بعينه النكرة وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول
 ما اشبهه لان العلم جزئى وصفا واستملا وبقيت المعارف كليات
 وصفا فيتناول كل واحد منها ما اشبهه بحسب الوضع جزئيات استملا
 كذا قيل وهو مذهب السعد والراجح وهو مذهب السيد أنها جزئيات وصفا
 واستملا لاكن الواضع لاحظ ما وضع له الضمير واسم الاشارة والموصول

الاول من الضمير وهو ما دل على متكلم
 (نحو انا) غنى او مخاطب غنى (اى انا)
 وانست وانما وانتم وانن او غائب غنى
 هو دى وعادى وهم ومن (و) المضاف لالعلم
 وهو ما علق على شئ بعينه غير متناول
 ما اشبهه

سواء كان علم شخص عاقل (مخوزيد)
وهذا او غير عاقل اما لكان نحو
عدن لم (مكة) او لغيره ككذلك
وهيلة او علم جنس

بوضع كل عام كما في رسالة الوضع المضدي وعلى ذلك فهي خارجة بقولنا
مطلقا اي بلا قيد فانها انما تعين مسماهما بواسطة قرينة خارجية عن
ذات الاسم اما لفظية كأل في المحلى والصلة في الموصول ومعنوية كالخوض
في ضمير المتكلم كانا والمخاطب كانت واسم الاشارة وكالغنية عاقل الأولى
عالم ليسمى اسم الله تعالى عدل فيختص علم ببلد بساحل اليمن
كسند قمر بالدال المهملة او المحجمة علم جعل للنعمان بن المنذر وهيلة اسم
لنساء وذكر بعضهم انها علم لغز كانت لنساء وبعض العرب أو علم
جنس بالنصب عطف على قوله علم شخص اعلم ان لحم علم شخص وعلم جنس واسم
جنس ونكرة فالاول ما وضع لمعين في الخارج والثاني ما وضع لمعين في الذهن
اي وضع للماهية بقيد حضورها في الذهن والثالث ما وضع للماهية بلا
تعيين اي بلا قيد حضورها اي لم يلاحظ فيها ذلك وان كانت حاضرة
والرابع ما وضع لواحد منهم وصدارة المصمغ العلم ما وضع لمعين لا يتناول
غيره ثم التبيين ان كان خارجيا بان كان الموضوع له معينا في الخارج كزيد
فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بان كان الموضوع له معينا في الذهن اي ملاحظ
الوجود فيه كاسامة علم السبع اي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس
واما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي اي من غير ان تعين في الخارج
او في الذهن كالاسد اسم السبع اي لماهيته اذ المقصود منها وذهب ابن مالك وقوم
من النخاعة الى ان علم الجنس معرفة في اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص فلا
يعتبر ولا يدخل عليه الولا يفت بالنكرة ويبدأ به وينصب النكرة بعد على المحل
الى غير ذلك واما في المعنى فهو كالنكرة لاعلم الشخص فهو شائع في جماعته فلا
يختص به واحد دون آخر ولا كذا علم الشخص لما عرفت ورد هذا المذهب
بان التفرقة بينهما في الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى ايضا
وقد تقدم وذهب بعضهم ايضا الى ان اسم الجنس موضوع للفرد اليهم فهو
كالنكرة لفظا ومعنى وعليه جمع من المحققين ونصروه ابراهيم في تحريره اذا
علمت ذلك علمت ان اطلاق علم الجنس واسم الجنس على فرد معين او مبهم ان كان
من حيث استماله على الماهية لتحقيقه وان كان من حيث خصوصه فيجاء بالفرق بين
علم الجنس كاسامة واسم الجنس المعروف كالاسد ان التبيين في الاول مستفاد

من جوهر اللفظ وفي الشاف مستفاد من ال نحو حفظها جربوزن مفاعل
علم للضعف واسامة علم للضعف او لعني معطوف على قوله الحيوان
كسبحان اى مقطوعا عن الاضافة ومنوعا من الضم علم للتسبيح بمقتضى
التنزيه واذا كان مضافا لم يكن علما لان الاعلام لا تضاف كذا في الخامسة
وقد يقال ذكر الدما مضافا الى الاضافة التى تبطل العلمية ما كانت للتقريب
او للتخصيص واما ما كانت للبيان كما تم على وفرعون موسى فلا وجب
فلا مانع من الاضافة مع العلمية حلا على هذا ذكر السنو ان استعماله
مضافا الى فاعله او مفعوله كثير وهو منسوب بمل محذوف وجوبا
بمعنى البر واراد به اسم الاشارة قال السنو الظاهر ان المص اراد بالاسم
المبهم الموصولات واسماء الاشارة لاسماء الاشارة فقط كما قاله الش وانما
سميت مبهمة لانه لا يعلم معانيها باليقين وان اعتبر في معانيها الاشارة
الى اليقين وانما تعرف معانيها من الاشارة والمثله اهل المقصود منه
وصلاحيته لمعطف تفسير فان قلت قد تقدم ان المعرفة ما وضع لشي معين
وهذا ايضا في عمومته وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس والى كل شخص قلت
تقرينه بعد استعماله في معين وابهامه قبل استعماله في معين فلا منافاة
بين كونه معرفة وكونه مبهما قال عبد المعطى فهو كل وضع جازى استعماله
وقد تقدم ان هذا خلاف ما حققه السيد فتنه فهذا الجواب مبنى على مذهب
السعد نحو هذا الحيوان وجماد ككرر المثال للاشارة الى عدم الفرق
بين ان يكون الجنس حساسا او لا فالاول ثلاثى والثانى لثا في اهرى ^{المعطى} السيد
وفرس ورجل وزيد اسار بذلك الى انه لا فرق بين العلم وغيره عا قلا او
غيره فيسار الى كل منها بما ذكر من الاشارة عبد المعطى وهو اى الاسم
المبهم اقسام اى ستة لانه اى مفرد او مثنى او مجموع وكل واحد منها اى مذكر
او مؤنث والصيغ التى ذكرها خمسة لان صيغة الاشارة الى الجمعين واحدة
فهذا المفرد المذكور اى بهاء التنبيه قبله او يخذها نحو ذاك وكاف
الخطاب بعده مع الماء وتركها واذا التى باللام فيقبل ذلك امتنع الماء لكثرة
الزوائد حينئذ فلا يقال هذا لك وحينئذ فقول المص هذا وهذه اى فيه
سماحة لان اسم الاشارة ليس هذا بتمامه وكذا ما يعل بل ذا واما الماء

ما الحيوان نحو هذا جرو واسامة اولي
كسبحان وبرة (و) الثالث (الاسم
المبهم) واراد به اسم الاشارة ووجه
ابهامه عمومته وصلاحيته للاشارة
به الى كل جنس والى كل شخص (نحو هذا)
حيوان وجماد وفرس ورجل وزيد وهو
اقسام فهذا المفرد المذكور

في التثنية واعلم ان مراتب المسار اليه ثلاثة قريبة ويشار اليه حينئذ
بلا كاف ولا لام نحوذ او هذا ومتوسطة ويشار اليه حينئذ مع الكاف
دون اللام نحو ذاك وهذاك وبعيد ويشار اليه ح معها نحو ذلك وحم
ومذهبنا من ذلك انه المراتب اثنان قريبة وبعيدة او من بعد المعنى بزيادة
وقوله المذكراي ولوحكما لصحة قولك هذا الجمع وهذا الفريق سواء كانا المذكور
عاقلا او غيره نحو هذا يومكم ودخل في قولنا ولوحكما لا يوصف بذكورة
ولا انوثة كالباري جل وعز والملائكة فانها معا ملان معااملة المذكور في
الاشارة فسقط احترام عبد المعطى على الله بان فيه قصور فسايل
للمفردة المؤنثة اى ولوحكما لصحة قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة وهذه
الطائفة على الاضحية لانه لغة الحجاز ويرجاء التنزيل قال الله تعالى
ها انتم اولاء يحبونهم ولا يحبونكم والعصر لغة بني تميم واستعمال هذا الجمع
في غير الماقل قليل ومنه قوله

ذم المنازل بعد منزلة الملوك والعيش بعد اولئك الايام
افاده الشموني الالف واللام اى مجموعهما كما ذهب اليه الخليل
وسيبويه لاختلاف بينهما في ذلك وانما الخلاف بينهما في همزة اذاثة هي
معتد بها في الوضع في همزة وصل اماصلية في همزة قطع قال الخليل
بالتاني وهو الرابع وانما وصلت عليه في التدرج لكثرة الاستعمال وقالت
سيبويه بالاول وانما فتحت مع ان الاصل في همزة الوصل الكسر لكثرة
الاستعمال وقيل المعروف اللام فقط والهمزة لادخل لها في التعريف وقيل
المعروف الهمزة فقط واللام لادخل لها في التعريف وانما زيد للفرق بين
همزة التعريف وهمزة الاستفهام للتعريف اى المؤنث للتعريف
وهي ستة اقسام عهدية وجنسية وكل منها ثلاثة اقسام لان الاولى اما
للعهد المذكورى وضابطها ان يتقدم ذكر مصحوبها صريحا نحو ارسلنا الى فرعون
رسولا فقصى فرعون الرسول او كناية نحو قوله تعالى وليس تذكر كالاثنى
فان الذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه بما في قولها انى نذرت لك ما
في بطنى محررا فان ذلك كان خاصا عندهم بالذكور والعهد الذهبى وضابطها
علم مصحوبها من غير سبق ذكر نحو اذهبا في النار اول العهد الحضورى وضابطها

(وهذه للمفردة المؤنثة (وهذان)
للمذكر (وهاتان) للمثنى المؤنث
بالالف رفعاً وبالياء فيهما جراً
(وهؤلاء) بالمد على الاضحية لجمع المذكر
والنث (و) الرابع الاسم الذي فيه
الالف واللام) للتعريف (والجملة
والجملة (والفلام) والجملة

ان يكون معصوما حاضرا حسنا كقولك لاخر قد شتم انسانا نال المجلس لاشتم
الرجل او علما غوا اليوم اكملتكم دينكم والثانية اما الاستغراق الافراد نحو ان
الانسان ابن خسر يد ليل الاستثناء وهو الا الذي امنوا وضا بطها صحة
حلول كل محلها حقيقة او لا استغراق الصفات نحو انت الرجل علما وضا بطها
صحة حلول كل محلها مجازا او الحقيقة من حيث هي نحو الرجل خير من المرأة قال
السعد وكذا الواقعة في المعاريف واحترز الله بقوله للتقريف عز الالموصولة
والزائدة فان الاول اذا دخل على الاسم بنى على تنكيره ولم تؤثر فيه شيئا
فصارب في قولك الضارب نكرة كما كان قبل دخولها عليه والثانية تارة
تكون في اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيئا اضلا كما في قولهم ادخلوا الاول فالاول
يعنى اولا فاولا اي مرتبتين وتارة تكون في اسم معرفة من غير ان يكون
تعريفه بها كما في المدينة فانها فيه زائدة وهي معرفة لانها علم على مدينته
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا عرفنا ان الالف واللام الزائدة
تدخل على الاعلام واما المعرفة فلا تدخل عليها اذ لا يجتمع معرفان على معرف
واحد وما اضيف الى واحد الا ان يكون معرفته بثلاثة شروط
ان لا يكون المضاف متوقفا في الابهام كقيل وخير وند وشبه وان لا يكون
واقعا موقع نكرة كجاء زيد وحده وان يكون اضافته معنوية لا لفظية نحو
جاء ضارب زيدا لان اوغدا فهو في درجة ما اضيف اليه انما يجمع بعضهم
المعارف مرتبة في قوله انا صاحب ذاما الفتي ابني يا رجل فانما اشارة للضمير
وصالح اشارة الى ما بعده وهو العلم وذا اشارة الى ما بعد العلم وهو اسم
الاشارة وما اشارة الى ما بعد اسم الاشارة وهو الموصول والفتى اشارة
الى ما بعد الموصول وهو المحلى بال وابني اشارة الى آخرها وهو المضاف وهذا
كله بعد اسم الجلالة ويلييه ضميره وهذا النظم جار على المشهور وقيل ان
المحلى بال والموصول في مرتبة واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل المحلى
اعرف من الموصول وهو لا يركن وظاهر هذا النظم ان افراد الضمير على
حد سواء وكذا العلم وما معه وليس كذلك فان ضميرا المتكلم اعرفها لغير
المتكلم ثم الغائب السالم عن الابهام نحو زيدا اية بخلاف غير السالم من ذلك
فان دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعند ابن مالك اعرف من ضمير الغائب

(١) الخامس زما اضيف الى واحد من
الاربعة المذكورة نقول في المضاف الى
الضمير على ما وعلامها وفي المضاف الى
العلم علام زيد وعلام مكة وفي المضاف الى
الاسم الميم علام هذا وعلام من وفي
المضاف الى الاسم الذي فيه الالف واللام
علام الرجل وعلام المرأة وما اضيف
الى واحد من غير الاربعة فهو في درجة
ما اضيف اليه

مطلقا

مطلقا وغير المتالم نحو جاني زيد وعمر وفاكرته فانه يتطرق فيه اليهام
 لاحكام عوده الى الاول والثاني كافي للجميع ونظر الدمايين في هذا التعليل فزاد
 وانعتق في ضمير الغائب العائد الى النكرة بمذهب الجمهور انه معرفة كسائر الضمائر
 وقيل كونه لانه لا يخص من اد اليه عن بين ائمة وفصل آخرون بين العائد
 على واجبات كبر كالحمل والتميز فيكون نكرة والعائد الى غيره كالفاعل
 والمستعمل ان يكون معرفة واعرف للاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء الاناس
 ثم اسماء الاحياء وان عرفت اسماء الاشياء ما كان للتقريب ثم المتوسط ثم
 البعيد وان كان المتوسط ما كان مختصا واعرف المحلى ما كانت الاداة فيه للخصو
 ب. والحمد لله رب العالمين فان في درجة العلم قال ابن هشام يدل
 قوله من يتقدم في معرفة ما كانت حركات المضاف الى الضمير في رتبة التزم ان
 تكون الصفة توفى من الموصوف او علوى وعلى الذنوشى هذا القول بقوله
 لثلايقض القول بان الضمير اعرف المعارف او محتمل على الاستوفى كل ام
 خرج العقل والخرف شائع خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيوعه
 باعتبار مدلوله لان اللفظ كرجل لاشيوع فيه لانه لا يلائم لاشيوع فيها
 وانما الشيوع في مدلولاتها في افراد جنسه كذا في الاسم وانما قد تارة
 لفظ افراد لان نفس الجنس لا يتصور فيه شيوع لانه شئ واحد ولا حصوله
 في الخارج الا في ضمن افراد على نزاع كبير في محله ولما اخصر لذهن فهو ثابت
 لساير الاجناس فلا بد من تقدير هذا المضاف وليس المراد بالجنس ما هو
 مضطج اهل الميزان اعني لثلاثا القول على كثير من مختلفين بالتحقيق في
 جواب ما هو والخارج نحو زيجي ومغربي وهما جنس فانها ليست اجناسا
 منطقية مع انها تكررت بل المراد بالجنس اللغوي وهو ما صدق على متعدد
 فيشمل الجنس المصطلح عليه عند اهل الميزان والنوع والصفة فاراد به
 المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالماهية كمن هو حيوان
 الواقع على افراد من الانسان والجماد والفرس وانفتحت في الماهية كمن هو
 الانسان الواقع على زيد وعمر وسواء كان ذاتيا لافراد كما ذكر او خارجا
 كمن هو ايضا الواقع على الثلج والماء وسواء وجدته في الخارج اكثر من فرد
 كما ذكر او لم يوجد الا فرد كمن هو شمس وهو الكوكب الناري الذي يضيء ظهرا

الا المضاف الى المضمير فان في درجة العلم
 وانما قيل في معرفة بالجنسية المطلقة لان
 المعارف التي ذكرها بالنسبة التي كونها
 تنعت ونعت بها اقسام الاول المضمير
 لا نعت ولا نعت به الثالث المضاف
 ولا نعت به الثالث ولا نعت به الرابع والخامس
 اسم الاشارة والاعرف بالالفة والاشارة
 بالاضافة نعت ونعت بها (والنكرة)
 لا تخص العلم بل بالمدلولها كل اسم
 شائع في افراد اجنسه

وجود الليل فانه ليس منه في الخارج الا هذا الفرد المعلوم عينا كان كما هو
 ذكرنا ومعنى يعلم جامدا كان كما ذكرنا ومستقفا كصاحب اه من المحشى على الا
 مع زيادة منه على هذا الشرح السامع له وتغيره اشار بذلك الى ما
 مر من ان المراد بالجنس ما صدق على متعدد لا يختص به واحد دون
 آخر تفسير لقوله شائع في جنسه فان التقريب يتم بدونه والباء فيه داخله
 على المقصود ان المراد ان الاسم المذكور ليس مقصورا على واحد دون آخر
 بل هو كما يطلق على واحد من افراد الجنس يطلق ايضا على كل واحد من باقي
 الافراد فانه شائع في جنس الرجال اي في افراد جنس الرجال كما تقدم
 الصادق على كل واحد من افراد الجنس يطلق ايضا على كل واحد من باقي
 زيد رجل عمرو رجل بكر رجل وهكذا فان المراد بالصدق الجملي ان الاخبار
 به حقيقة عن كل فرد على سبيل البدل اي عن الفرد الاخر لامعه
 غموض اي خفاء لاحتياجه الى تقدير مضاف وهو لفظ افراد ولتقديم
 الافراد حتى تشمل الموجودة والمقدرة ولارادة الجنس للفرد كما تقدم
 ذلك وتقريبه اي مقربه وانما احتجنا الى تاويله بمقرب لان كل خبر
 وهي بعض ما تنصاف اليه وما اسم والاسم هو المضاف به اهر فشي فلا يكون
 خبرا عن التقريب باقيا على مصدرية لان التقريب يكون حينئذ فعلا
 من الافعال التي للشخص وليس لفظا فلم يتطابق بالمبتدأ والخبر صلح
 اي لغة لاعقلا لان العقل يجوز دخول الالف واللام على كل شيء والمراد
 صلح بنفسه او بمراده فيشمل ذو معنى صاحب واسماء الشروط اذا
 تجردت عن معنى الشرطية ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غير
 واسماء الاستفهام اذا تجردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل
 في العاقل وغيره في غيره وما التعجبية اذا تجردت عن معنى التعجب ووضع
 موضعها شيء اهر فشي قال قل معترضا على التميم في قوله صلح بحيث يشمل
 ما صلح بنفسه او بمراده فانه يكون استقلا لا من غموض الى مثله فلا يكون
 تقريرا قال فالوجه ان يراد الدخول بالفعل ولا يظهر جعل المبتدأ
 لبعضها اي المالم يصلح للدخول عليه بالفصل كذو واسماء الاستفهام
 اخذوه لنا بمراده فبرد عليه ضمير المستكة نحو ضربت رجلا واكرمته فانه

السامع له وتغيره (لا يختص به واحد
 من افراد جنسه دون آخر نحو رجل فانه
 شائع في جنس الرجال الصادق على كل
 حيوان ذكرنا طين بالغ مني فادركه
 يختص لفظ رجل بواحد من افراد جنس
 دون آخر هو صادق على كل فرد من
 افراد جنسه على سبيل البدل وهذا المراد
 فيه غموض (و تقريبه) اي تقريبه
 المستكة على المبتدأ (كل ما) اي كل اسم
 صلح (منع اللام وضمتها

فانه يصلح بمرادفه وهو رجل لدخول ال عليه مع ان الصحيح انه معرفة فاد
 المحسني على الاشموئي عن المدنوشي دخول الالف واللام اي المعرفة
 فلا ترد الزائدة فانها تدخل على المعرفة كالعباس والفضل وعلى النكرة نحو
 ادخلوا الاول فالاول وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثرا نحو
 رجل وفسر اصله كلام المتن فانه مثل النكرة بالرجل والفرس مع انه
 معرفة فاسار الشئ الى ان المراد رجل من الرجل وفسر من الفرس واعلم
 انه لا فرق بين النكرة واسم الجنس في اللفظ واما في المعنى فليل لافرق
 ايض وقيل وهو التحقيق بينهما فرق بحسب الاعتبار فان اعتبر في
 اللفظ دلالة على الماهية من حيث هي فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الادباء
 وبالمطلق عند اكثر الاصوليين وبالكلي عند المنطقيين وان اعتبر دلالة
 على الفرد المبهم اي غير المعين فهو النكرة وقد تقدم غالب ذلك

(باب القطف)

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه واصطلاحا ما سياتي وهو
 قسمان ومراده عطف النسق لانه لم يذكر عطف البيان وهو التابع للموضع
 لتبوعه ان كان معرفة نحو عمر من اقسام بالله ابو حفص عمر او المتخصص
 له ان كان نكرة نحو طعام من قوله تعالى فدية طعام مسكين الجاهل غير
 المؤول بالمشتق الموافق لتبوعه في اربعة من العشرة السابقة كالنعت فخرج
 بقولنا الموضع او المتخصص بقية التوابع غير النعت وبقولنا الجاهل غير
 المؤول النعت والقاعدة ان ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا
 وبالعكس لافي مسائل نظمها العلامة المرادي فراجعها واصاق عطف
 الى النسق بمعنى المنسوق اي المنظور من اضافة الموصوف للصفة او المستحق
 الى الاسم اي العطف المستحق بالنسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه
 احد الحروف العشرة الآتية فالتابع جنس يشمل سائر التوابع وقوله المتبر
 بينه وبين متبوعه الى آخره اخرج سائر التوابع حتى عطف البيان في
 نحو مرت بغضت فراى اسد وان توسط بينه وبين متبوعه اي التفسير
 لانها ليست من الحروف الآتية بحروف على حذف مضاف اي باحد حروف
 العشرة وهي قسمان ما يقتضي التستر في اللفظ فقط وهو ثلاثة

ادخل الالف واللام عليه في فصح
 فهو نكرة (نحو) رجل وفسر فانها يصلح
 دخول الالف واللام عليها فتقول (الرجل)
 والفرس (العطف) وانه
 عطف النسق وهو العطف
 لوصف عطف عطف

بل ولا ولكن قال في الالفية

و اتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن كل شيء يدوامه ولو كان لا
وما يقتضي الشريك لفظا ومعنى اي في الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية
الواو والفاء و ثم وحتى واو وام واما على القول بها لانها مثل وكما في
وفي اقتضائه على العشرة رد لما قيل ان منها الا وليس واي التفسيرية
عاطفة اي نظرا الى كونها بمعنى او وهو قول الاكثرين والتحقيق
اي القول المحقق وقوله خلافة اي يخالف لذلك القول فليست عاطفة
لان العاطفة انما هو انوار التي قبلها الملازمة غالبا وقيل دائما لا دخول
عليها والعاطف لا يدخل الاعلى مثله ولان وقوعها بعد الواو مسبوبة
بمثلها شبيهه بوقوع لا بعد الواو مسبوبة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو
فيها ولا هذه غير عاطفة بالاجتماع فلتكن اما كذلك ولا يلزم من كونها
بمعنى او ان تكون عاطفة فان معنى ان المصدرية بمعنى ما المصدرية والاول
ناصبة للمضارع دون الثانية فتنبه والحاويل ان الراجح ان اما في نحو
تزوج اما هذا او اما اختها مجرد التفضيل والعاطف الواو ومقابلته انها
عاطفة والواو زائدة لمطلق الجمع اي موضوعا لمطلق الجمع والمراد
انها موضوعا لاجتماع امر واو امور في حكم واحد من غير تقييد بل اعم من
ان تكون تهمة وترتيب او اعلى المذهب الصحيح والفاء للترتيب هو وضع
كل شيء في مرتبته والمراتب هنا كون ما بعد الفاء واقعا بعد ما قبلها في الوجود
وهو الترتيب للمعنى كما في قام زيد فعمر واو في الذكر وهو الترتيب
الذكرى وهو ان يكون المذكور بعد الفاء كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها
واكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو نادى نوح ربه فقال ادب
ان ابني مرا على الآية والتعقيب هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه
بلا هلة لكنه في كل شيء بحسبه نحو جاء زيد فعمر وخاطبا بل عرف
بحسبهما ولم يعرف التعقيب فيهما اذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيد
ولم يكن بينهما مدة اكثر مما يهد بحسبه فيها ونحو دخلت مكة فالدينة
اذا لم يكن بينهما الامسافة الطريق ونحو تزوج زيد فولد له اذا لم يكن
بين الزواج والولادة الامدة الحمل ولا يرد قوله تعالى فخلقنا العلقة

على القول بانها ما الكسوة الميزة عاطفة
والتحقيق خلافه (وهي) اي حروف العطف
الحسرة (الواو) لفظ الجمع على الصحيح
في غير ترتيب نحو جاء زيد وعمر وقبلة
او بعده او معه (والفاء) للترتيب

مضفة لان فيه حذف الفاء مع ما عطف والتقدير فضت مدة
خلقنا المضفة او ان الفاء ثابتة عن ثم كاجاء عكسه في قوله جرى في
الانابيب ثم اضطرب على ما يأتي والتعقيب عطفه على الترتيب عطف
خاص على عام ولا يقال لما قد اجمع بينهما مع اسلزام التعقيب للترتيب
لان مستعمل عليه فيستغنى عن الترتيب بالتعقيب وذلك لان الاول وقع
في محله فلا يعترض عليه لما قالوا من ان الاعتراض بالمتأخر على المتقدم
خير موجه وانما يتوجه الاعتراض بالعكس بضم المثلثة احترازا
من ثم يفهم فانها ظرف بمعنى هناك وليست عاطفة للترتيب اي
ترتيب وقوع الفعل على ما مر والترخي بمعنى المهلة وهو كون الزمن الذي
بين الفعلين زائدا على ما لا بد منه بينهما اخذاهما مرولا لا بجي شمر
للسببية لانه لا تراخي في المسبب عن السبب التام بخلاف الفاء فتقول
اهلته فقال واقمته فقام ولا تقول اهلته ثم قال ولا اقمته ثم قام
وقد تاتي بمعنى الواو ويخو طعنكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها بدليل
وخلف منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله

كهر الرديني تحت الجحاح جرى في الانابيب ثم اضطرب
فان الاضطراب يعقب المزاي كهر الرديني نسبة الى رديته
بالصغير امرأة كانت تقوم الرماح مع زوجها واسمه سمير والانابيب جمع
ابنوة التعقيب وهي العقل واعتبر من كون ثم للترتيب بقوله تعالى ولقد
خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فان الامر بالسجود
وقع من الله تعالى قبل خلقنا وتصويرنا فاني الترتيب واجيب بان الترتيب
في التقدير فاذ الله تعالى قد خلق بني آدم وتصويرهم في الازل والامر
بسجود الملائكة لآدم متأخر عنها بعد الطلب اي اذا عطف باو
في الطلب كانت اما للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو تزوج
هذا الواختها اذ لا يجوز الجمع بين الاختين واما للاباحة ان جازا الجمع
بين المتعاطفين نحو اقرا علي الحسن او ابن سيرين وجالس العباد والزهاد
والمراد بها ما يسم الاباحة اللغوية والسرعية خلافا للمنعها بالمعوية كما نقله انفا
من الشافعي ومن علاما الاباحه صحة وقوع الواو موقع او بلا اختلاف معنى

والتعقيب نحو جاء زيد فعمرو وان كان
مجيئ عمو وتعقب مجيئ زيد (وهم) بضم المثلثة
للا ترتيب وانما في نحو جاء زيد فعمرو
اذا كان مجيئ عمو بعد مجيئ زيد بمهلة
(واو) للتخيير والاباحه بعد الطلب عمو
تخرج هذا واختها وجالس العباد او
الزهاد

وقال بعضهم ان هناك اختلاف معنى فاذا عطف باو جازت مجالستها
ومجالسة احدها واذا عطف بالواو تعين مجالستها معاً والمراد بالطلب
في كلام الشئ ما يشمل الامر والنهي بصيغة الفعل وغيرها كالتمنى والعرض
ويعلم التخيير والاباحة بحسب القرينة نعم في الاستفهام نحواً عندك زيد
او عمرو ولا يظهر فيها شئ من ذلك وقول بعضهم انها بعد النهي لترك الجميع
كما في ولا تطع منهم ائماً او كفوراً هو استعمال طارىء على اصل اللغة
اولاها امر بالباء الموحدة اى تهيئة المتكلم على مخاطب مع علم المتكلم بالحال
اى اخفاء المتكلم على السامع مراده وبغيره بالتشكيك وقوله اول الشك هو
تردد المتكلم فالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم بخلاف الابهام وقوله بعد
الخبر اى الكلام الخبرى الذى يحتمل التصديق والتكذيب نحو واناباؤ
اياكم على هدى او في ضلال مبين قال الدمامي الساهد في الاولى والثانية
والمعنى وان احداً الفريقين منا ومنكم لتأبى له احد الامر من كونى على هدى
او كونه في ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من
وخذه وعبد فهو على هدى وان من عبده غيره من جماد او غيره فهو في ضلال
مبين اهـ ومثال الشك نحو قولك فامر زيد او عمرو اذ لم تعلم ايتهما قام
وما ذكره الشئ وامر لطلب التعيين وهى المعادلة لهفزة الاستفهام التى
يطلب بها وهفزة الاستفهام قبلها التعيين وتقع حينئذ بين مفردين فقط
نحو قولك لكرا عندك زيد ام عمرو الى اخر ما ذكره قوله بعبارة اى تعيين ذلك
الاحد المجهول ولهذا يكون الجواب بالتعيين فيقال زيد او يقال عمرو ولا
يجاب بنعم ولا بلا اذ لا فائدة فيه وما ذكره الشئ احد قسمي المتصلة والثانية
الواقعة بين هفزة النسوية ونحوها كما ادرى وما بالى ولت سعى وهى
الداخله على جملة في تاويل مصدر ولا يستحق ما بعده اجواباً لان الكلام
مها خبر وكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله ثقا سواء عليهم ان نذرتهم
ام لم نذرتهم اى الانذار وعده سواء عليهم فجملة ان نذرتهم ام لم نذرتهم
في تاويل مصدر وان لم يكن هناك سابق مرفوع ذلك المصدر على انه مبتدأ
مؤخر وسواء خبر مقدم وهو مصدر ريسوى في الاجاب به المفرد وغيره
وسميت امر في هذين القسمين متصلة لانهما لا يستغنى عما قبلهما بما بعدهما

اولاها امر او الشك بعد الخبر نحو واناباؤ
اياكم على هدى او في ضلال مبين ونحو
نوما او بمعنى يوم (وامر) لطلب التعيين
نحو عندك زيد ام عمرو اذ كنت عالماً
بان احدهما عند الخاطب ولكن لا تعرف
بمينه وطلب منه تعيينه

وبالعكس

واما المسورة المهززة المسوقة بمثل
او في معناها نحو فسد واللواحق فاما
بعد واما فداء وقس الباقي لرويل
للاضرب زيدا بل عمر (ولم)

وبالعكس وتقول ايضا عند الاعراب في القسم الاول ام حرف تعيين وعطف
وفي القسم الثاني ام حرف تسوية وعطف واما المنفصلة وتسمى المنقطعة
وهي الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة فتحذف بالاجل وعطفها للمفرد قليل
بل قيل انها لا تكون عاطفة أصلا لامفرد او لاجمله ولذا لم يشر اليها وقد
يل وعلامتها ان لا تسبق بشئ من الهزتين وتشارك حينئذ في اللفظ فقط
كل ولا يفارقها معنى الاضرب قال ابن مالك

وامر بها اعطف امره من التسوية او ههزة عن لفظ أى مغنية
شقل

وبانقطاع وبمعنى بل وقت انك مما قيدت به خلت
منها قوله تعالى امره هل تسوى للظلمات والنور اي بل هل تسوى له
في معناها الاضافة للجس اي معاينها فتكون للتخيير بعد الطلب وقد مثل
له الشا اي ان الامام مخير في الاسير الكامل يتر ان يطلقه بلا شئ او يأخذ منه
فداء ويكون للاباحة بعد الطلب ايضا نحو تعلم اما نحو او اما فقها وتكون
للتشكيك بعد الخبر نحو اناوات اما على هدي واما على ضلال وتكون للثبات
نحو قرأت اما سورة كذا واما سورة كذا وقس الباقي اي من معاني او
وقد تقدمت قريبا وبل وللعطف بها شرطان الاول افراد معطوفها
فان وقعت في الجمل في حرف ابتداء لا عاطفة خلافا لابن مالك وتكون
للاضرب الا بطلان نحو وقالوا اتخذ الرحمن وكذا سبحانه بل عباد مكرمون
اي بل هم عباد او للاضرب الانشغال بنحو قد افلح من تركي وذكرتم والشروط
الثاني ان تسبق باليجب او امر او نهي او نفي لا استفهام فلا يقال اضرب زيدا
بل عمران سبقت بالايحجب بنحو قام زيد بل عمر واما الامر بنحو اضرب زيدا
بل عمر ادلت على صرف الحكم عن الأول وجعله في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل
شوب الحكم له وعدمه وعلى نقله الى الحكم للثاني فكان المستكتم قال الحكم
على الثاني ولا تعرض للأول وان سبقت بالنفي بنحو ما قام زيد بل عمرو
او النفي بخلاف تضرب زيدا بل عمر كان الأول باقيا على حكمه وحكم بضمه
حكم للثاني ولا وللعطف بها شروط اربعة افراد معطوفها وان
تسبق باليجاب او امر انفا بنحو جاءني زيد لاعمرو واضرب زيدا لاعمرا او

بنده على الرابع خلافا لابي سعد ان نحويا ابن اخي لا ابرع وان لا يجمع
مع عاطف آخر فلا تقول جاءني زيد ولا عمرو وان لا يصدق احد معاطف
على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ويجوز جاءني رجل لا امرأة قال الزجا
وان لا يكون المعطوف عليه مفعول فقل ما ض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو
وبرده ورود ذلك عن العرب واسار الله الى ردة بالثال الذي اثنى
الحكم بما بعدهما وثبا تملأ قلبها ولكن يسكن اللون احترازا من كمن
بتسديدها مفتوحة فانها تقدمت في النواحي والتي هنا تقرر حكم ما قبلها
له وثبت حنده لما بعدهما ويعطف بها بثلاثة شروط ايراد معطوفها وان
تسبق بنفي او نهي وان لا تقترب بالواو نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب
زيد لكن عمرو فان دخلت على جملة او سبقت بايجاب او اقترنت بالواو كما
حرفا بتداء واستدراك فالاول كقوله

الذي نحو جاء زيد لا عمرو والي
النون للاستدراك نحو لا تضرب زيدا
لكن عمرو (وحتى)

ان ابن ورقاء لا يخشى بوارده لكن وقائعه في الحرب تنتظر الله
والثاني نحو ما قام زيد لكن عمرو ولم يقد والثالث كقوله تعالى ولكن رسول
اي ولكن كان رسول الله فليس المنصوب معطوفا بالواو لان معاطفي الواو
المفرد لا يختلفان بالايجاب والسلب وحتى هي كالواو لا تنفد
الترتيب خلافا لمن زعم ذلك كالرخصي وشروط العطف بها اربعة ان
يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه او بعضه كما قاله في التسهيل فالاول
نحو اكلت السمكة حتى رأسها والثاني نحو اعجبتني بجارية حتى حديتها ولا يجوز
حتى ولدها ولا يرد على هذا الشرط قوله

التي الضعيفة كي يخفف دخله والراد حتى فعله الفاها
حيث عطف حتى بفعله مع انه ليس جزءا ما قبله وهو الضعيفة والراد ولا
كالجزء منهما لان على تأويل التي ما يثقله ولا شك ان الفصل جزء مما يثقل
وان يكون غاية في الشرف او عدمه نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
اليجاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله

فهرنا كمؤ حتى الكما فانتم تهابوننا حتى بنينا الاضاغرا
وان يكون ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط في مجرورها ان جرت فلا يجوز قاء
الناس حتى انا وان يكون مفرد الاجملة وهذا يؤخذ من الاول لانه لبيان

ان يكون ما بعد ما بقضا مما قبلها او كما لبعض الا اذا كان مفردا فان كان
جملة كانت ابتدائية نحو حتى ماء دجلة اشكل كما يأتي في بعض المواضع
اشارة الى ان العطف بها قليل وهذا هو وجه تخصيصه حتى بهذا
القييد مع ان غيرها من احرف العطف انما يعطف في بعض المواضع لان كل واحد
منها له معان غير العطف على انه يجمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا خصوص
حتى للتدريج هو انقضاء الشيء شيئا فشيئا فهو ملازم للغاية التي هي
آخرة فعطفها عليه من عطف البعض المقصود على الكل قول والتدريج
فيها ذهني لا خارجي فاذا قلت مات كل اب لي حتى ادم فهو آدم متأخر
في الذهن متقدم في الوجود واذا قلت ما الناس حتى الانبياء فهو الانبياء
متأخر في الذهن باعتبار ان غاية في الشرف وان وقع في الوجود في اثناء موت
الناس تكون ابتدائية بمعنى انها تدخل على جملة لا تعلق لها بما قبلها
من حيث الاعراب وان وجبا التعلق من حيث المعنى وذلك اذا فقدت
شرطا مما مر ودخلت على الجملة حقيقة فيقع بعدها المبتدأ والخبر نحو فوجرت
فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل
فتحت حرفا ابتداء وما مبتدأ ودجلة بكسر الدال وفتحها مضاف اليه
واشكل خبر وجملة المبتدأ وخبره مسانقة عند الجمهور ودجلة نهر بغداد
والاشكل الابيض الذي يخالط حمرة وتقع بعده الجملة الماضوية نحو حتى
عفو او قالوا والجملة المضادة نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة
نافع تكون جارة اي اذا فقدت الشرط وكان ما بعدها حرفا
ولون او يلا كما لمصدر المسبوك وتكون بمعنى الى تارة نحو حتى يرجع اليها
موسى وتارة بمعنى كى التعليلية نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى لا كقول
ليس اعطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما اليك قليل
وعليه فهو استثناء منقطع او عبد المعطى مع زيادة وربما تعاقبت
اي صريح ارادة اي واحد منها اقول وربما التقليل فتحت حرف ابتداء
اي والراس مبتدأ والخبر محذوف اي ما كقول وان نصبته اعلى الراس
وفي نسخة نصبته اي هذه الكلمة وهي راس حرف عطف اي بمنزلة الواو
حرف جزمي بمعنى الى والغاية داخله فيكون الراس ما كولا على كل حال

وفي بعض المواضع تكون عاطفة
ومعناها للتدريج والغاية نحو مات
الناس حتى الانبياء وفي بعض المواضع
تكون ابتدائية نحو حتى ماء دجلة اشكل
وفي بعض المواضع تكون جارة نحو قوله
تعالى حتى طلعت النجوم فتفضل ان معنى
ثلاثة اوجه مختلفة وربما تعاقبت
هذه الالوان حسب الارادة كما اذا قلت
المواضع حتى راسها فان رقيبت الراس
السكتة حتى وان نصبته فتحت حرف
فتحت حرف ابتداء وان نصبته فتحت حرف

بجلاف مجرود الى فان خارج على الصحيح خوفا مما الصيام الى الليل
 مع اختلاف معانيها اي في الجملة فلا ينافي ما مر من اتحاد معنى
 اما واو في اعراب توطئة لقوله بعد فان عطف الخواها في المعنى
 فان كان غير بل ولا ولكن شرك في المعنى ايضا وان كان واحدا من هذه الثلاث
 شرك في اللفظ فقط وقد تقدم ذلك انت دفع الشارح به
 توهم كون التاء ساكنة للتانيث عائدة على الحروف المذكورة وهو صحيح
 ايضا لكن يمنع منه الظاهر قولها هو قل بها اي بأحدها على
 مرفوع اي من الاسماء والافعال اي لفظا او تقديرا ومجلا وكذا ما
 بعده وكلامه لايشمل العطف على ما لا يحل له مع صحته اه عبدالمط
 اقول اشار المحقق الى الجواب بقوله قوله في اعرابها اي ان كان له اعراب
 اه في عطف الاسم على الاسم قدر الشذوذ من لغة لا مثله المثنى
 والمضمر على المضمر نحو ضربتك واياه وقوله والظاهر على المضمر
 نحو ضربته وزيد او قوله وعكسه نحو ضربت زيدا واياك نعم العطف
 على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف قال ابن مالك في الخلاصة
 وان علم ضمير رفع متصل عطف فافصل الضمير المتصل
 والعطف على الضمير المجرود بدون اعادة الجار ممنوع عند الجمهور
 وخالفهم ابن مالك قال في الخلاصة

وعودا فاض لذي عطف على ضمير خفض لازما قد جرد
 وليس عندي لازما ان تطابقا وتخالفا منصوبان على التمييز اي من
 جهة المطابقة كان تعطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى على المثنى
 كجاء الزيدان والمثنى والجمع على الجمع كجاء الضاحون والطالحون
 ومن جهة المخالفة كان تعطف المفرد على المثنى كجاء الزيدان والرجل وعكسه
 كجاء الرجل والزيدان والمفرد على الجمع كجاء الزيدون وعمر وعكسه
 كجاء عمرو والزيدون (باب التوكيد)

يقربا لواو او فقيه ثلاث لغات اقصم لغة الواو الجي القرآن
 بها وهو بها من وكدها بالمعنى كدواها بالالف في الثالثة فبدل من
 المعزة وهو لغة التعزيز والتشديد واصطلاحا تعقيب المستداليه

وهذه الحروف الخمسة مع اختلاف معانيها
 تشترك ما بعد هاءا قبلها في اعراب (فان
 عطف) انت (بها على مرفوع رقت) المفعول
 (او على منتهى) انضبت المفعول (او على
 جرمت) المفعول (يقول) (او على مجرور
 على الاسم في الرفع) (بها) زيد وعمر و
 في النصب (يايت زيد وعمر و) (او على
 (او على مجرور) (او على مجرور) (او على
 الفعل على الفعل (او على مجرور) (او على
 زيد وفي النصب في الرفع يقوم ويقعد
 وفي الجوف يقوم ويقعد (او على مجرور)
 اطلاقه ان يجوز عطف على هذا او ضمير
 والمضمر على الضمير وعطف الظاهر على الظاهر
 وعكسه والتكرار على التكرار على الظاهر
 المعروفة والمعروفة على التكرار والمعروفة على
 والمفرد والمثنى والجمع والذكر والمؤنث
 بعضها على بعض تطابقا وتخالفا
 (باب التوكيد) يقربا لواو وبالحزة
 وبالالف

المعرف بالتابع المخصوص وليس هذا المعنى مراد اهلنا بل المراد نفس التابع
المخصوص من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ولهذا قال الله بمعنى المؤكد
بكسر الكاف وهو في الاصطلاح قسمان لفظي وهو عادة الاول بلفظه نحو
جاء زيد ويدا وبراد فله نحو قوله (واست بالخبر عتيق قن) وهو يكون في
الكلام الثلاث في الاسم كما مر والفعل نحو قاهر قاهر زيد والخوف نحو نعم نعم
ومعنوى وهو تابع يقصد به رفع احتمال ارادة غير الظاهر ويختص بالاشياء
المعارف على الراجح ومقابلته ان يكون في التكررات كما يأتي ونفسه وكلهم
معرفة بالاضافة الى الضمير على اللفظ غير فيما ذكره او المقدر في اجمع
وتوابعه فيما ساقى وقيل ان الفاظه صارت كالعلام الاجناس لان كلا
منها علم على معنى الاحاطة ففى معرفة بالعلمية فلا حاجة الى الضمير لانها
يعرف المنكر او عبد العطي مع زيادة من المحشى فلا تتبع التكررات كما عليه
البصريون وشذ على مذهبه قول عائشة رضى الله عنها ما صار رسول الله
صلى الله عليه وسلم شهر اكله الارض زمان وقول الساعى ياليت حدة
حول كله رجب فذهب كبشر بين المنع مطلقا سواء كانت التكررة مجردة
كيوم وثلاثة وشهر وحول ام غير محدودة كوقت وجين وزمن ومذهب
الكوفيين الجواز مطلقا واختار ابن مالك جواز توكيد التكررة اذا كانت
محدودة لمحصل لغاظة نحو صمت شهر اكله ومثله يوما وسنة لا غيرها
كساعة وزمان ام عبد العطي ببعض تغيير اى التوكيد المعنوى اما اللفظي
فلا يختص بالفاظ معلومة كما مر وهي النفس والعين اى مع ضمير يطابق
مؤكدهما فتقول جاء زيد نفسه وجاءت هند نفسها وجاء عمر وعينه وجاءت
دعد عينها وبجواز الجمع بينهما فتقول جاء زيد نفسه عينه وجرها بياء تاردا
بهما ان تبعهما فردتها لا غير وان تبعها جمعا جمعتهما لا غير فتقول جاء
الزيدون انفسهم اعينهم وان تبعهما شئ بجاز فلهما ثلاثة اوجه الافراد
على ان المراد الجنس وهو اضعفها فتقول جاء الزيدان نفسيهما عينهما والتشبيه
على الاصل فتقول جاء الزيدان نفسيهما عينهما وهو ضعيف كراهة تكرار
المتشبهة والجمع على افضل على ان المراد به ما في الواحد وهو ارجحها فتقول
جاء الزيدان انفسهما اعينهما على حد قوله تعالى فقد صفت قلوبكما انحشى

لا يؤكد بمعنى المؤكد بكسر الكاف
تتابع للمؤكد بمعنى الكاف في رفعه
ان كان متواليا نحو جاء زيد نفسه وجاء
ان كان مفصلا (روى في نفسه) ان كانت
القوم وكلام (روى في نفسه) ان كان
منصوبا نحو رأت زيد نفسه وان كان
القوم وكلام (روى في نفسه) ان كان
مخفوضا نحو رأت (ان كان معرفة
كلام (روى في نفسه) فان زيد والقوم
كما تقدم من الامثلة والعلمية والشافعية
معرفة الاول بالعلمية وكلام معرفة
واللام ونفسه وكلام معرفة كما قال في التمتع
الى الضمير ولم يقل وتكريره كما مر
لان الفاظ التوكيد ككلام البصريين
تتبع التكررات كما عليه البصريون
لا يكون اى التوكيد المعنوى لا يعود عنها الى
معلومة ضد الفاظ المعلومة (روى
غيرها (روى تلك الفاظ المعلومة (روى
النفس) يسكون الفا واى الذات (العين)
المعبر بها عن الذات بجاز

زيادة من التعبير بالبعض على حذف مضاف أي باسم البعض وهو العين
 التي هي حقيقة في الجارسة المخصوصة وتوابعه عن الكل على حذف مضاف أي عن
 اسم الكل وهو الذات التي هي اسم لجموع الأجزاء التي من جعلتها العين
 لرفع الجارز أي رفع قوته كما في أي الجارز بحذف المضاف والجارز للقوى
 باستعمال اللفظ في غير ما وضع له أو الجارز المعلق بالاسناد إلى غير ما هو له
 احتمالات ثلاث كذا في المحسوس أقول وكلام الله لا يأتي بهذه الاحتمالات
 فقولك جاء زيد يحتمل أنه على حذف مضاف أي كتابه مثلا فيكون الجارز بالحذف
 ويحتمل أنك استعملت زيدا في كتابه مثلا لعلاقة فيكون الجارز لقوى ويحتمل
 أنك استندت إلى زيد لكونه سببا في مجيء كتابه مثلا ولواقع أن الجارز كتابه
 فيكون عقليا فإذا قلت بعده نفسه أو عينه رفعت قوة أحد هذه الاحتمالات
 أو ثقله بسكون القاف واحداً لثقال ما لا حال ارتفع الجارز أي
 قوته وثبت الحقيقة أي قوتها فبالإمكان يصح الجارز على الأقرب ولم يرتفع
 بالكلية لأنك إذا قلت جاء زيد نفسه عينية احتمل أن يكون نفسه عينية وتوكيد
 للمضامين وقيل يرتفع بالكلية وهو ظاهر كلام الله ويؤيد الأول الجمع
 بين التوكيدين فأكبر لأنه إذا ارتفع الجارز بالكلية بالتوكيد الأول لا حاجة
 إلى غيره من المحسوس زيادة واجمع أي في الذكر وجمعه اجتمعوا
 في الموثق فجمعاً وجمعه جمع والشموله عطف تفسيري أي يؤكد بهما
 لاثبات العموم وفي إرادة التخصيص فلا يؤكد بهما إلا ما له أجزاء يصح وقوع
 بعضها موقوعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية أو ينفصل
 بعضها عن بعض حكما أي لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر فاما الانفصال
 الحقيقي فكما تقوم فانه عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراق بعضها وهو
 كل واحد من تلك الأشخاص عن البعض الآخر بحسب الرؤية واما الانفصال
 الحكمي فهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتا لبعض أجزاء دون بعض بحسب
 ذلك الحكم كالعبد في قولك اشتريت العبد كله فان أجزاء العبد وهي
 النصف ونحوه وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية
 يصح انفصاله بحسب الشراء لجواز أن يشتري نصف العبد دون نصفه
 الآخر واما ما ليس له جزء ينفصل عنه لأحققة ولا حكما فلا يجوز توكيده

من التعبير بالبعض على الكل وتوكيدهما
 لرفع الجارز عن الذات فإذا قلت جاء زيد
 أو ثقله فإذا قلت جاء زيد نفسه أو
 واجمع ارتفع الجارز وثبت الحقيقة وذلك
 فإذا قلت جاء العموم احتمل أن الجارز
 بمضمونها وانك عبرت بالكل عن البعض

مكلا واجمع فاذا قلت جاء زيد امتنع عرفا ان يجي بعض زيد دون بقضه
 الآخر فلا حاجة الى التوكيد بهما والاصل انه يؤكد بكل ومثلها عامة
 بشرط ان يكون المؤكد بهما غير متنى وهو المفرد بشرط التجزى حقيقة
 او حكما والجمع وان يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد واما الجمع فانهما
 يؤكد بهما غالبا بعد كل فهذا المستغنى عن الضمير تقول اشتريت لعبد
 كله اجمع والامة كلها جمعا والعبيد كلهم اجمعين والاماء كلهن جميع
 ويجوز توكيد الجمع بهما وان امر يتقدمها كل قال تعالى لا اغوينهم اجمعين
 واعلم ان اجمع وجمعا لا يشيان لانهم استغنوا بكلا وكلتا عن تبيينهما
 فتوكيد المتنى بكلا في المذكر وكلتا في المؤنث نحو جاء الزيدان كلاهما
 وامرأتان كلتاها ورأيت الزيدتين كليهما والمرأتين كلتيهما وانما
 يؤكد بهما باربع شروط ان يكون المؤكد بهما ذا اعلى اثنين وان
 يصح حلول الواحد محلها فلا تقول اختقم الزيدان كلاهما لان الاصل
 لا يكون الا من اثنين وان يكون ما اسند اليهما غير مختلفا المعنى فلا يجوز
 مات زيد وعاش عمرو وكلاهما وان يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما
 التخصيص بحسب الظن ولذلك قال يس لا يرتفع الجازا لا بجميع
 الالفاظ اذ عند المصطفى وقد يحتاج المقام الى مقام الاخبار وقوله
 الى زيادة التوكيد اي بحسب الزيادة في التوهم لاجل ان يرتفع ذلك
 التوهم لا تقدم عليه بل تكون مناخزة عنه لما عرفت من انها توابع
 له ولا يؤكد بها استقلا لا وسد قوله

بالمتى كنت مسبيا مرضعا تخلفني الله لقاء حول لاكتما
 اذا بكيت قبلتني اديعا اذا ظلت الدهر ابكى اجمعا
 اه وفيه سد وذان آخران توكيد النكرة والفصل بين المؤكد وهو والد
 والمؤكد وهو اجمع باجنبي وهو ابكى اكف اي في المذكر وجمعه اكفون
 وكفاه في المؤنث وجمعه كف وكذا ما بعد من كتم الجلد فيه ان
 هذا رباعي ولا يصاغ منه افعال التفضيل وان لا يشتق من الفعل قل
 ويجب عن الثاني بان على حذف ضمير اي عن مصدر كتم انما قائل
 من ابستم بسكون التاء وقوله وهو طول المنقاي لان الدابة اذا طال

فان اوردت التخصيص على معنى الجمع
 قلت جاء المقوم كما هم اجمعون وقد في
 يحتاج المقام الى زيادة التوكيد في
 بالفاظ اخر معلومة وتسمى تلك الالفاظ
 توابع اجمع (وتوابع اجمع) لا تقدم من
 (وهي) اي توابع اجمع (الجمع) ماخوذ من
 تتبع الجلد اذا جمع (ابستم) وهو
 من البستم وهو طول المنقاي من اجمع وهو
 بالصاد المهملة ماخوذ من اجمع
 العرق المجتمع والاصل اقدان النفس من
 اجمعين وكل من اجمع وابعه

عنقها جائت في المرى وضمت ما حولها وجمعة نفسه دلالة أيضا على اجتماع
اجزاء المؤكد فيسمى قما مل مرت بالقوم اجمعين انه تقدمه ايتبع
على البصع مجازاة لكلام الم والاصح ان ايتبع مقدم عليه فآخرها ايتبع وما
ذكره في جميع المذكور وتقول في جميع المؤنث جاءته المذات جمع كتم بصع ببع
بلا تنوين في الجمع لانها ممنوعة من القصر للوصفية والعدل عن جماعات
على الاصح وتقول في المفرد المؤنث اذا كان يؤكد بذلك بان كان ذا اجزاء
جاءت بالقسبة جمعا كفاء بصعاء ببعاء بلا تنوين لالف الثانية المرددة
وتقول في المذكور اذا كان كذلك جاء الجيش اجمع اكنع البصع ايتبع بلا تنوين
للعلمية او الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم ولا يجوز عطف بعض
هذه الالفاظ على بعض ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب وسد قول بعضهم
اجمع البصع واسد منه قول آخر جمع ببعاء واختارا بانما لك وهما
جواز الابتداء عما شئت من هذه الالفاظ الثلاثة بشرط تقدم النفس
ان لان النفس للماهية والمذات حقيقة والعين لهما مجازا والحقيقة
مقدمة على المجاز وقد ما على كل لانها للاحاطة والاحاطة وصف للنفس و
فانها والنفس تقدم على وصفها وقدم كل على اجمع لان كلاهما قد
يقع مبتدا وجمع مشتق ولا يكون الا توكيد او الجايد المتصرف مقدم على النسوة
الذي لا يتصرف وقدم اجمع على توابعه لانه اقوى في النص على الجمعية من توابعه
وقدم اكنع لكونه اظهر فيها من البصع وهو اظهر فيها من ايتبع

باب المبدل

هو لغة العوض من الشيء وليس مراد اهما بل المراد المبدل فهو محض
بمعنى اسم المفعول واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه
وبين متبوعه فالتابع جنس دخل فيه سائر التوابيع والمقصود بالحكم
فصل اخرج عطف البيان والنعت والتوكيد لانها مكملة للمقصود
وليست مقصودة وبلا واسطة فصل اخر اخرج عطف النسق تابع
المبدل منه في رفعه انما اى يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقا اى سواء
كان اسما او فعلا وخفضه ان كان اسما وجره ان كان فعلا وقوله ببع
في جميع اعرابه ان كان له اعراب لفظا او محلا او تعديرا وهذا حيث

تقول في افراد النفس عن العين والرفع
قارن بنفسه في افراد كل من اجمع
في التنبؤ رات القوم كلهم و
اجمع عن توابيعه من الخفض (موت) في افراد
جاء زيد نفسه في اجتماع التنبؤ
رات القوم كلهم و في اجتماع كل واحد
اكتفى بتوابيعه مرت بالقوم اجمعين
النفس على العين ايتبعين كل بشرط تقدم
توابعه (باب البدل) ايتبع على
المبدل منه فذوقه ونصبه وخفضه
وخرجه وهذا معلوم من قوله (اذا)
ابدل اسم من اسم او فعل من فعل ببع
في جميع اعرابه من رفع ونصب
وخفض وجر

لم يقطع فان قطع فيقال ح بدل مقطوع اه من عبد المعلى
على الشهر ومقابلته انها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض كقولته
كان في غداة البين يوم تحملوا لدى سمرا الحني ناقف من نخل
ونفاه الجهور وتناولوا البيت بان اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل
اه سم بدل الشيء من الشيء وضابطه ان يكون المراد بالثاني بما اريد
بالاول وان تغاير مفهومهما نحو جاء زيد اخوك فان المراد بالايخ هو زيد
وان كان بين الاخ وزيد عموم ونخصوص مطلق فمفهومهما متغايران
اي بدل شيء من شيء انما فسر الشيء بذلك دفعا للاعتراض على المتن
بان قوله بدل الشيء من الشيء صا دقا بالانواع الاربعة فان بدل البعض
من الكل يصدق عليه انه بدل الشيء من الشيء وكذلك الاستعمال انما يفسر الشيء
ذلك بان المراد بالشيء فيه الشيء المساوي بدلا للاستعمال وضابطه
ان يكون بين الاول والثاني ارتباط وتعلق بغير الكلية والجزئية سواء كان
الاول مستملا على الثاني استملا للطرف على الطرف نحو يسئلونك عن الشهر
الحرام فقال فيه او الثاني مستملا على الاول نحو سلبه زيد نوبه او لا استملا
اصلا نحو نفعني زيد علمه فخرج بقولنا ان يكون بين الاول والثاني ارتباط
بدل الغلط باقسامه وبقولنا بغير الكلية والجزئية بدل الكل وبدل
البعض وعرفه الش بقوله وهو ان يستعمل انما يستعمل المبدل منه اي معناه
وقوله بطريق الاجمال اي بطريق هي الاجمال من حيث كونه دال عليه ومتقاضيا
له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكر المبدل
منتظرة له فيجئ مينا ومفصلا لاجماله ولا وحاصل المراد دلالة
اول الكلام بالاجمال على آخره لكاستعمال الطرف قيد للادخال
لا لخراج يعني لا يشترط خصوص ذلك لان ذلك يضر ولا يكتفي بدليل
ايتيان في الآية اعني يسئلونك عن الشهر الحرام انما تقدم بدل الغلط
اهو احاد اقسام البدل الذي على معنى بل وعي ثلاثة بدل اضرب وهو ما يقصد
متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة بينهما وضابطه ان يخبر المتكلم بشيء
ثم يبيد وله ان يخبر بآخر من غير ابطال الاول ولهذا يسمى ايضا بدلا
البداء وبدل غلط وهو ما لا يقصد ذكر متبوعه بل يسبق للسان اليه

وهو اي بدل الاسم من الاسم وتكمل
من الفعل لعل اربعة اقسام على الشهر
الاول (بدل الشيء من الشيء) اي
بدل شيء من شيء وهو مسأوله في المعنى
(و) الثاني (بدل البعض من الكل) اي
بدل الجزء من كلمة قبل لا كان ذلك
الجزء او كبرا او مساويا للجزء الا عند
(و) الثالث (بدل الاستعمال) وهو ان
يستعمل المبدل منه على البدل استملا للطرف
الاجمال لا كاستعمال الطرف على الطرف
(و) الرابع (بدل الغلط) اي بدل من
اللفظ الذي ذكر غلط لان البدل نفسه
هو الغلط كما قد تبينهم كذا حره في التبع

وبدل نسيان وهو ما يقصد ذكر متبوعه ثم يبين فساد ذلك المقصد
فإذا قلت تصدقت ب درهم دينار فان قصد التكلم هما ولكن بديلا
لك الاضراب عما لا اول الى الثاني فهو بدل اضربه وبداء وان قصد التكلم
بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم فبدل غلط وان قصد التكلم بالدرهم
ثم يبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان فالغلط في اللسان
والنسيان في الجنان والاحسن في الثلاثة العطف بيل فتكون من باعطف النسق
ولا بد في بدل البعض والاشتمال من ضمير مطابق للبدل عنه مذكور أو مقدر
كما في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اهله فبدل بعض من الناس
والضمير مقدما من منهم بالبدل المطابق هو اولى لصلاحته فبدل
اسم الله نحو الى صراط العزيز الحميد الله على قراءة الجواز لانه ال فيه بدل
الكل من الكل لانه الله تعالى متزه عن الكلية والجزئية ومنع المحققون
دخول ال اخرى لملازمتها للاضافة لفظا او تقدرا ولا يجمع بين ال
والاضافة وهذا اعتراض على المتن حيث ادخل ال عليها أي عوضت
قاويل لقول المعمر ابدلت فان ظاهره ان زيدا في المثال بدل وليس كذلك
بل هو مبدل منه فالبدل في كلامه بالمعنى اللغوي وهو التعويض
ان على الله ان هذا في شخص تقاعد عن مبايعة الملك وعلى جاره ومجور غيره
ان مقدم وان مبايعة اسمها مؤخر أي ان مبايعتك على والله منصوب
على تزعم الخافض وهو حرف القسم وكرها نصب على انه صفة لمصنف محذوف
اي اخذ او يجيئ كرها او منصوب على الحال اي كارهها وتجي بالانصب عطف على
تؤخذ وطائفا حال اما مرفقان نحو زيدا خوك في بدل اكل وضربت
زيدا رأسه في بدل البعض وسلب زيد نوبير في بدل الاشتمال ورايت زيدا
الاسد في بدل الغلط او نكرتان نحو جاني رجل شخص صالح في بدل
الكل وضربت رجلا داساله في بدل البعض وسلب رجل ثوب له في بدل الاشتمال
ورايت رجلا داسا في بدل الغلط او الاول معرفة والثاني نكرة نحو مرت
زيدا خ لك وضربت زيدا عنقه وخلع زيد فضل له ونظرت زيدا قفرا
او بالعكس نحو مرت برجل أخيك وضربت رجلا ظهره ونفقي رجل له
ونظرت رجلا الحما وكل منها أي في الاربعة بحسب العقل والافال نكرة

ضال بدل الشيء من الشيء والاشتمال الاسم (نحو)
فقلت (جاء زيد اخوك) واخر ما جاء فعل
ماض وزيد فاحل ويسى بدل من زيد
بدل شيء من شيء واخوك بدل من زيد
ابن مالك بالبدل المطابق كل من كل زيد
البعض من الكل (الكل الرقيق مثله) او
نصفه او ثلثه واعراب الرقيق مثله (او
والرقيق منقول بر وثله فعل وقاعلي
بدل بعض من كل ومنع المحققون زيدا
على كل وبعض (و) مثال بدل من الرقيق
زيد فعله واعراب منقول بر وثله فعل
قاعلي وعلمه بدل من زيد بدل الاشتمال
مثال بدل الاشتمال (رايت زيدا الغرس) و
رايت فعل وقاعلي (رايت زيدا الغرس) و
بدل من زيد بدل زيدا الغرس (و) ان تقول
ان تقول (رايت زيدا الغرس) و
نحو (رايت زيدا الغرس) و
زيدا خ (اي عوضت زيدا عنقه) (او
امثلة ان عوضت زيدا عنقه) (او
في الفعل فاقا بالبدل الاربع في
مثال بدل الشيء من الشيء (اي عوضت زيدا عنقه) (او
يقى اما ما مضى من الشيء (اي عوضت زيدا عنقه) (او
العذاب هو في الآخرة مثال بدل الاشتمال (او
ان تفعل شيئا لله فان فعله من الاشتمال (او
قوله ان على الله ان ياتيكم فان فعله من الاشتمال (او
لان الاختذركم على الله ان ياتيكم فان فعله من الاشتمال (او
ومثال بدل الاشتمال (او
هذا ملخص الفلظ ان ما ذكرنا من الاشتمال
الاسم من الاسم والاشتمال الاسم (او
الحسد اربعة على ما بينه عليه واوجه بدل
اربعة في ستة عشر من ذلك لا سيما
اما موقوف او كذا او الاول
موقوف او كذا او الاول
بالعكس فمنه اربعة
وكل منها

لكن

على ان بين المصدر والمفعول المطلق عمومًا وخصوصًا مطلقًا فكل مفعول
مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهي يحتاجان
في نحو ضربت ضربًا وينفرد المصدر في نحو يحيى ذهابك وينفرد المفعول
المطلق في نحو قولك ضربت سوطًا والعائلي بالقول الأول يقول سوطًا
ناشئ عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما لم يكن مراد المصدر بيان المصدر
مطلقًا بل بيانه من حيث انه ينصب مفعولًا مطلقًا وصفه الله بقوله المصنوع
على المفعول المطلق وكان الاولى ان يقول على المفعولية المطلقة او على انه
المفعول المطلق اعا الذي لم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف بقية المفاعيل
ثالثًا خالف من ضمير يحيى العائد على الاسم وهذا التعريف غير جامع
لانه لا يصدق على المفعول المطلق الذي ليس مصدرًا على القول بركامه
الا ان يجاب بان المراد يحيى كذلك حقيقة او حكمًا فيستعمل ذلك من جهة
انه بمعنى المصدر على انه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل المراد التوضيح
والتمثيل لان مجيئه ثالثًا ليس قيدًا وانما قيد به نظر المجرى في العرف
من تقديم الماضي وناخير المضارع والتثنية بالمصدر والا فلا يبعد
ان يتكلم بالمصدر بعد الماضي ويتكلم به او لا ثم يوثق بعد بالماضي أو
يتكلم او لا بالماضي ثم المضارع ثم الامر ثم المصدر فثارة يحيى ثانياً
وثارة يحيى اولاً وثارة يحيى رابعاً في تحريك عينه اي مطلق التحريك
وان اخلف شخص الحركة بدليل تمثله بفرح فرحاً فان هذا الاول مكسوة
وعين الثاني مفتوحة بعينها اي بحسب الوهم اي مثل عينها نوعاً
لان الشخص الواحد لا يوجد بعينه في محل حال وجوده بعينه في محل آخر
فان ذلك محال فان المراد بقوله بعينها اي بعين نوعها الجيم اي
مسمى الجيم ثم وكذا قوله القاف اي مسمىها فلا اي فلا يمتشي
هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظياً ايداً لان فعله لا يكون
الامر لفظه مع المتعدي واللازم نحو فرح فرحاً فهذا الامر مع اللفظي
ونحو احبته معة اي محبة فهذا مصدر بمعنى مع فعل متعد
(باب ظرف الزمان وظرف المكان)

جاء ثالثاً في تعريف الفعل لان ضرب هو الثالث (وهو)
وبعضه هو الثالث وضرباً هو الثالث (وهو)
اي المصدر والمفعول الواقي متقولا مطلقاً
(على حسيين) فم (لفظي) فم (معنوي)
لانه لا يخلو اما ان يوافق لفظاً مطلقاً
فعله التامس له او لا (فان وافق لفظاً
اي المصدر (لفظاً ففعله) في حروف الاسفل
وافقه مع ذلك في تحريك عينه (لفظي) سواء
اولاً (نحو فلة في الحروف) في حروف
سوف فلا يبينها الا ان الفعل متقو
العين والمصدر ساكن العين (لفظي) متقو
لفظه) في حروف (فهي) اي المصدر (وهو) وان وافق
لواقفته الفعل (فهي) اي المصدر (وهو) متقو
(نحو حلت فتودا وقت حروف)
التي هو فتودا وقت حروف (وهو) متقو
في معناه دون لفظه لان المعنى الذي هو
عمق واحد حروفها متقو (وهو) متقو
الجيم واللام والعين والواو والهمزة
في الوقوف والواو والعين والهمزة
المعنى في الوقوف والواو والعين والهمزة
المصدر المتعدي مدحجاً لان التقسيم الذي ذكره
واما على مدحج من قول انه متقو (وهو) متقو
مقدور لفظه فقد يربط بمتقو (وهو) متقو
في المعنوي باللام والهمزة في الوقوف
اد كل منهما يحوي مع اللفظي بالمتقو
اللام والهمزة في الوقوف
الزمان وظرف المكان

بينهما

بينهما في باب واحد تشابههما وتقاربا بحكامها وافرد كلا بتعريف
يخصه تخليصا للمبتدئ من وردة الاشتباه هو اسم الزمان من
اضافة الدال المحذول المنصوب خرج المرفوع والمجرور
باللفظ متعلق بالمنصوب وانما قال باللفظ لم يستعمل لفعل غوصت
يوم الجمعة وغيره مما يعمل عمله وقوله الواقع فيه أى في اسم الزمان
فقولك قدمت يوم الجمعة وقع التقدير في يوم الجمعة وقس عليه
البقية والمراد بالواقع التعلق فهو اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي فيشمل ما قدمت يوم الجمعة بتقدير معنى في أى تضمنين
معناها وهو الظرفية خرج ما نصب لابتدئ برمعناها بان كان على
تقدير الباء نحو تمرون الديار اى بالديار او على تقدير من كالتميز
نحو طبت نفسا او كان بتقدير لفظ في دون معناها نحو وترغبون
ان تنجحوا من او نصب لابتدئ برحرف أصلا نحو يوما من قوله تعالى فاحذروا
تقديرا له معنى لا بد منه لدفع ما اورد على المتن من ان كلامه يقتضى
ان نحو تنجحون ظرف لكونه على تقدير في مع انه ليس ظرفا وقوله الدالة
على الظرفية اخرج البى التقديرية كما في وترغبون نحو والتى السببية والظرفية
كون شئ يستقر فيه شئ آخر حقيقة او حكما كصليت او صمت يوم الجمعة
سواء فيه المبهم أو المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين
نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة او معرفة كالحين والمخطة والمختص
ما دل على زمن مقدر معلوما كان ذلك المقدر وهو المعروف بالأنحو
صمت اليوم واقمت الامام او بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة
او بالاضافة كجئت زمن كسائه ويوم قدوم ربيده او غير معلوم وهو
المنكر نحو سرت يوما أو يومين او اسبوعا فالمعذور من قبيل المختص
خلاف ما ن جعله ثمانا لثلاث وعشرون واصفله عدو مع
التكثير اى مع ارادة كونه نكرة لا تختص بمعين فطلق على عدوة اى يوم
كان والتاء فيها ح كالتاء في الوصف كعائمة وضاربة لا تمنع الصرف وقوله
مع التعريف اى مع ارادته من يوم معين والمنع لها من الصرف فينبذ
العلمية والتأنيث اللفظي وقوله من صلاة الصبح اى من وقت دخول

المستعمل بالفعل فيه (ظرف الزمان
هو اسم الزمان المنصوب باللفظ
الدال على المعنى الواقع فيه بتقدير
معطوف) الدالة على الظرفية سواء
فيه المبهم والمختص (نحو اليوم) وهو
من النوع المجهول الى خبر ما ليس
صمت اليوم او يومنا او يوم الغد
وهى من غروب الشمس الى طلوع الغد
تقول اعتكفت الليلة او ليلة الجمعة
(وعدوة) بالتثنية مع التكثير ويعده
مع التعريف وهى من صلاة الصبح
طلوع الشمس تقول اوردك عدوة
او عدوة يوما الاثنين

مصلاته وقوله اذورك غدوة مثال للكرة وقوله او غدوة يوم
الاثنين مثال للمعرفة بالاضافة وكذا غدوة بلا تنوين اذا اردت بها غدوة
معينة افاده عبد المعطى على الصحيح هذا الخلاف بين اهل اللغة واهل
الشرع فاهل اللغة قالوا من طلوع الشمس واهل الشرع قالوا من الفجر
بكرة ام الاول مثال للكرة والثاني للمعرفة بالاضافة وكذا بكرة بلا تنوين
اذا اردت معينة كما تقدم تظير قيل بمثابة بعد الموحدة مصفرا
اسم للزمن الملاصق للفجر فهو اخص من قبل لأن قبل يطلق على الزمن
المستع يوم الجمعة سحر بلا تنوين لانه ممنوع من الفجر العينية والعد
عن السحر قال ابن مالك

والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصد باعتبار
وهو في مثال السحر بدل من يوم الجمعة بدل بعض من كل قال النبي
لا تجن عليك ان السحر قد مر ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس وذكر
هنا ان السحر اخر الليل وحيدته فكيف يستقيم او يناسب ان يقال اجبتك
يوم الجمعة سحر بل المناسب المستقيم ان يقال اجبتك ليلة الجمعة سحر
فتنبه واجاب قل بانه على حذف مضاف والتقدير اجبتك ليلة يوم
الجمعة سحر فسحر بدل من المضاف المحذوف او سحر يوم الجمعة بالاضافة
وفيه ما تقدم وهو مثال للمعرفة بالاضافة وما بعده مثال للمتكثرة
بعد يومك اي مصلابه فكان الاول ان يقال عقبه ولم يذكر التنوين
وعدمه في غد وما بعده لانه ممنوع انما مع عدم الاضافة وان
وهي تلك الليلة الاولى اي من بعد العشاء او من قبيل وقتها قل
وهو اول النهار اي من وقت الفجر الى الزوال لانه مقابل المساء او قل
الى آخر النهار وقد يمد الى نصف الليل ويعقبه الصبح على ما تقدم
قل وهو الزمان المستقبل فلا يعجز ما صحبتك بد قل او ابد
الابدين اي الموجودين في الابد فكانه قال لا اكلم زيدا مادام احد موجودا
في الابد اهر من عبد المعطى واهو بمعنى ابد ولو قال الله هكذا كان
اخضره اوضح او امد الدهر اي الموجودين في الدهر فكانه قال لا
اكلم زيدا مادام احد موجودا في الدهر من عبد المعطى نحو ضحى وضوح

(دجوة) بالنون وتركه على ما تقدم
في غدوة وهي اول النهار واول النهار
الجزء الصحيح وفي من طلوع الشمس
قول اجبتك بكرة او بكرة الشمس
بجته وبلا تنوين اذا اردت بها النهار
وهو اخر الليل اذ اردت به سحر يوم
يوم الجمعة قيل الفجر يقول بذلك
اجبتك سحر او سحر يوم الجمعة
اسم اليوم الذي لا سحر (وقد اوجوه)
فيه تقول اكرمك غد (وقد اوجوه)
تلك الليلة الاولى يقولون ان كانت
او عمة ليلة تقول اجبتك عمة
او اول النهار تقول (ومصالحا) عمة
او صباح يوم الجمعة (ومصالحا) عمة
وهو من الظهر الى آخر النهار
اجبتك سحر (ومصالحا) بالمد
(وابدا) وهو مساء او مساء يوم الجمعة
غاية الشقاء تقول لا اكلم زيدا لا
ابد الابد (واما) وهو ظرف زمن
الدهر او امد الدهر (وجها) وهو
اسم لمن مبهمة تقول قول سحبا او
حين جاء الشيخ (وما يشبه ذلك من
اسماء الزمان اليهم نحو ضحى وضوح
وزمان والتخصيص نحو ضحى وضوح

منصوبا لفعل او شبهه وانما هو تابع للمفعول هكذا قال الشيخ المنتقى
وقد يقال عليه الفت ايضا منصوبا بالفعل او شبهه لان العامل في التابع
هو العامل في المتبوع على ان هذا القيد اذا كان مخرجا للفت لا يصح قوله انه
منفرد لازمة اي لا تخفى اليها كذا في الحاشية واقول والاولى ان يقال ان الفت
خارج بقيد ملحوظ في قوله المنصوب اي المنصوب لزوما لان نصبه ليس بالان
بل هو تابع للمفعول كذا افاده الاسموني هذا والمراد بشبه الفعل هنا ما
يعمل عمله ويشاد به في الحروف والاصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلا
او ما يفهم منه معنى الفعل ولا يشاد به في الحروف والاصلية كالظرف
واسم الاشارة المفسر لما انهم اي خفي واستراى لما لا يعلم وقوله
من الهيئات جمع هيئة وهي الصفة محسوسة او غير محسوسة كما قاله ال
اي الصفات فالمحسوسة كماء زيد راكبا وغيره ما خور كالم زيد صادقا
والعنى ان الحال انما جئنا بها قصد التبيين حالة صاحبها وقت ايقاع الفعل
منه وهذا القيد اعني المفسر ان يخرج للتمييز المشتق خوفه دزه فارسا
فانه تمييز على الصحيح اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل لبيان التعجب منه
فالتعجب من الفروسية لا فيها لان التمييز على تقدير من لاقى ومخرج ايضا
فت التكررة المنصوب خوريات رجلا راكبا لان راكبا مذكور لتخصيص المفعول
في بيان الهيئة بالتمييز والفت وقع ضمنا لا قصد اخراجا بقوله للمفسر
ان لان المراد المقصود منه بالفت تفسير ما انهم من الهيئات
نصها اي غير محتملة لان تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظن والمضمير
ومن المضمير مخور زيد في الدار قائما لان قائما حال من المضمير المستتر في الجا
والجور والما ند على زيد وهو فاعل ومن المفعول لا فرق فيه بين
اللفظي كما مثل او الحكمي خوفه لقا وهذا يعلى شيئا فالعامل هنا اما معنى
هالا تنبيهه اي انبه او معنى ذاي اشير وحينئذ يكون يعلى مفعولا به
وشيئا حال منه ولم يقيد المفعول ومثاله يشهد بان المراد المفعول به
ويحتمل ان المراد به الاعم ولا ينافي فيه المثال لصحة مجيئها من المنادى خور
ياد بنا عنهما ومن المفعول منه خور والنيل جاريا ومن المفعول المطلق
خور ضرب الضرب شديد اخذاه قل محتملة لان تكون ان ولا يصح ان

المفسر لما انهم من الهيئات اعني الصفات
اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها ويجوز
الحال من الفاعل نصا (عوجها زيدا وجي
فرا كمال من زيد وزيد فاعل مجازي
من المفعول نصا خور (ركبته الفرس مسرعا
نفسر حال من الفرس (ركبته الفرس مسرعا
ويك (ان محتملة لان تكون من الفاعل او
من المفعول خور (يقتضيه الله راكبا
فرا كمال محتملة لان تكون من الفاعل او
من المفعول خور (يقتضيه الله راكبا
التي فاعل لاقى ومن عبد الله الذي هو
مفعول لاقى (وما شبه ذلك من الامثلة

تكون حالاً منهما معا والاقال راكبين من المبته الاعلى الصحيح
 خلافا لسيبويه وتجي من الخبر نحو هذا زيد قائما وفي مجيئها من اسم
 كان خلاف ومن المجرور بالمضاف وهو المضاف اليه بشرط ان يكون
 المضاف جزءا منه كقال السراو كما لجزء في صحة الاستغناء عنه بالمضاف
 اليه كقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم خنيفا فان خنيفا حال من ابراهيم
 وهو مضاف اليه ولصح الاستغناء به عن المضاف الذي هو ملة فلو قيل
 في غير القرآن ان اتبع ابراهيم خنيفا لصح او يكون المضاف مما يصح
 عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوها نحو هذا صناعتهم مجرى ولا يجزى
 قيام زيد مسرعان فقد واحد من هذه الثلاثة لا يجزى الحال من
 المضاف اليه فلا يصح جاء غلام هند جالسة قال ابن مالك
 ولا تجزى حال المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله
 او كان جزءا ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تخيفا
 والقالبان الحال الاى الكثير فيها خمسة امورا ان تكون
 مشتقة بان تكون دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو
 اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفصيل وانما كان
 الكثير فيها الاشتقاق لانها تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك
 لا بد ان يكون مشتقا او مؤولا به نحو مررت بقاع عرجى اى خشى
 مشتقة اى مفارقة لصاحبها غير لازمة له لكونها مأخوذة من وصف
 غير لازم فلا تقول جاء زيد طويلا اذ لا فائدة فيها نكرة لان المقصود
 بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفه صوتا لفظا
 عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وتكثيرها وصف دائم نظرا
 للحقيقة لان ما جاء معرفة في الظاهر فقط نحو جاء زيد وحده فهو مؤول
 بالنكرة كما سيشرح اليه الم بقوله بمعنى منفرد افعوله والقالب بالنظر
 للصورة والظا وهذا مذهب البصريين واجاز يونس والبقيد ديون
 تعريفه مطلقا بلا تاويل فاجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون
 فقالوا ان ضمنى معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن افضل
 منه السوء فالمحسن والمسمى حالان ومع مجيئها بلفظ المعرفة لثاويلها

ولا تجزى الحال من المبته او تجزى
 من الفاعل والمفعول كما تقدم وتجي
 من المجرور بالمجرور بالمضاف
 جالسة ومن المجرور بالمضاف
 قطع المجزأ عن ان ياكل اللحم
 ميتا فميتا حال من اخيه والقالب
 الحال لا تلتصق الا بمشتقة
 تكون الحال الانكرة

بالشرط اذ التقدير عبد الله اذ احسن افضل منه اذ اساء فان لم ينفذ
معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يصح جاء زيد الركبا اذ لا يصح جاء زيد
ان ركب بعد تمام الكلام لكونها فضيلة الامعرفة لانه محكوم
عليه فلا يكون نكرة الامسوخ كما قال ابن مالك
ولم ينكر غالبا ذوالحال ان لم يتأخر او يخصص أو يبين
من بعده نفي او مضاهية كلا ينفع امرؤ على امرئ مستسهلا
فقول المتن الامعرفة اي ونكرة معها مسوخ حال جاعلة اي في
الظاهرا في الحقيقة فهي مشتقة لانها في معنى متفرقين كما أشار اليه الشر
ومن تخلف التنكير اي في الظاهر كما تقدم على تمام الكلام وفي
على اي حال جاء زيد وتقدم الحال واجب لان كيفها الضمارة لنفسها
الاستفهام فاعله الاول ان يقول مرفوعه اي ان كان صاحب الحال
مرفوعا فان كان الحال من المفعول فتحقق ان تأخر عنه اهش ومن
تخلف تعريف صاحب الحال اي بان يكون نكرة بلا مسوخ مما تقدم في
كلام ابن مالك نحو وصلى الخ اي وهو مقصود على السماع

(باب التمييز)

هو لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى واما نازوا اليوم ايها الجرمون
وامصطلاحا الاسم المنصوب في التمييز في كلامه مصدر رأيد
به اسم الفاعل اي الكلمة المميزة المخصوصة هو الاسم اي الصريح
لان التمييز لا يكون جملة وهذا مما فارق فيه التمييز الحال
المنصوب بخبر الجرمون فلا يطلق القول فيه فان منه ما ليس بتمييز
مثل رجل ومنه ما هو تمييز كملالة رجال وقفيز برو المفهوم اذا كان فيه
تفصيل لا يعترض به واما اخراج المرفوع فلا اشكال فيه المفسر
مخرج لما عدا الحال من المنصوبات وقوله من الذوات مخرج للحال فانه
يرفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما يرفعه عن هيئة الذات او
من النسب اشارة الى ان في كلام المتن اكتفاء بدليل التمييز له الآتي
والان التمييز نوعان مفسر لما انهم من النسب ويسمى تمييز الجملة
وهو ما رفع ايهام نسبة في جملة وهو نوعان محول وغير محول والمحول

ولا يكون الا بعد تمام الكلام ولا يكون
صاحبها الامعروف كما تقدم من الامثلة
من ذلك البناء زيد ركب الركبا حال مشتقة
من الركوب ومشتقة غير لازمة وواقعة
بالجملة وقد تخلف جميع ذلك في تخلف
الاستفهام قوله تعالى فانظر وبنات فبنات
تخفى متفرقين اي حال جاعلة وفي تخلف
الاستفهام قوله تعالى فانظر وبنات فبنات
حال لازمة غير مشتقة وهو الحق ومضى تخلف
جاء زيد ومن غير مشتقة ومن تخلف فاق
منه ذوالحال ومن فوضع حال مفعول وفي تخلف
الكلام نحو كيف جاء زيد فيكون حال متقدم
على تمام الكلام والراد بتمام الكلام متقدم
يأخذ البند اخبره والفاعل فاعله سواء
توقف حصول الفاعلة على الحال كما في قوله
خطا وما استظنت السموات والا من قوله
ومن تخلف تعريف املا نحو جاء زيد وما
على ذوالحال في حال جاعلة والراد بتمام
الحال ان الحال في حال جاعلة والراد بتمام
ان ركب في قوله جاء زيد ركب الركبا وصف
زيد في المعنى (باب التمييز)
اي التفسير (التمييز هو الاسم المنصوب)
المفسر لما انهم من النسب او في النسب

ثلاثة اقسام محول عن الفاعل كالمثلة الثلاثة الاولى في كلامه
ومحول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيون فالنا لا اصل عيون الارض
ومحول عن المبتدأ نحو انا اكثر منك ما لا وغير محول عن شيء أصلا نحو انا
الاناء ماء فهذا ليس محولا عن فاعل واصله امتلاء ماء الاناء ولا عن
المفعول واصله ملأت ماء الاناء ولا عن المبتدأ واصله ماء الاناء امتلاء
لان الماء مائي لا متعلق والنوع الثاني من نوعي التمييز مفسر لما انهم
من الذوات ويسمى تمييز مفرد وهو ما دفع ايهام اسم قبله يحمل الحقيقة
وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشتريت عشرة زبالة والعدد
الكنائي وهو تمييز كخوكه عند اهلك او بعد المقادير من وزني
كطل زبالة او كيلي كقفي زبالة او مشا كشيء ارضا وشبهها مما اجرت العرب
مجارها في الافتقار الى تمييز وهو الاوعية المراد بها المقدار كذوب ماء
وجب عسلا ونحو سنا ومنه اي من تمييز الذوات لا يفهم من قوله هنا
ومنه انما يفهم من عطفه المقادير على الاعداد في قوله الاتي والناصب
للتمييز بعد الاعداد والمقادير ان العدد ليس من جملة المقادير وهو
قول المحققين لان المراد بالعدد ما اريدت حقيقة وبالعدد ما لم
تزد حقيقة بل مقداره حتى انه يصح اضافة لفظ المقدار اليه والعدد
ليس كذلك فتقول عندي مقدار رطل زبالة ولا تقول عندي مقدار
عشرين رجلا والمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت
ما يدل على عدد ذب وهو الاسم الواقع قبله المفسر فاذا قلت
عشرون رجلا فالناصب لدها عشرون وكذا رطل وقفي وغير هذا
من المقادير وما اشبهها وان تعل مع جمود هال انها اشبهت اسم الفاعل
لطلبها اسما بعد هال تمامها ومعنى تمام الاسمان يمتنع من اضافة فتقولك
عشرون رجلا شبهه بصنار بين رجلا وانما هو من قسم تمييز النسبة
وانما اخره وفصل بينه وبين مشاركه في الاسم لان له شرط في النصب
بخلاف نصب ما تقدم كما اشار الى ذلك الشمر بقوله وشرط نصب التمييز
انه فهو قسم مستقل برأيه لكن كان عليه ان يذكر ما يعرف به انه ليس من
قسم تمييز الذوات ولعله اكتفى بكونه معلوما بين اهل الفن قال الفيثو

وقال في حروفك تصبغ زيد عرقا
وتنقى انا مثلا روبريها وطالب محققا
فعرنا تمييز لا ياهام نسبة النصب الى زيد
وشما تمييز لا ياهام نسبة الطويل الى محققا
تمييز لا ياهام نسبة زيد وتنقى شمر
الكلام تصبغ عرق زيد وتنقى شمر
وطابت نفس محمد فعول لا ياهام في النسبة في
الى المضاف اليه فحصل لا ياهام في النسبة في
بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل مفسرا
على ذلك ان يسمي الشيء بها ثم يذكره في هذه الامثلة
او وقع في النفس والناصب الى الفاعل (و) مثال الاول
هو الفعل المندوات نحو فوك تسمية
اعني تمييزا لثلاثين نوعة ففوك تسمية
غلاما وملكك في ذات تسعين لان اسما
للا ياهام الحاصل في ذات تسعين لانه
الاعداد مبهمة تكونها مضافة لكل معدود منه
تمييز المقادير كطل زبالة وقفي زبالة
مع اسبه ذلك والناصب المقادير وقوله
والمقادير ما يدل على عدد او مقدار (وجها) ليس
ازيد كرو منقأ بالاولى من قسم تمييز النسبة
من هذا القسم وانما هو من قسم تمييز النسبة
فكان حقه ان يقدم على ذكر العدد ويصط
نصب التمييز الواقع بعد اسم المفضل ان
يكون فاعلا في المعنى كما في هذا في المثالين
الاوليانك لوجبت فاعلا وقلت زبالة
فعلا وجعلت التمييز فاعلا وقلت زبالة
كروا به وجعلت التمييز فاعلا

اعلم ان التكررة الواقعة بعد فعل التفضيل نوتان احدهما فاعمل
في المعنى مثل ما مثل المص وهو السببي وعلامته ان يصلح للفاعلية عند
جعل فعل فعلا نحو انت اعلى منزلا فانه يصلح لذلك ايضا ان تقول اعلى
منك فهذا النوع ينصب على التمييز والآخر ان لا يكون فاعلا في المعنى
وهو ما فعل التفضيل بمعنى وعلامته ان يحسن وضع بعض موضع
افعل ويضاف الى جميع قاتل مقام التكررة نحو انت افضل فانه يحسن
فيه ذلك فتقول انت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا
انه يكون افعلا التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو انت اكرم الناس رجلا
قال في الالفية

والفاعل المعنى نصين بافعلا مفعلا كانت اعلى مستزلا
وابانصبو على التمييز والناسب له ولو جها بعده افعلا التفضيل قبله
على الزيادة والاصل طبت نقسا

باب الاستثناء

يصح حمله على المستثنى وهو المناسب لان الكلام في المنصوب من اطلاق
المصدر وادارة اسم المفعول وهو الاسم الواقع بعد الا واحد في خواصها
ويصح حمله على المصدر وهو الاخراج وعلى الاول يكون في كلام الشارح
لذكر الاستثناء بمعنى المستثنى واعادة الضمير عليه في قوله وهو الاخراج
بمعنى المصدر وهو اى اصطلاحا ما لغة فعنا مطلق الاخراج

الاجراج اى الدلالة على الخروج لان المتكلم ادخل المستثنى في المستثنى
منه ثم اخرج به والالزم التناقض والاجراج جنس وبالافضل اخرج
الاجراج بالصفة والشرط والغاية وغير ذلك وقوله ما مفعول اخرج
اى شيئا وفي بعض النسخ لما وقوله لولا اى لولا الاخراج موجود فلولا
جاء للضمير الواقع في محل الرفع بالابتداء والتعريف محذوف وهذا قول
س وقال ابو الحسن الاخشى ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها
مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع وقوله لدخل اى
ذلك الشئ المعبر عنه بما اى لئولهم السامع دخوله وقوله في الكلام
السابق اى في منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل أو مقبومه بالنسبة

وانما قلنا انها من تمييز النسبة لان الاصل
ابوزيد اكرم منك ووجهه النسبة لان الاصل
فحول الاستناد عن الضاف الى المضاف اليه
وجعل الضاف تمييزا لافعاله
منك يا واجمل منك وجهه تمييزا لافعاله
واكروم جنوه ومنك جاد وجهه تمييزا لافعاله
ماكروم يا با منسوب على التمييز ووجهه
معتوف على اكروم وجهه تمييزا لافعاله
معتوف يا اجمل ووجهه تمييزا لافعاله
التمييز (الاكروم) خلافا للكرمين ولا
وجهه تمييزا لافعاله
وجوهنا مددك ووجهه تمييزا لافعاله
عن جسر ولا مكان دخل الى الزيادة
وهو الاخراج بالاولى
ما لولا لدخل في الكلام السابق

الامن القواميل تفرغ للعل فيما بعد ها اي لم يعمل في المستثنى منه بل
تسلط على ما بعد الا وحيد تكون الامن حيث اللفظ وجودها كعدمها
لانك تحذف المستثنى منه وتقيم المستثنى مقامه فيعرب باعرابه واما
من حيث المعنى فلها تاثير فالمنع في الحقيقة هو العامل في قسمية الاستثناء
به مجازية تشبها اي حالة كونه مشبها لما يقبل وبعداى في الابهام
اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه ولا من قوله لا غير نافية بمعنى ليس
والمضاف اليه لفظ غير محذوف هو وخبر لا والتقدير لا غير الجزاء
فتقول في اعرابه لانا نافية بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وغير
اسمها مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه في محل رفع وخبرها
المحذوف منصوب والاصل لا غير الجزاء وقال بعضهم ان الالتي
الجنس وغير مبني على الضم لما تقدم في محل نصب اسم لا وخبرها المحذوف
مرفوع كما هو الغالب اذا علم قال ابن هشام في شرح السذور ما معناه
ولا يحذف ما تضاف اليه غير وتبني هي على الضم الابدع ليس خاتمة واما ما
يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب او وعد في المنق
لا غير لحنا وجوز ابن مالك لكن على الحال اي كني نصب غير فيما يجب
فيه نصب المستثنى على الحال لا على الاستثناء فقول قام القوم غير زيد
وما قام القوم غير حمار بالنصب ما تقدم المنق نحو ما قام القوم
غير زيد بالرفع راجعا على البدل وبالنصب على الحال مرجوحا في النسخ
المنق نحو ما قام غير زيد وما رايت غير عمرو وما مررت بغير بكر وقتلها
سوى بشار لغاها وفاعله مستتر فيه وجوبا وهو ما تدل على البعض
المفهوم من كله السابق كالقوم في المثال والتقدير عد بعضهم عمرا
وعدا عمرو بالجر الخ جواز الوجيه مختص بحال تجرد خلا وعدا عن ما
المصدرية كما يرشد الى ذلك تمثيل المص وهو الذي عليه الجمهور اما اذا
دخلت عليها ما تعين النصب لان ما المصدرية لا يليها حرف الجر وانما
توصل بالمثل فتعين عدا وخلا للفعلية والجاز بالجر بها بعضهم في
حالة الاقتران لكن على تقدير ما زاد لانه لا مصدرية وهو ان قاله بقياس
ففسد لان ما لا تزداد قبل الجار بل بعد نحو عاقيل وان قاله بالسماح ففسد

(و) اما المستثنى بغير وسوى بكسر
السين (وسوى) بعضها مع القوم فيهما
وسوى بالمد وفتح السين اضعف من كسرهما
فهو (مجرور) باضافة غير وسوى في كسرهما
اليه (لا غير) اضعف من غير وسوى في كسرهما
وحذفها اضعف اليه غير وسوى في كسرهما
الضم فيها اضعف اليه غير وسوى في كسرهما
وسوى وسوى قبل وبعد وقطع على
الواقع بعد الامن وسوا ما يعطاه الاسم
الجواز انما هو الوجوب لكن على الحال من
الاجزاء على حسب القواميل التي ومن
المنق (والمستثنى بخلا وعدا وخلا
بجوز نصبه وجره) على تقدير الجزاء
والفعلية (نحو ما قام القوم خلا زيدا)
بالنصب على ان خلا قتل ما من وفاعله
غير مستتر فيه وجوبا و زيد
بـ (و) خلا (زيد) بالجر على ان خلا
حرف جر وزيد مجرور بخلا (وعدا غير)
بالنصب على ان عدافعل ما من وفاعله
مستتر فيه وجوبا وعمرو ممنون بـ (و)
عدا (عمرو) بالجر على ان عدافعل
وعمر وجرور بعدا (وما ساذ جرد
زيد) بالنصب بالجر على ان ما قبله

بحيث لا يحتج به واما حاشا فلا حاجة لتقيدها بالتجرد عن حالها
لا تدخل عليها الاستدود اكفوله

فاما الناس ما حاشا قريبا فانما نحن افضلهم ففلا
وبقي على المع من ادوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما الرافعان الاعم
الناصبان الخبر فالمستثنى بهما يجب نصبه ككونه خبرا ولعلم حكمهما معا
تقدم في النواسخ لم يذكرهما ولا يقع الاستثناء المقطوع بهما ولا بعد خلا
وعدا وحاشا بخلاف الاو غير وسوى بلفظها فانه يقع بعدها

(باب لا النافية للجنس)

احا النافية لحكمه لانه فكلامهم على حذف مضاف فاذا قلت لارجل في
الذاردت على في الكسونة في الدار عن جنس الرجل لعل في الرجل اذ من
المعلوم ان الذوات لا تنفي وانما تنفي المعنى والمراد النافية للجنس على
سبيل التخصيص لتحج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحد نحو لا رجل
قائما فيصح ان نقول مع بال رجلان او رجال بخلاف الاولى فلا نقول
معها ذلك وانما نقول بل امرأة وقد تكون هذه الخارجية نافية للجنس
على سبيل الاحتمال والظهور وتعيين ذلك بالقصد والعرائ وخرج
بقوله النافية الزائدة كقوله تعالما صنعتك ان لا تسيب دليل الآية الاخرى
ما صنعتك ان تسجد وخرج بقوله للجنس العاطفة فاصل خبرها كان
او غيره فنصب النكرة لفظا اي بلا تنوين للاضافة وقوله مضافا
لمثلها وكذا الى معرفة حيث لا تعرف بالاضافة نحو لا مثل زيد حاضر
وانما اشترط ذلك لان لا انما تعمل في النكرات اسما وخبر او لم يذكر المع
والشركم النكرة الشبهة بالمضاف وانما ذكر حكم المضاف والمفرد
وحكمها انها تنصب لفظا مع التنوين لعدم الاضافة وضابطها ما اتعمل
به شئ من تمام معناه اما مرفوع به نحو لا يتبعها فعلة محمود او منصوب
نحو لا طالعما جبالا حاضر او معطوف عليه نحو لا ثلاثة ولا اثنين هنا او
محفوظ بخافض متعلق به نحو لا خير من زيد عندنا مفردة على الاضاف
وشبهها اشار بذلك الى ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا بشبهها
به وذكر ان نصب محلا بلا اي ويبنى لفظا على ما ينصب به لو كان معربا

(باب لا النافية للجنس) العلم
المعترضة فعل ممن علم يعلم ان لا نصب
النكرات اذ اياها لا النكرة (ان لم
تنوين اذ اياها لا النكرة) بان لم
يفصل بينهما فاصلا (ان لم تنوين
فنصب النكرة لفظا اذ كانت النكرة
مضافة للملها نحو لا غلام سفيها مضاف
ونصب النكرة محلا اذ كانت النكرة
مفردة عن الاضافة وشبهها (نحو لا رجل
في الدار) فلا حرف في ورجل لا يبنى
معها على الفصح وموضعه نصب بدل وفي
الدار خبرها

ود حيث طائفة من البحرين الى ان
رجلا ونحو منصوب لفظا من غير
شون وهو ظاهر كلام المعروني في غير
هذا انما يشرى لا النكرة فان لم يشر
بان فصل بينهما فافضل او دخلت
معرفة (وجوب الرفع) على الابتداء
عند غير المبرد وان كان ابتداء
لا في الدار ولا رجل ولا امرأ (وقد
في الدار ولا رجل ولا امرأ) (وقد
مباشرة النكرة بما زاعلها والفاو
فان شئت قلت على الاعمال والفاو
في الدار ولا امرأ (وقد
او فصلها او ضمها (وقد
على الاعمال (وقد
بوضع رجل وورفع امرأة
ان النكرة بعد لا الثانية
ثلاثة مع فتح النكرة
رفعها وتوجيه كل منها
بفتح الدال (النادي) هو المطلوب اقباليا

فاذا كان مفردا اي غير المتشعب والجمع السالم او كان جمع تكثير بنى على الفتح
نحو لا رجل ولا رجل في الدار وان كان متشعبا وجمع مذكورا سالم بنى على الياء
نحو لا رجلين ولا مسلمين عندي وان كان جمع مؤنث سالم بنى على الكسر
نظرا الى انه ينصب بر لو كان معربا او على الفتح للتحقق وروى بهما الذات
من قوله * ان الشيب الذي يجد عواقبه * فيه نداء ولا لذات للشيب *
منصوب لفظا اي فتحته فتحة اعرب وقوله من غير شون اي للتحقق
فان لم يشرها الى النكرة بان فصلت من النكرة الموجودة معها
اولم تكن هناك نكرة بل معرفة عملا بقولهم السالبة تصديق بنى الموضع
ولذا قال الله بان فصل نحو فقوله او دخلت لاي معرفة اخذ قسمي عدم
المباشرة فهو دخل في كلام المتن كذا في الحاشية اي فيكون هذا مستملا
على محذور قوله سابقا النكرات وقوله اذا باشتر جاءا لهما والفاو
فعدم النكرات موجب للعمل على ان والتكرار محذور ولا لهما
خمس اوجه او حاصلها مع توجيهها ان تفتح الاول وترفع الثاني بالعطف
على محل لامع الاول فان محلهما رفع عند سيبويه فتح تكون لا الثانية
زائدة لتوكيد النفي وتنصيه اما الثاني بالعطف على محل الاسم الاول
وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف وفتحته اى الثاني
كالاول على الاعمال وترفعها اسم لا الاولى بالابتداء واسم الثانية
بالعطف عليه وترفع الاول بالابتداء كما تقدم وتفتح الثاني وتكون لا
الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثاني حينئذ لان نصبه انما يكون
بالعطف على منصوب لفظا او محلا وهو حينئذ منصوب فتفتح الاول مع
ثلاثة في الثاني ورفعه معه اثنان فيه فتأمل * (باب النادى) قوله
بفتح الدال احتراز من النادى بكسرها وهو طالب الاقبال ومعلوم
ان النادى من اقسام المفعول به الذي حذف عامله وجوبا وهو لغة
المطلوب اقباله مطلقا واصطلاحا ماد كره الله المطلوب ان
هذا تعريف للنادى باعتبار معناه واما تعريفه باعتبار لفظه فهو
الاسم الذي يدخل عليه يا او احدى اخواتها في التعريف مسامحة
لان النوى انما يبحث عن الالفاظ لا عن اللفظ المعطى ووقع المحذور

قوله

بان كلام الله على حذف مضاف الى اسم المطلوب اقباله اي توجهه الى الطالب
 بقبالة الوجه والمراد المطلوب اجابته اي حقيقة كالعقلاء او حكا كالمتزل
 منزلهم نحو باسماء افعلى او احدى اخواتها اي نظائرهما في العمل
 في كلامه تشبيه النظائر بالاخوات لما بينهما من التقارب ثم اطلق اسم
 المشبه به وهو الاخوات على المشبه وهو النظائر في استقارة مصرحة به
 ونظائر يا سبعة الهمة نحو ازيدا قبل مقصورة ومحدودة واي كذلك فهذا
 اربعة والخامس يا والسادس هيا والسابع والكن سيبويه والجمهور على
 اختصاصها بالندبة فالهزة المنادى القريب واي للمتوسط ويا وكذا
 ايا للبعيد او ما في حكمه كالساحي والثالث والمراد بالمفرد هنا انه كان
 الانسب كذا في ذلك هناك والاحالة عليه هنا كما هو العادة من الاحالة على
 الاولاد من عبد المعطى المقصودة اى التي قصدتها الطالب بالذات
 دون غيرها من التكرات والفرق بين المقصودة وغيرها انك اذا
 رايت جماعة لم تدع اسماءهم واددت واحدا بعينه قلت يا رجل فان
 اجابك غيره لم يحصل المقصد والمقصود هو الذي يعرف ويوجب الضم
 غير المقصودة بالذات اشار الله رحمه الله لدفع ما يقال ان المنادى مقصود
 على كل حال فكيف بنا في عدم المقصد فاسار الى ان التكررة لم يقصد بها الا
 فرد مما شملته وذلك الفرد غير معين فهناك قصد ولا بد وهو
 اتصل برأى اى اسم اتصل برشئ اى لفظ من تمام معناه اى لفظ بر تمام
 معناه وتفسيره شئ بلفظ اولي مما قيل ان المراد بقوله شئ المعنى لان
 الاتصال الحقيقي لا يكون للمعنى وانما هو لللفاظ ووجه شبه هكذا
 النوع بالمضاف من ثلاثة اوجه احدها كونه تعلق برشئ من تمام معناه
 كما ان المضاف اليه من تمام المضاف الثاني انه عامل فيما بعده كما ان المضاف
 عامل فيما بعده الثالث طول الكلام بما بعده كل واحد منهما قائما
 المفرد العلم اى الذي لم يكن موصوفا بان مضاف الى علم فان كان كذلك
 نحو يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم على الاصل والفتح اتباعا لتون ابن
 فانها مفتوحة لا غير لكونه مضافا فيبينان اى وعملها نصب
 وقوله على الضم اى لفظا كما مثل او تعد براكنم سيبويه في قولك يا سيبويه

او احدى اخواتها وهو خمسة انفتح
 العلم المفرد والمراد بالمفرد هنا وفي
 باب لا السابق ما ليس مضافا ولا سيبويه
 برو التكررة المقصودة بالندبة دون
 خبرها (والتكررة خبر المقصودة) بالندبة
 وانما المقصودة واحد من افرادها (والفتحة
 الى غيره) والاشبه بالمضاف وهو ما
 اتصل برشئ من تمام معناه (فالمفرد
 العلم والتكثير المقصودة فيبينان على
 الضم من غير تبيين)

فيجوز في ما بعده الرفع مراعاة لذلك الضم المتقدر والنصب مراعاة للحل
فبقول يا سيدي العالم أو العالم ولا يجوز الجبر وكضم الفتى والماضي وهذا
وتأبط شرا والمراد ما يشمل الضم حقيقة أو حكما فيشمل ثابته وهو الف
الثنائي كما حسنان وواو الجماعة كما زيدون فساوت مجاز عبادرة بعضهم
من قوله المنادي المعروف مبنى على ما يرفع به الرفع هذه العبارة اصرح في المقصود
وانما بنى المنادي المعروف لمساكنة كاف الخطاب في نحو ادعوك من حيث
الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقفه وكاف الخطاب مبنية لشيها
بكاف ذلك المجمع على حرفيتها ومساكنة المشابهة مساكنة فيكون مبنيا أيضا
ويجوز على حركة الالاعلام بان بناءه غير أصلي اذا الأصل في الاسماء الاعراب
وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادي المضاف الى ياء المتكلم
في بعض لغاته اذ لو بنى على الكسر لا يلبس به عند حذف يائه اكفاء بالكسرة
عنها أو بنى على الفتح لا يلبس به عند حذف الفاء اكفاء بالفتحة عنها
في حالة الاختيار اما في الاضطرار فينون وللشاعر حينئذ وجهان الاول
الضم مع الشونين تسميها بمرفوع ممنوع من الضم اضطرار الى تنوينه والثاني
النصب تسميها بالمضاف لطوله بالشونين وكلا الوجهين مسموع من العرب
والضم مختار الخليل وسيبويه وعليه قوله سلام الله يا مظهر عليها * وليس
عليك يا مظهر السلام * والنصب مختار ابي عمرو وطائفة وعليه قوله *
* ضربت صدزها الى وقالت * يا عذرا لقد وقتك الاواني *
لمعين في موضع نصب على الحال اى حال كونه لمعين من افراد النكرة
اذا لو كان لغز معين صاد نكرة غير مقصودة موصوفة اى بمفرد
أوجار ومجرورو ظرفا وجملة تؤثر بالواو الساكنة اى تقدم نصبها
على ضمها وهذا على مذهب الكسائي فانه يجوز الامر لكن النصب عند ان مخ
واما على مذهب الجمهور فالنصب متعين لا غير ياد جلا كرميا تقدم
ان النكرة المقصودة معرفة في هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة ويجوز
بانها في هذه الحالة صارت غير معرفة نظر الى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها
وان كانت معرفة بالمقصد اذ العلة اللفظية اقوى من المعنوية يا عظيم
يرجى ان مبنى على ان جملة يرجى الموصفة اما لو جعلنا ها حالا من الضمير

في حالة الاختيار فقال الفرد العلم
نحو يا زيدو مثال النكرة المقصودة
المعينة هذا اذا لم يكن
النكرة المقصودة موصوفة فان كانت
موصوفة فالعنوان في موضعها
يكونون في ياد جلا كرميا فانه
يا عظيم يرجى لكل عظيم نقله ابن مالك
في التمراد واقره عليه

المستتر في عظيم وجب نصبه لانح من الشبه بالمضاف منصوب
 اي لفظا والا فالمنادى المعروف منصوب ايضا كقولهم محلا وانما نصبت
 هذه الثلاثة لفظا لانها ليس فيها علة تقتضي البناء اما المضاف فلقد
 مشا به كلف الخطاب من حيث الافراد لانها كلمة وهو كلمتان واما
 الشبه به فلكونه مشا بها للمنادى المضاف فيما مر واما النكرة غير المقصود
 فلتنكيرها فلم تسأ به الكاف في التعريف ويشترط في المضاف ان لا يكون
 مضافا لضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع التقيضين
 لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب
 لوجود تعاريفهما فيمنه في موضع نصب على الحال اي حاله كونه فيمنه في الحال
 بذلك اي المقصود والمعطوف عليه معا اما نصب الاول فلا يشبه بالمضاف
 من حيث ان الثاني من تمام الاول واما نصب الثاني فبما عطفت على الاول
 ولا يجوز ادخال حال يا عليه لان الجزء الثاني من العلم وخرج بقوله فيمن سميته
 ما اذا ناديت جماعة عدتهم ذلك فقيه تفصيل فان كانت غير معينة
 نصبتهما ايضا وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بالانصبته
 فتقول يا ثلاثة والثلاثين اورفعته فتقول يا ثلاثة والثلاثون
 فاذا اعدت معه يا تعيين ضميه وتجريد من ال

(باب المنقول من اجزائه)

ويسمى المنقول له ثلاثة اسماء ومعناها واحداى ما فعل لأجله
 فعله وعرفه بعضهم بتعريف جامع لسروطه الخمسة فقال هو المصد
 القلبى المعلق لحدث شاركه في الزمان والفاعل ولو تعدى برفح غير
 المصدر فلا يجوز جعلك السمن والعسل بالنصب لان اسم عين لا يصد
 وخرج غير القلبى فلا يجوز جعلك قراءة للعلم لان القراءة من افعال
 اللسان ولا فلا لكافر لان القتل من افعال اليد وخرج بالمعلق لحدث
 بقية المفاعيل اذا تعليل فيها وخرج بقوله شاركه في الزمان ما لم
 يشاركه فيه فلا يجوز ناهيت اليوم السفر غذا لان التائب وضمه غير
 زمن السفر وخرج بقوله والفاعل ما لم يشاركه فيه فلا يجوز جعلك
 محبتك اي لان فاعل المحبة المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وقولنا ولو

(والثلاثة الباقية) التي هي النكرة غير
 المقصودة والمضاف والمشب بالمضاف
 (منصوبة) وجوب (لا غير) اي لا يجوز
 فيها غير النصبة مثال النكرة غير المقصودة
 قول الواعظ يا خافلا ولا موت بطلية
 اذ لم يقصد خافلا بعينه ومثال المضاف
 نحو يا عبد الله ومثال المشبه بالمضاف
 رفيقا بالعباد وبثلاثة وثلاثين فبذل
 سميته بذلك لربان المنقول من اجله
 ويسمى المنقول له والمنقول لاجله

وهو الاسم المصدر المنهوض الذي يذكر
من فاعله (و) بيان السبب وقوع الفعل
لعمري فاجل لا مقصد فاعله (و) فاعله
علة وسبب الوقوع الفعل المنهوض
فان سبب الوقوع الفعل المنهوض
وتعظيمه واغرامه فاعله (و) فاعله
اجل لا مقصد فاعله (و) فاعله
سبب التقيد واغرامه فاعله (و) فاعله
ومنفقوله (و) فاعله (و) فاعله
مضاف اليه (و) فاعله (و) فاعله
لا فرق في ذلك بين المثالين
والاخرين ولا بين المثالين
(يا) هو الاسم المنهوض بعد (و) فاعله

تقدير الادخال خوفا من قوله تعالى ايركهم البرق خوفا وطعنا فانه
في تقدير يجعلكم ترون وهذه الشروط تؤخذ من تعريف المات مع المثال
الذي مثل به وهي شروط لجواز النصب لا لوجوبه قال ابن مالك وليس
يتمتع مع الشروط انه وهو الاسم ولو تاويل لا نحو جئت ان ابغى
معروفك المصداخر اسم الذات فانه لا يكون علة كما تقدم جئت
السنن والمسل المنهوض اى جواز كما تقدم وناصبه الفعل على تقدير
اللام عند البصريين وهو الراجح الذي يذكره ان هذا سائلا لما
كان غرضه مقصودا كما جلا لا ابتغاء في مثاليه ولما كان غير غرض نحو
فقد عن الحرب جينا اذ لا يكون الجنب غرضه لا احد لكونه رذيلة فمنا لاه
لا يختصا به بالاول كما هو شأن المثال (يا) المنهوض معه
هو الاسم اى الصريح لان المنهوض معه لا يكون الاسما صريحا
والاسم يشمل المفرد والمثنى والجمع المذكور والمؤنث تصحيحا وتكسيرا وخرج
به الفعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن والجملة نحو شرب السمك لانه
يرفعها فان الواو وان كانت بمعنى مع فيها الا انها داخله في المثال الاول
في اللفظ على الفعل وفي الثاني على جملة المنهوض اى بما سبقه من فعل
او شبهه على الصحيح خلافا للبرجاني في دعواه ان الناصب الواو اذ لو
كان الامر كما ادعى لفتح انصاف الضمير بها فكان يقال جلست وله كما يتصل
بغيرها من الحروف العاجلة نحو انك ولك وذلك ممنوع بانفاق قال
في الخلاصة تمام الفعل وشبهه سبق ذا النصب بالواو في القول الاخر
وخرج بهذا التقيد المرفوع والمجور كما خرج بعينه ملحوظ في كلامه وهو
نحو اشترك زيد وعمر لان الثاني عمدة اذا اشترك لا يقع الا من ثلثين
فاكثر بعدوا والمعية اى التي بمعنى مع اى الدالة على المصاحبة بلا تشريك
في الحكم نحو سيري والطريق مسرعة فان الواو في الطريق دالة على مصاحبة
المسيرة لها دون التشريك اى دون اشتركاها في السير اذ من المعلوم ان
لا تسيرنا على نفس احد من الحشيش اقول بقوله بلا تشريك في الحكم اخذ من
خصوص المثال اعنى سير والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال المص الاول
وهو قوله جاء الامير والمحيش فان فيه مسادة في الحكم كما مثله كثيرة

مثلوها ونينا فيه قول الله ونبه بهذين المثالين انهما فان تجوز
المطف الذي ذكره يقتضي المسازكة في الحكم والحامل له على ذلك خروج
نحو اشترك زيد وعمر وهذا القيد وقد علمت مما مر انه خارج بقيد
ملحوظ صرح به العلامة الاشعري وصرح به ايضا محسن هذا الكتاب
عبد المعطي واخرج به ما ذكره ولم يذكر هذا القيد في مع فتا مل بانضاف
وخارج بهذا القيد اعني او المعية الاسم الواقع بعد مع كجئت مع زيد
ليبان من فعل معه الفعل اي ليا الذات التي فعل الفاعل الفعل بمصاحبا
فالمتفعل معه اصطلاحا هو اسم تلك الذات الفعل اي التفوي هو
الحدث وكانا الاول ان يريد في التعريف المسبوق بجملة فعلية كسرت
والنيل واسمية فيها معنى الفعل وحروفه كانا ساثروا النيل فخرج ما لم يسبق
بجملة نحو كل رجل وضعفه فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيرى يقولون
او اسمية انما نحو هذا لك واباك بالمرحمة فلا يتكلم به خلافا لابي علي
قد يجوز عطفه على ما قبله انما اعلم ان الاسم الواقع بعد الواو من حيث
هوله خمس حالات لانه على قسمين اما ان يصلح لكونه مفعولا معه او لا
خاما الاول فيه ثلاثة احوال رجحان العطف ورجحان النصب على المعية
ووجوب النصب فالاول نحو جاء الأمير والجيش بنصب الجيش على انه مفعول
معه وبرفعه عطف على الأمير وهو ارجح لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف
في اللفظ والمعنى قال في الخلاصة (والعطف ان يمكن بلا ضعف حق)
والثاني نحو قمت وزيدا بالنصب ان مفعول معه وبالرفع عطف على البناء
وهو ضعيف لان العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ضعيف قال
في الخلاصة (والنصب مخير كذا في ضعف النسق) والثالث نحو استوى الماء
والخسبة بنصب الخسبة لا غير ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى
لانه يقتضيه ان الاستواء الذي معناه الارتفاع وقع من الماء والخسبة
مع انه لم يقع الا من الماء واما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع بعد
الواو وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولا فهو قسمان يتعين فيه العطف
نحو اشترك زيد وعمر وكل رجل وضعفه وجاء زيد وعمر وقيله او بعد
وما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو عطفها تبنا وما باردا

الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل
اي المذكور لبيان من صاحب مفعول
الفعل (نحو قولك جاء الأمير والجيش)
فالجيش اسم منصوب مذكور لبيان
من صاحب الامر في الجملة (واستوى الماء
والخسبة) فالخسبة اسم منصوب
مذكور لبيان من صاحب الماء في الاستواء
ونبه بهذين المثالين على ان المفعول بعد
الواو قد يجوز عطفه على ما قبله كالجيش

وقوله اذا ما الغايات برزى يوما * وزجج الحواجب والعيون *
 فالعطف فيها ممنوع لاشفاء المشاركة التي يقتضيها العطف وكذا انصب
 على المعية لاشفاء المصاحبة في المثال الاول واشفاء فائدة الاعلام بها
 في الثاني فيقول العامل فيها بما عمل يصح انصبا به على ما بعد فيقول علفها
 بانكسها وزجج برزى كما ذهب اليه الجرحى وبعضهم اوجبها على ما عمل ما نته
 لما بعد الواو وانصبت له فيقدر في علفها تبنا وماه باردا واسقيهم اماه
 باردا وفي البيت تكلن العيون والى هذا ذهب القراء والغاصي ومن تبعها
 وقد لا يجوز كالخسبة لان المراد بالخسبة هنا مقاس بغيره قد
 ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفع كما تقدم لا بمعنى
 تساوى والذي يرتفع هو الماء لا الخسبة فالمراد ان الماء صا الخسبة وقت
 حصول الارتفاع منه (باب مخفوضات الاسماء)

من اضافة الصفة للموصوف اى الاسماء المحفوضات وعلى معنى من اى المخفوضات
 من الاسماء لبيان الواقع لانه لا يخفص الا الاسماء المشهورة
 بذلك عن غير المشهورة وهي ثومان المحفوض بالمجاورة كذا يخرج ضرب
 دوى يخرج ضرب المجاورة لضرب وهو في محل رفع صفة محمودة على الرفع أكثر
 العرب والمحفوض بسبب توهم دخول حرف الجر نحو ليس زيد قائما ولا
 قاعد بالجر على توهم دخول كناية في قائما فجعلت المجاورات خمسة والخمسة
 ان هذين يرجعان الى الجر بالمضاف والى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام
 في شرح المحذابين حيان وان الجرور بالتبعية الذي ذكره المعجرون بما
 جر متبوعه من حرف نحو مرت بزيد الفاضل او مضاف نحو جاء غلام زيد
 الفاضل هذا في غير البدل اما فيه فهو على نية تكرار العامل نحو مرت بزيد
 احيك على ثلاثة اقسام اى مشتملة على ثلاثة اقسام من اشكال الكلى
 على جزئيات بالاضافة اى بسببها اى ان الاضافة سبب لجر المضاف اليه
 ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة لان كون السبب سببا اعم من كونه عاملا
 وجب ان يكون جاريا على الصحيح وهو ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة
 ولا بالحرف المنوى والاضافة لغة الاسناد واضطلاحا نسبة تقييدية
 بين اسمين تقتضى انجرار ثانيهما ابدافا لاسمها احتراز من قار زيد ولا

وقد لا يجوز كالخسبة (او اما خبر كان
 واخواتها) نحو كان زيد قائما (او اسم ان
 وزوجها في الوقوعات) استقر ادانته
 باب السند والخبر فلا حاجة الى اعادة
 (وكذلك السوابق) المنصور (فقد تقدم
 هناك في اوجوب الرفع على اعادة
 ومن جعلها نواع الرفع على السوابق
 بالذكرة) ومثاله في الرفع
 العاق وفي العطف رابت رابت زيدا
 البدل رابت رابت زيدا او غيرها
 (باب محفوضات الاسماء) وما اشبه ذلك
 الى الاسماء لبيان المخفوضات وبما فيها
 الكتاب (المحفوضات) الواقع وهي خمسة
 على ثلاثة اقسام قسم (مخفوضات الحروف
 نحو زيد

ترد اضافة الجمل لانها في تقدير الاسم وقولنا بتقييدية احتراز من زيد قائم
وقولنا تقتضي انجرادها فيها احتراز من زيد الحياط قائم وقولنا ابدا الاحتراز
من زيد الحياط فان لا يلزم فيه الجر ابدا وهو ضعيف تقدم ما فيه
من ان الصحيح ان الجر بما جر للشبوع لا بنفس التبعية كما قاله المتن وهو
مراد المص ان أي فيكون قوله وتابع للتحفوض من عطف النفس على ما قبله
وهو امر وفاء التحفوض اي اصلها لانها تنفرد بجر الظرف التي لا تنصرف
قبل وبعد وعند ولدن ولذا قد مرها المص في الذكر ومن معانيها التبعيض
كقوله حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها ان يصح ان يخلطها بعض ولذا قرئ
بعض ما تحبون ومنها بيان الجنس كقوله تقا فاجتنبوا الرجز من الاوثان
وعلامتها ان يصح ان يخلطها اسم هو مشمول مع الضمير ان كان ما قبلها
معرفة فتقول الرجز الذي هو الاوثان فان كان نكرة فعلايتها ان يصح
ان يخلطها الضمير فقط كقوله تقا من اساور من ذهب ومنها الابتداء كما
اشار اليه الشارح بالمثال وقد تقدم اول الكتاب والى من معانيها
المصاحبة كقوله تقا ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم ومنها التبيين وهي المبينة
لغا عليه مجرورها بعد ما يتبعها او بعضها من فعل تعجب واسم تفضيل
كقوله تقارب السجى لحيب التي ونحو الظلم ابغض الى ونحو ما احب زيد الى
وابغض عمر الى ومنها الاشياء كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول الكتاب
وعن ومن معانيها البعدية كقوله تعالى لتركن طبعا عن طبق ومنها
الاستعلاء كقوله تقا فانما يخل عن نفسه ومنها المجاوزة كما اشار اليه
بالمثال وقد تقدم اول الكتاب وعلى من معانيها الظرفية كقوله تقا
على حين غفلة ومنها التعليل كقوله تقا ولتذكر والله على ما هداكم ومنها
الاستعلاء كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول الكتاب وفي من معانيها
السببية كقوله تقا لاسم فيما احدثتم وفي الحديث دخلت امرأة النار
في هرة وتسمى التعليلية ومن معانيها المصاحبة كقوله تقا قالوا دخلوا
في اسم ومنها الظرفية كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول الكتاب و
قد تقدم اول الكتاب بعض ما يتعلق بها فراجعها والباء ومن معانيها
البدل نحو ما يسرف بها حمر النعم ومنها الظرفية كقوله تقا ولقد يضركم

(و) قسم (مختفوض بالاضافة) نحو
غلام زيد وقسم مختفوض بالتبعية على
دائ الاختفوض والسببية وهو مختفوض
وهو من المص بقوله (و) تابع الاختفوض
نحو زيد العاقل وقد اجتمعت الثلاثة
في البسطة (فاما المختفوض بالعرف
فهو ما يختفون (وال) نحو الى الكوفة
نحو من البصرة (و) نحو من زيد (و) نحو
(و) نحو في المصنف (و) نحو (و) نحو
نحو رب رجل كريم (و) نحو بالمندبل

الله ببدرو منها التعدي كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول الكتاب
والكاف ومن معانيها التقليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم ومنها
التشبيه كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول الكتاب وهي لا تجز الا الظاهر
وقل جرها ضمير الغيبة المقبل كقوله (وام او عال كما او قريا) وهو مختص
بالضرورة واقل منه جرها ضمير الرفع نحو ما انا كهو ضمير النص نحو ما انا
كبابك وسد جرها ضمير المتكلم كقوله (واذا الحرب سمرت لم تكني)
واللام ومن معانيها الملك وقد تقدم اول الكتاب مع زيادة وقد يكون
زائد المجرد التوكيد كقول الشاعر (وملكت ما بين العراق ويثرب)*
ملكا اجار لسلم ومعاهد وقد يكون لتقوية عامل ضعف بالناخير
او يكون فرعا عن غيره كقوله تعالى ان كنتم للربوا تعبرون وقوله فقال
لما يريد وما يخفض بحرف القسم ان تقدم الكلام عليها اول الكتاب
فراجعها وبواو رب الصحيح ان الجار رب المعذرة لا الواو خلافا للمص
تبعا للمبرد والكوفيين وكما تحذف رب بعد الواو فتكون هي العاملة على
الصحيح كذلك تحذف بعد الفاء وهي العاملة على الصحيح ايض وتحد بعد
بل وهي العاملة عليه ايض وتحذف بدون الواو والفاء وبل وقد مثل
المثل الاول ومثال الثاني (فمثلت جبلي قد طرقت ومرضع) ومثال
الثالث (بل بلده ذي صعد واكام) ومثال الرابع (رسم دار وقف في طله)
وحذفها بعد الفاء كثير وبعد الواو اكثر وبعد بل قليل وبدونهن اقل
نحو ولبيل اي من قول امرئ القيس (وليل كوج البحر ارجى سدوله + على بانواع
المهموم لبيل) اي وارب ليل كوج البحر في كثافة ظلمته وارجى سد وله
صفة لبيل اي سوره وليبتلى اصله لبيل يبتلى فحذف المفعول عما ينتظر ما عتد
من الصبر او الجزع وعند ومنذها لا يجز الا الوقت واما قولهم ما رآه
منذ ان الله خلقه فتعديره منذ زمن ان الله خلقه اي منذ زمن خلق الله
اياها ولا بد ان يكون مقينا لامبها ما ضنيا او حاضرا لا مستقبلا تقول ما
رايته منذ يوم الجمعة او منذ يومنا ولا تقول منذ يوم ولا منذ غد وقس
منذ ويستعملان اسمين وذلك في موضعين احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع
نحو ما رايته منذ او منذ يومان او منذ او منذ يوم الجمعة او منذ او منذ يومنا

(الكاف) نحو كالاسد (واللام) نحو ليله
(واو) ما يخفض (نحو واو الباء والتاء) اي
اليقين (وهي الواو والياء والتاء) نحو
والله وبالله وتالله (وبواو رب)
نحو ولبيل اي وارب ليل (وعند ومنذ)
نحو منذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة

وهما ح مستدان وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير قال في المفتي ومعناها
الامدان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ما ضيا و التقد
احدا انقطاع الرؤية يومان او يوما واول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ثانيا
ان يدخلا على الجملة فعليه كانت وهو الغالب كقول الفرزدق
ما زال مدعقدت يده اذ اراده فسيما فادرك خمسة الاشيار
او اسمية كقول يمين الاعشى وما زلت ابغى المال هذا ما يقع قال في الف
وهما حينئذ طرفان باتفاق مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف
الى الجملة وقال في المفتي وقيل بمسند ان فيجب تقد مرز من مضاف الى الجملة
يكون هو الخبر فتحو قولك غلام زيد اقصر في التمثيل على مثال افادت
فيه الاضافة تعريف المضاف ومثله ما افادت فيه تخصيصه وهو ما اذا
كان المضاف اليه تكرة كما في قولك غلام رجل وتسمية الاول تعريفا وهذا
تخصيصها امر مطلق والافا الاول فيه تخصيص معنى ومثل ما تقدم
ايضا ما لم تقد فيه الاضافة تعريفا ولا تخصيصا وهو ما كان المضاف فيه
وصفا بمعنى الحال او الاستقبال اسم فاعل او اسم مفعول وصفة مشبهة
او مثال مبالغة فان ذلك كله باق على تنكيره وان اضيف الى معرفة بدل
دخول رب عليه كقوله يا رب غايظنا لو كان يطلبكم + لاقى ماعدة
منكم وحرمانا + واطافة هذا القسم تسمى لفظية لان فائدة راجعة الى اللفظ
فقط بتحقيق أو تخمين وهي في تقدير الانقضاء بخلاف القسمين الاولين
فانها فيهما تسمى معنوية لان فائدتهما راجعة الى المعنى كما تقدم على
قسمين اي مشتمل الى آخر ما تقدم ما يقدر باللام اي ما يكون الاضافة
فيه على معنى اللام ولا يلزم من كون الاضافة على معنى اللام صحة التصريح
بها بل تكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلولها فقولك يوم الأحد
وعلم القعة ونحو الاراك على معنى اللام ولا يصح اظهارها فيه ما يقدر
اي ما تكون الاضافة فيه على معنى من الدالة على بيان الجنس وهذه الاضافة
هي السماة بالاضافة البليانية لأن المراد من البليانية كما تقدم وضابط
هذه الاضافة ان يكون المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق
عليه كقوب خروخا تم جديد الا ترى ان الثوب بعض الخبز والخاتم بعض الحديد

واما ما ينقص بالاضافة فتحو قولك
غلام زيد فزيد مخفوض باضافة
غلام اليه (وهو) الاول (ما يقدر باللام)
(على قسمين) (الاول) (ما يقدر باللام)
الدالة على الملك لا نحو غلام (و) القسم
الاختصاص نحو يا بلال (و) الدالة على بيان
النائي (ما يقدر بمن) الدالة على بيان
الجنس نحو قوب خروخا (و) ما يقدر
حديد (اي ثوب من خروخا) من الساج
وخاتم من جديد والتدريج من الحديد
والساج نوع من الخشب

وانه يقال هذا الثوب خرو هذا الخاتم صدق ان الشئ القيد لا معاً نحو ثوب
زيد او الاول فقط نحو يوم الخميس والثاني فقط نحو زيد فاذا اضافة
بمعنى لام الملك كالمثال الاول او لام الاختصاص كالمثال الثاني والثالث
وزاد ابن مالك ان اساد لهذا ابن مالك في خلاصته بقوله والثاني
اجرد وانؤمن او في اذائه لم يصلح الا اذا كان وصابطه ان يكون المضاف
اليه طرفاً للمضاف زمانياً نحو بل مكر الليل او مكانياً حقيقياً نحو يا صاحب
السجن او مجازياً نحو الدخنضام وما زاده ابن مالك مخالفاً لما ذهب
اليه س والجهور من ان الاضافة لا تعد وان تكون بمعنى اللام او من
وموهم الاضافة بمعنى في فحول على انها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص
فكر الدليل على معنى مكر مخضن الدليل لكونه فيه والله سبحانه وتعالى اعلم

وهذا آخر ما يستر الله تعالى جمعه اسأله ان يديم
نفعه بفضله واحسانه وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكرك وذكره
الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكر الغافلون وعلى آله وصحبه وسلم
تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين في ليله ليلته تم تبينها يوم الثالث
سادس ربيع الثاني سنة ١٢٤٣ من الهجرة النبوية على صاحبها ازكى التيمم

وكان تمام طبع هذه الحاشية وبها مشها السراج على هذا الاستكوال لطيف
والانموذج المنيف في اواخر ربيع الاول سنة الف وثمانين
تسعة وسبعين من هجرة سيد المرسلين وذلك بالمطبعة
الاذهرية لازالت تكتب العالم الشريف هاتر به
بتصحيح الهام العلامة الخبير الغمامه
الشيخ على الغزي المعروف بالمختار
وصلى الله على سيدنا محمد
النبى الامي وعلى
آله وصحبه
سلم

وزاد ابن مالك تبعاً لما تقدم في حاشية المثال
وهو ما يقتضيه الدالة على الظرفية
نحو مكر الليل وربع اربعة اشهر او
اسبه ذلك من امثلة التبيين الاولين
او الثلاثة واما ما تابع التبيين الاولين
فان قوله في المرفوعات فلهذا جميع ذلك
على من المقدمة وهذا الخرم اذ ياد ذكره
تصنيف هذا السراج بعد عصر يوم الجمعة
اول يوم من رجب الف سنة سبع وثمانين
وثمانين من الهجرة النبوية
على صاحبها افضل الصلاة وازكى التيمم
ولام على جميع الانبياء والمرسلين والحمد
لله رب العالمين آمين



